



جمهورية مصر العربية
مجمع اللغة العربية

كتاب في أصول اللغة

الجزء الثاني

(ويشمل أعمال لجنة الأصول والقرارات التي أصدرها المجمع بناء عليها
في أصول اللغة وأوضاعها العامة ، معلقا عليها ، مقرونة بما قدم في
شأنها من بحوث ومذكرات ، وذلك في الدورات السبع : من الخامسة
والثلاثين الى الحادية والأربعين)

أخرجها وضبطها وعلق عليها

مصطفى حجازي
المراقب العام للمجمع

محمد شوقي أمين
عضو المجمع

الطبعة الأولى

١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

اهداءات ٢٠٠٣

أ.د / شوقي ضيف
رئيس مجمع اللغة العربية



جمهورية مصر العربية
مجمع اللغة العربية

كتاب في أصول اللغة

الجزء الثاني

(ويشتمل أعمال لجنة الأصول والقرارات التي أصدرها المجمع بناء عليها
في أصول اللغة وأوضاعها العامة ، معلقا عليها ، مقرونة بما قدم في
شأنها من بحوث ومذكرات ، وذلك في الدورات السبع : من الخامسة
والثلاثين إلى الحادية والأربعين) •

أخرجها وضبطها وعلق عليها

صطفى حمازي
المراقب العام للمجمع

محمد سوني أمين
عضو المجمع

الطبعة الأولى

١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

بسم الرحمن الرحيم

تصدير

بين يدي القارىء الجزء الثانى من كتاب « فى أصول اللغة » ، وهو يضم بين دفتيه أعمال « لجنة الأصول » ، والقرارات التى أصدرها المجمع بناءً عليها ، وذلك خلال الدورات السبع : من الخامسة والثلاثين إلى الحادية والأربعين .

وكان الجزء الأول قد صدر منذ سبع سنوات ، محتويًا على مثل هذه الأعمال للجنة الأصول ومجموعة القرارات الجمعية فى شأنها ، خلال ست دورات ، من التاسعة والعشرين ، إلى الرابعة والثلاثين .

وقبل ذلك بسنوات ، أشار الأستاذ الدكتور « إبراهيم بيومى مذكور » - رئيس المجمع الآن ، وأمينه العام يومئذ - أن يكون السفر الثالث من كتاب « مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاماً » مقصوراً على « مجموعة القرارات العلمية » التى انتهت إليها المجمع منذ دورته الأولى إلى الثامنة والعشرين .

ومجموع هذه المطبوعات يمثل جملة متكاملة للأعمال الجمعية حتى العام الماضى ، فى أقيسة اللغة وأوضاعها العامة ، وفى المشتقات والجموع والنسب وغيرها من الأحكام النحوية والصرفية ، وفى الترجمة والتعريب وكتابة الأعلام الأجنبية ، وفى وضع المعجمات وصوغها ، والمصطلحات العلمية ، وفى تيسير قواعد النحو والصرف التعليمية ، وفى تيسير الكتابة العربية إملاءً وضبطاً وطباعة .

وهذا الجزء الثانى من كتاب « فى أصول اللغة » يمثل حلقة جديدة من سلسلة مطبوعات المجمع فى ذلك الجانب من أعماله المتعددة المتنوعة .

(د)

ويعمل بهذا الجانب ماتم في « لجنة الأصول » من دراسة للألفاظ والأساليب ، وفي الجزء الأول من كتاب « في أصول اللغة » قسم خاص بها ، فكان الشأن أن يشمل الجزء الثاني ما درسته اللجنة منها بعد ، ولكن رعى استبقاؤه ؛ ليشتمل كتاب مستقل ، يصدر قريباً - إن شاء الله - على أن يضم أيضاً ما درسته « لجنة الألفاظ والأساليب » التي استأنفت عملها منذ سنوات معدودات - حتى تجتمع الأشباه والنظائر في صعيد واحد .

وقد اشترك في دراسة ماحواه هذا الجزء الثاني من أعضاء « لجنة الأصول » - اشتراكاً كلياً أوجزئياً - الأستاذ زكي المهندس (رئيس اللجنة) والأساتذة : عباس حسن ، وعبد الحميد حسن ، وعلى الخفيف ، والدكتور الشيخ محمد الفحام ، ومحمد خلف الله أحمد ، ومحمد شوقي أمين ، والدكتور محمد مهدي علام .

وكذلك من سبقوا إلى رضوان الله ، المرحومون الأساتذة : الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج ، وعطية الصوالحي ، وعلى العجندى ، وعلى السباعي ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد . وكان الرجاء أن نسعد بمشاركة الأستاذ « محمد خلف الله أحمد » في إعداد هذا الجزء ، كما شارك في إعداد الجزء الأول منه ، وفي إعداد مطبوعة « مجموعة القرارات العلمية » من قبل ، ولكن شواغله الكثيرة لم تتح له تحقيق ما رجونا .

وقد كان للزميلين : الأستاذ عبد الوهاب عوض الله رئيس التحرير ، والأستاذ عبد الصمد محروس المحرر الأول بالمجمع ، جهد مشكور في مراجعة تجارب الطبع .

ولله الحمد والمنة

محمد شوقي أمين
عضو المجمع

مصطفى حجازي
المراقب العام للمجمع

فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة
تصدير	ج ٣٠

الباب الأول

٣ - ٢٤ في المشتقات

- ١- قياس صوغ فَعُول للصفة المشبهة أو المبالغة ٣
- ٢- جواز صوغ فِعَالَة ، وفَعَالَة ، وفُعُولَة ٨
- ٣- جواز صوغ اسم الفاعل من اللازم على زنة « فاعِلٍ » ١١
- ٤- اطراد صوغ فَعَلَة للكثرة والمبالغة ١٥
- ٥- لحوق التاء بالمصدر الميمي ٢٣

الباب الثاني

٢٥ - ٨٢ في المجموع

- ١- إياحة جمع فَعَل على أفعال ٢٧
- ٢- قياس جمع مَفْعُول على مَفَاعِيل مطلقا ٣٢
- ٣- جمع اسم الفاعل واسم المفعول المبلوذين بيم زائدة جمع تكسير ٣٣
- ٤- جواز جمع فاعِل على فَوَاعِل ٤٢
- ٥- جواز جمع أَفْعَل فعلاء جمع تصحيح ٥٠
- ٦- جواز جمع فَعَلَة على فَعَلَات ٥٣
- ٧- إجازة طائفة من جموع التأنيث السالبة ٥٩
- ٨- جمع كيلو متر وشبهه ، وتمييزه باعتباره كلمة واحدة ٧٩

(ر)

الصفحة

الباب الثالث

في بعض أحكام النسب

٨٣ — ١٢٠

- ١- النسب إلى فَعِيل وفَعِيلَة ٨٥
- ٢- النسب إلى جمع المؤنث السالم ٩٠
- ٣- النسب إلى كيمياء ٩٦

الباب الرابع

في بعض الأحكام النحوية والصرفية

١٢١ — ١٢٤

- ١ - جواز ظهور الكون العام ١٢٢
- ٢ - في التقديم والتأخير ١٣٢
- ٣ - جواز إلغاء التنصب بإذن ١٣٣
- ٤ - في الاستثناء بغير وسوى ١٤١
- ٥ - جواز رفع المستثنى بإلا في الكلام التام الموجب (لم يقره المؤتمر) ١٥٨
- ٦ - إعراب الاسم بعد إن وإذا ١٥٩
- ٧ - وقوع المصدر نعتا ١٦٠
- ٨ - وقوع المصدر حالا ١٦٦
- ٩ - جواز دخول « أل » على « غير » ١٧١
- ١٠ - إدخال « أل » على « العدد المضاف » ١٨٢
- ١١ - جواز صوغ فعلى دون التعريف ١٨٧
- ١٢ - جواز تقديم لفظ النفس والعين على المؤكّد ١٩١
- ١٣ - « افتعل » و « تفاعل » للاشتراك باستعمال « مع » أو « الباء » ١٩٢
- ١٤ - قياسية السين والتاء (أو الألف) لإفادة الدنو أو الحينونة ١٩٦
- ١٥ - جواز استعمال « أى » للإيهام والتعميم ١٩٩
- ١٦ - لحوق علامة التثنية والجمع بالفعل المسند إلى الفاعل الظاهر (لم يقره المؤتمر) ٢٠٩

الباب الأول

في المشتقات

- ١ - صوغ « فَعُول » .
- ٢ - صوغ فِعَالَةٍ ، وَفَعَالَةٍ ، وَفُعُولَةٍ .
- ٣ - صوغ اسم الفاعل من اللازم على زنة « فاعِلٍ » .
- ٤ - صوغ « فُعْلَةٌ » للكثرة والمبالغة .
- ٥ - لُحُوق التاء بالمصدر الميمى .

١ - قياس صوغ "فَعُول" للصفة المشبهة ، أو المبالغة

« الشائع من أقوال النحاة منع مجيء صيغة فَعُول من الفعل اللازم للمبالغة أو الصفة المشبهة بناءً على أن أمثلة المبالغة إنما تنجى من المتعدى ، وأن صيغ الصفة المشبهة ليس من القياس فيها صيغة « فَعُول » .

ونظراً لما استظهرته اللجنة من ورود أمثلة تزيد على المائة لفَعُول من الأفعال اللازمة :
نرى اللجنة قياسية صوغ « فَعُول » - عند الحاجة - للدلالة على الصفة المشبهة ، وقد تكون للمبالغة ، بحسب مقامات الكلام ، وتشير اللجنة في ذلك أيضاً إلى ما سبق للمجمع إقراره لقياسية صيغة « فَعَال » و « فَعِيل » و « فَعَلَة » للكثرة والمبالغة ، من الأفعال اللازمة أو المتعدية على السواء ، ولما كتب في الاحتجاج لذلك من بحوث ومذكرات .

• قرار المؤتمر بالجلسة التاسعة من الدورة الحادية والأربعين (بتاريخ ٨ من مارس سنة ١٩٧٥ م) وكان الموضوع قد عرض على المجلس بالجلسة السابعة والعشرين من الدورة الحادية والأربعين (بتاريخ ٥ من فبراير سنة ١٩٧٥ م)
• مثل المجلس ما جاء في قرار لجنة الأصول من قولها : « قياسية صوغ فعول للدلالة على المبالغة أو الصفة المشبهة... » إلى :
« قياسية صوغ فعول للدلالة على الصفة المشبهة ، وقد تكون للمبالغة . . . »
• وافق المؤتمر على أن يضاف إلى ماهرسة اللجنة وما أقره المجلس كلمة : « عند الحاجة » .
• قدم الأستاذ محمد شوق أمين عضوالمجمع مذكرة إلى اللجنة عرض فيها أن جمهرة النحاة يتناقلون قياس صوغ « فعول » بمعنى فاعل ، من الثلاث المتعدى للدلالة على المبالغة والكثرة .
ويذكرون كذلك كثرة صوغ فعول من الثلاث اللازم المضموم العين ، وقلته في مكسورها ، على أنه من الصفة المشبهة .

أما « فعل » - المفتوح العين : فتجىء الصفة المشبهة منه نادراً على أوزان شئ ليس منها « فعول » .
ولكن مسموع اللفظ فيه أعداد وافرة من الكلمات على هذه الصيغة ، مشتقة من مصادر الأفعال اللازمة . مضمومة العين أو مكسورتها أو مفتوحها . وفيها ما يحتمل معنى المبالغة أو معنى الصفة المشبهة ، ونظراً إلى أن صيغ المبالغة والصفة المشبهة تتلاقى أو تتقارب - في الدلالة ، لإفادة معنى المبالغة والكثرة والشدة ، أو معنى الشبوت والدوام والاستمرار . يرى سيادته أنه : يحاز أن يصاغ من كل فعل ثلاثي على الإطلاق كلمة على وزن « فعول » لتفيد كثرة الفعل والمبالغة فيه ، أو ثبوت الصفة ودوامها ، بحسب ما يراد ويقصد في مقامات الكلام عند الحاجة .
• ومع هذا مذكرة الأستاذ محمد شوق أمين في الموضوع .

صيغة "فَعُول"

قياسيتها من الفعل اللازم على أنها للمبالغة أو صفة مشبهة (*)

١- يتناقل النحاة فيما يتناقلون من الضوابط والأحكام أن صيغة «فَعُول» تنحى أكثر ماتجىء لعنيين : الأول أنها للمبالغة ، والآخر أنها صفة مشبهة .
فإذا كانت للمبالغة فهي قياسية عند جمهور البصريين إذا صيغت من الفعل الثلاثي المتعدي ، دون اللازم .

وإذا كانت صفة مشبهة ، فغالب صوغها من «فَعُل» المضموم العين ، وقليل أو نادر أن تصاغ من «فَعِلَ» المكسورة عينه ، وأقل من ذلك ندرة ورودها مصوغة من «فَعِلَ» ذي عين مفتوحة .

٢- ونتيجة ماتقدم أنه لايجاز أن تصاغ كلمة «فَعُول» للمبالغة إذا كان فعلها لازما ، وكذلك لايجوز صوغ كلمة على هذا الوزن إذا كان فعل الكلمة من باب الأفعال المكسورة عينها أو المفتوحة العين .

٣- وقد سبق للمجمع في دورته الثانية أن اتخذ قرارا في قياسية صوغ «فَعَال» للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي ، مستندا في ذلك إلى أمرين : أحدهما إطلاق بعض النحاة القول في تحويل الثلاثي من فاعل إلى صيغة المبالغة ، والإطلاق يؤخذ منه جريان التحويل في اللازم والمتعدي ، والآخر : ورود عشرات من الكلمات على وزن «فَعَال» ، على اختلاف موقعها من التعدي واللزوم . ومفاد ذلك أن شرطه التعدي في صوغ أمثلة المبالغة قد تسومح فيه ، فلم يعد ضربة لازب ، كما يقرر جمهرة النحاة .

٤- كذلك عمد المجمع إلى صيغتين للمبالغة والتكثير - غير الأمثلة الخمسة المشهورة - وهما صيغة «فُعِيل» بكسر العين المشددة كسكيت وسكير ، وصيغة «فُعَلَّة» - بضم الفاء - وفتح العين كضحكة وهمزة ، فأقر في بعض دوراته اللاحقة قياسيتهما من الفعل اللازم والمتعدي على السواء .

(١٠٠) مذكرة الأستاذ محمد شوقي أمين - عضو لجنة الأصول .

- ٥ -

٥- وقد لاحظت أن صيغة «فَعُول» من الصيغ المأنوسة التي يكثر دورانها ، وأنها تناظر في الاستعمال صيغة «فَعَال» التي أقرها المجمع ، وهي أسوغ وأيسر من الصيغتين الأخريين اللتين أقرهما المجمع أيضا ، وهما : فَعِيل ، وفُعَلَة . قرأيت أن أستخير سماع اللغة في صيغة «فَعُول» ، وأتبين ماينجم عن الاستقراء للكلمات الفصاح على ذلك الوزن ، وإن كان الاستقراء على غيرا مستقصاء .

٦- وكان اتجاهاى فى المراجعة والتتبع مصوبا إلى الأفعال اللازمة التي هي من باب فعل المكسور العين أو المفتوحة عينه ، فتلك هي الأفعال التي تنفق جمهرة النحاة على أن صوغ «فَعُول» منها ليس بقياس ، لابعبارها للمبالغة ، ولابعبارها صفة مشبهة .

٧- وخلص لى من المراجعة والتتبع مائة كلمة وثلاث عشرة ، على زنة «فَعُول» وأفعالها لازمة وبابها إما فعل المكسور العين ، وأما فعل بفتح عينه . وهي صالحة لأن يحمل معناها على المبالغة ، أو يحمل على أنه صفة مشبهة ، فإن تعيين أحد المعنيين يتوقف على سياق الكلام . والمعجمات فى الغالب تذكر معانى الأفعال ، وتتبعها بصيغ المشتقات ، وربما ذكرت فى بعض الكلمات على وزن «فَعُول» أنها للمبالغة أو التكنير . والحق أن المبالغة والصفة المشبهة تتلاقيان أو تتقاربان ، فدلالة المبالغة والكثرة والشدة تلتقى أو تقرب من دلالة الثبوت والدوام والاستمرار ، وكثيرا مايتعذر التفريق بين الداليتين فى بعض الأمثلة لإحاطة تعيين إحداهما فى مقامات الكلام ، أو فى الأعمال النحوى فى التراكيب .

٨- ونحن حين نضع تحت أنظارنا هذه الكلمات التي تزيد على المائة ، وهي على زنة فَعُول ، وكل أفعالها لازمة ، نجد الأحكام النحوية المقررة تقف موقفا منها عجبيا ، فهي ليست للمبالغة لأن المبالغة لا تنجى من الأدل الدلالة ، ونحن كذلك ليست من وادى الصفة المشبهة ، لأن أفعالها اللازمة مكسورة العين أو مفتوحة ، وصيغة «فَعُول» ليست قياسية للصفة المشبهة من هذين البابين .

٩ - وإذا كان المجمع قد أجاز قياسية كثير من الصيغ ، استثناسا بأمثلة تبلغ العشرات كما في قياسية صيغة « فَعَّال » « وَفَعِّل » ، أو بأمثلة قليلة أو معدودة ، كما في قياسية « فُعِّلَة » ، أو السين والتاء للجعل والاتخاذ ، فإن مما تطمئن إليه النفس استثناسا بالعدد الجهم من الكلمات المسموعة أن تجاز قياسية صيغة « فعول » للمبالغة أو الصفة المشبهة ، كما أجزنا صيغة فَعَّال وَفَعِّل وَفُعِّلَة .

وهذه سياقة الكلمات

أَبوق - أثوم - أجوج - أرون - أزوج - أزوح - أصوص - أفوك - ألوب - ألوك
 أمون - أنوح - أنوس - بتول - بيوض - بروك - جزوع - حرون - حصور -
 حنون - خشوع - خضوع - خنوع - دلوج - دلوح - دلوخ - ذقون - ذلول - ذهب
 رجوف - رصوم - رقوء - سبوح - سكوت - سكور - شرود - شطون - شغوب
 شمس - صؤول - صبور - صدوح - صدوف - صدوق - صلود - صموت -
 صمول - ضحوك - ضلوع - ضلول - طروب - عبوس - عثور - عجول - عروب
 عزوم - عسوف - عفو - علوق - غدور - غشوم - غضوب - غيور -
 غيوم - فخور - فرور - فروق - فيوض - قنوط - قنوع - كؤود - كنوب - كسوم - كفور - كهود - لجوج - لجون
 لقوح - لعوب - مروح - منون - نؤوم - نجوخ - نجوع - نخور - نزوح
 نؤور - نزوع - نزوف - نسول - نشوص - نشوط - نصوح - نصوح
 فضوض - ، نطوف - نعور - نفوذ - نفور - هتوف - هتون - هلوع -
 هيوم - ولود - ولوع - يؤوس (وهي تكملة الثالثة عشرة بعد المائة) .

١٠ - وقصارى ما أسلفت أن جمهرة النحاة يتناقلون قياس صوغ « فعول » بمعنى فاعل من الثلاثي المتعدى للدلالة على المبالغة والكثرة ، ويذكرون كذلك ثمانية صوغ « فعول » من الثلاثي اللازم المضموم العين وقلته في مكسورها على أنه من الصفة المشبهة ، أما « فعل » المفتوح العين فتجوز الصفة المشبهة منه نادرا على أوزان شتى ليس منها « فعول » .

ولكن مسموع اللغة فيه أعداد وافرة من الكلمات على هذه الصيغة ، مشتقة من مصادر الأفعال اللازمة على اختلاف الأبواب - مضمومة العين أو مكسورة أو مفتوحة - وفيها ما يحتمل معنى المبالغة أو معنى الصفة المشبهة

وأخذنا من هذا كله ، ونظرا إلى أن صيغ المبالغة والصفة المشبهة تشاقي أو تتقارب في الدلالة لإفادة معنى المبالغة والكثرة والشدة ، أو معنى الثبوت والدوام والاستمرار ، يجاز أن يصاغ من كل فعل ثلاثي على الإطلاق كلمة على وزن «فَعُول» لتفيد كثرة الفعل والمبالغة فيه ، أو ثبوت الصفة ودوامها واستمرارها ، بحسب ما يراد .

وبهذا يضاف إلى الأحكام النحوية حكم له من اللغة سند وثيق ، وفيه للغة

تفسير كبير .

٢ - جواز صوغ "فعالة" و "فعالة" و "فعولة"

«يجاز ما يستحدث من الكلمات المصدرية على وزن الفعالة بكسر الفاء - إذا احتملت دلالتها معنى الحرفة ، أو شبهها من المصاحبة والملازمة ، وعلى هذا لا مانع من قبول الكلمات الشائعة التالية :

القروامة - الهواية - اللياقة - العمالة - العمادة - النياقة - البداية .

وكذلك يجاز ما يستحدث من الكلمات المصدرية على وزن الفعالة - بالفتح - والفُعولة - بالضم - من كل فعل لاثنى بتحويله إلى باب فَعَّلَ بضم العين ، إذا احتمل دلالة الثبوت والاستمرار ، أو المدح والذم ، أو التعجب .

* صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الأربعين . وبالجلسة الثلاثين من جلسات المجلس في الدورة نفسها ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

- عرض الأستاذ محمد شوقي أمين خبير اللجنة عليها أن ثمة كلمات مصدرية شاعت في الاستعمال على وزن الفعالة بفتح الفاء وكسرها وعلى وزن الفُعولة ، وهذه الكلمات ليست من مسموع اللغة ، وذلك ينكرها النقاد ، بناء على أن صوغ هذه الأبنية غير قياسى في بعض أبواب القمل أو معانيه . وهذه الكلمات هي الآتية :

على وزن فعالة - بكسر الفاء : - القروامة - الهواية - البداية - اللياقة - العمالة - العمادة - النياقة .

على وزن فعالة - يفتح الفاء : - الزمالة - القداسة - المراقبة - الفداحة - النقاقة - السماكة .

على وزن فعولة - بضم الفاء : - السيولة - الليونة - العمولة - الميوعة - الخصوبة - الخطوبة - الخطورة .

وفي أثناء البحث عرض الخبير أيضا كلمة (الحمولة) التي تستعمل في المعنى المصدرى .

فيقال : هذه السيارة حولتها كذا طناً ، أى هذا احتمالها أو قدرتها على الحمل .

على حين أنها في اللغة لم ترد إلا بجما أو شبه جمع ، كما في الخوولة ، واليعولة ، والفحولة ، ورأت اللجنة الاكتفاء بمعناها الجمعى ، وبه يصح التعبير المستعمل ، فلا حاجة إلى القول بمصدريتها .

- وفيما لوحظ في اللجنة أن كلمة (البداية) مستعملة بين المؤلفين من قديم ، وبعضهم يخرجها على أنها تستعمل مع كلمة (النهاية) على أنها من باب المجاورة ، أو الموازنة ، أو الازدواج ، كالكلمات والمشايا ، وذكر الأستاذ على السباعي أن صاحب « شفاء الغليل » يرى تصويبها .

- وقد تناول بحث اللجنة النقاط الآتية :

أن كثيرا من كلمات اللغة التي ترد على وزن الفعالة - بالكسر - يرد فيها الفتح أيضا ، كالولاية ، والوكالة ، والرعاية ، والوزارة .

- أن وزن الفعالة للحرفة أو شبهها يمكن التوسع في دلالة ، فيطلق للمعنى المصاحبة ، أو الملازمة .

— ٩ —

وعلى هذا لا مانع من قبول الكلمات الشائعة التالية على وزن الفَعَالَة - بالفتح :

الزَّمَالَة - القَدَامَة - الفَدَاحَة - النِّقَاحَة - العَرَاقَة - السَّمَاكَة .

والكلمات الشائعة التالية على وزن الفُعُولَة - بالضم :

السُّيُولَة - اللُّيُونَة - المَيُّوعَة - الخُصُوبَة - الخُطُوبَة - الخُطُورَة - العُمُولَة .

== أن النحاة أجازوا تحويل كل فعل ثلاثي متصرف مثبت قابل للتفاضل إلى باب فعل - بضم العين - لينتفع بالفرائض ، أو للدلالة على أن مفاده صار كالفريزة ، وعلى هذا يكون قاصراً . وقد وضع الأستاذ عباس حسن ذلك في مذكرة له في الدورة الرابعة والثلاثين ، يضاف إلى ذلك أن المجمع في قراراته الخاصة بتكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها قرر أن الفعل إذا كان على وزن فعل - مضموم العين - فصدره على فعالة بالفتح ، أو فعولة بالضم .

- وعرض خبير اللجنة أن مجموع اللفظ حافل بالكلمات المصدرية على هذه الأوزان الثلاثة (الفعالة - والفعانة والفعولة) ، من مختلف أبواب الفعل ، وكثرة الوارد على هذه الأوزان يتيح قبول ما استحدثت من الكلمات .

٣ - جواز صوغ اسم الفاعل

على وزن فاعِل من الثلاثي اللازم مضموم العين أو مكسورها

«يجاز صوغ اسم الفاعل ، على وزن فاعِل ، من كل فعل ثلاثي متصرف من أبوابه عامة ، بقصد الحدوث ، فيقال مثلا : تحية عاترة . وإن لم يقصد الحدوث فلا يجوز ، مثل « ثوب أدكن » .

• صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الأربعين وبالجلسة الثلاثين من جلسات المجلس في الدورة نفسها ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

- عرض على اللجنة أن الاستعمال يجري بمثل كلمة (داكن) و (عاطر) ، فتثار الشبهة في صحة هذا الصوغ ، على أن الفعل لازم من باب فعل المكسور العين ، أو فعل المضموم العين ، والصفة منها لا تكون على فاعل .
- واحتج الأستاذ عباس حسن لصحة هذا الصوغ بأن الصرفيين يميزون أن يقال : فارح وحاسن إذا أريد عروض الصفة وحدوثها .

- وأشار الأستاذ عبد الحميد حسن إلى ما ذكره النحاة من أن اسم الفاعل والصفة المشبهة يجوز تحويل كل منهما إلى الآخر ، فاسم الفاعل يحول إلى الصفة المشبهة لقصد الثبوت ، والصفة المشبهة تحول إلى اسم فاعل لقصد العروض .
وذكر الأستاذ الدكتور محمد الفحام أن مادل على لون فالصفة منه على أقبل ، فتقول : ثوب أدكن لداكن ، وإباحة الصرفيين التحويل إلى فاعل في الصفة المشبهة لما يعرض لانتشال مادل من الألفاظ على الألوان .

وقدم الأستاذ عباس حسن مذكرة بسط فيها أدلة صوغ فاعل مثل داكن .

- وقدم خبير اللجنة الأستاذ محمد شوقي أمين مذكرة تشهد لإجازة ذلك إما على إطلاق صوغ اسم الفاعل على وزن فاعل ، وإما على رد الصفة المشبهة إلى اسم الفاعل إذا أريد بها الحدوث .

- وبعد اطلاع اللجنة على المصادر ، وعلى ما قدم إليها انتهت إلى ما يأتي :

«يجاز صوغ اسم فاعل ، على وزن فاعل ، من كل فعل ثلاثي متصرف من أبوابه عامة ، بقصد الحدوث ؛ فيقال مثلا :

« ثوب داكن ، وتحية عاترة » .

ومع هذا :

١ - مذكرة الأستاذ عباس حسن في « أدلة صوغ فاعل مثل داكن »

٢ - مذكرة الأستاذ محمد شوقي أمين في « جواز صوغ اسم فاعل على وزن فاعل من كل فعل ثلاثي لازم مكسور العين أو مضمومه » .

أدلة صوغ فاعل مثل داكن (*)

(التصريح ج ٢ ص ٧٨ هذا باب أسماء الفاعلين)

جاء فيه ما نصه الحرفي : « يأتى وصف الفاعل من الفعل الثلاثى المجرد على وزن «فاعل» متعديا كضربة وقتله أو لا زما كذهب فهو ذاهب وغدا بمعنى سال فهو غاذ (أى سائل) ويقال فى فعل بالكسر القاصر كسلم فهو سالم وفى فعل بالضم كفهز بمعنى حذق فهو فاره . . . وإنما قياس الوصف من فعل المكسور العين اللزوم هو : فعل بفتح الفاء وكسر العين فى الأعراض كفرح وأشر .

وأفعل فى الألوان والخلق ، فاللون ، كأخضر ، وأسود ، وأكحل ، وآلمى ، والخلقة : نحو أعور ، وأعمى ، وأجهر .

وفعلان فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن : الأول كشبعان وريان ، والثانى نحو عطشان وصديان . . .

وقياس الوصف من فعل بالضم هو فاعيل كظريف شريف ، ودونه فعل كشهم وضخم ، ودوتها أفعل كأخطب إذا كان أحمر إلى الكدرة و . . وفى هذا يقول ابن مالك «وفعل أولى . . . الخ» .

وقد يستغنون عن صيغة فاعل من فعل بالفتح بغيرها من الصيغ ، فيتركرون القياس المطرد ، ويستعملون غيره ، كشَيْخ ، وأشْيِب ، وطَيْب ، وعَنْيِف ، ولم يقولوا شَائِخ أو شَائِب ، وطَائِب ، وعَاف ، كما استغنوا بترك ، وتارك ، عن : وَذَر ، ووَدَعَ ووَادَعَ ، وإليه يشير الناظم بقوله :

وبسوى الفاعل قد يغنى فَعْل . . .

ومحل الاستغناء مالم يستعمل له قياس ، أما ما استعمل له قياس ، وسمع لغيره ، فليس موضع الاستغناء ، نحو : مال يميل فهو مائل وأميل ، قاله الشاطبى : (تنبيه) جميع هذه الصفات المتقدمة الدالة على الثبوت هى صفات مشبهة

(*) مذكرة الأستاذ عباس حسن - عضو لجنة الأصول .

باسم الفاعل إلا إذا قصد بها الحدوث^(١) فهي أسماء فاعلين، إلا فاعلا، كضارب من المتعدى، وقائم من اللازم، فإنه في الاصطلاح اسم فاعل . . .

(الهمع ج - ٢ ص ١٩٦ بناء الصفات)

يطرد في اسم الفاعل زنة المضارع بإبدال أوله ميما مضمومة وكسر متلو الآخر كضارب وعالم . . . ثم قال ما نصه الحرفي : ولكن صفة فعل المكسور العين اللازم في الأعراض هو فَعِلٌ بالكسر نحو قَرَحَ فهو قَرَحٌ .

وفي الألوان والعاهات أَفْعَلٌ ، كَأَحْمَرٍ ، وَأَسْوَدَ ، وَأَعْوَرَ ، وَأَجْهَرَ .

وفي الامتلاء وضده فعْلَانٌ : كَشْبَعَانٍ ، وَرِيَانٍ ، وَصِدْيَانٍ ، وَعِطْشَانٍ .

وصفة فعل المضموم - ولا يكون إلا لازما - هو فَعَلٌ كَضَخَمَ ، وَفَعِيلٌ كَجَمِيلٍ

هذه الأوزان هي الصفة المشبهة ، ولا تبنى من متعد ، بل من لازم ، وقل فيها

وزن اسم الفاعل ، نحو : طاهر القلب ، ومتطلق اللسان ، ومنبسط الوجه خلافا لمن

منع مجاراتها المضارع وهو الزمخشري وابن الحاجب . قال أبو حيان : ولا التثنيات

إليه ، لا تفاقهم على أن ضمير الكشخ ، ومساهم الوجه ، وخامل الذكر ، وحائل اللون ،

وظاهر الفاقة ، وطاهر العرض ، ومطمئن القلب ، صفات مشبهة وهي مجارية له .

قيل : ولقائل أن يقول : إن هذه الصيغ ونحوها أسماء فاعلين قصد بها الثبوت

فعولت معاملة الصفة المشبهة ، لا أنها صفات مشبهة « اهـ

(في الصبان ج ٢ ص ٣١٣ باب أبنية أسماء الفاعلين)

يجيء على كذا وكذا . . . الخ وعلى فَعْلَانٍ فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن

نحو صديان ، وريان ، وعطشان . . . إلى أن ، قال ، ما ، نصه :

« جميع هذه الصفات صفات مشبهة إلا : فاعلان قال الصبان مانصه : قوله صفات

مشبهة أى إن قصد بها الثبوت والدوام فإن قصد بها الحدوث كانت أسماء فاعلين

ونقل الأسقاطى وغيره أنها إذا قصد بها النص على الحدوث حولت إلى فاعل . وفي

التصريح - عن الشاطبى وغيره - : أنه إذا أريد حدوث الحسن مثلا قيل : حاسن لا حسن .

١ - قوله : إلا إذا قصد بها الحدوث : قضيته أن تلك الصيغ تستعمل للحدوث وإن لم تحول إلى فاعل فقولهم إذا : « قصدوا حدوث حولت إلى فاعل » ليس بواجب إلا إن أريد النص على حدوث كما يدل عليه قول الرضى استدلالا لشيء ذكره : ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة إلى فاعل كحاسن وضائق عند قصد النص على حدوث . اهـ بنصه تصريح .

جواز صوغ فاعل من الثلاثي اللازم مكسور العين أو مضمومة(*)

يرد في استعمال الكتاب المحدثين مثل قولهم : « ثوب داكن » فيتصدى لهذا الاستعمال بعض النقاد بقولهم : إن الصواب أدكن وذلك لأن الفعل دَكَنَ لازم مكسور العين ، فلا يجيء منه اسم فاعل على زنة فاعل ، ولكن تجيء الصفة منه على أفعل ، لا غير . وإذا رجعنا إلى أقوال النحاة في هذا ، ألفيتناهم يفرقون بين أمرين ، أو بتعبير أوضح يميزون بين غرضين :

الغرض الأول : إرادة الثبوت والاستقرار والاستمرار في الصفة ، وفي هذا الغرض يجمعون على أن قياس الوصف من فعل اللازم المكسور العين وفعل المضموم العين - ولا يكون إلا لازما - على غير زنة فاعل ، وأوزان الوصف فيهما تختلف باختلاف معانيهما ، فللمكسور العين فَعِلٌ كفَرَح ، وأفعل ، كَأَحْمَرُ مثلاً ، وللمضموم العين فَعِيلٌ ، كَشَرِيف ، وفَعْلٌ كَضَخَمُ مثلاً . وكلها صفات مشبهة .

والغرض الثاني : التعبير عن حدوث الصفة ، وفي هذا الغرض يقول النحاة بصحة الإتيان بالصفة جارية على الفعل ، أى على زنة فاعل ، فيقال : هو فارحٌ أو حاسنٌ . وفي هذا يقول « الرضى » :

« إن قصد بالصفة المشبهة الحدوث ، رُدَّتْ إلى صيغة اسم الفاعل ، فتقول في حسن : حاسن ، وهذا مطرد في كل صفة مشبهة » .

ويمثل النحاة لذلك بقول الله تعالى : « وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ » فيرون أنه قد جيء بالصفة على هذه الزنة للدلالة على عروض الضيق ، وهنا يقول « ابن يعيش » :

« عدل عن ضيق إلى ضائق ليدل على أن الضيق عرض في الحال لا غير ثابت ، وعلى هذا قوله تعالى : « إِنَّمَا كَانُوا قَوْمًا عَمِينَ » يعدل عن عمين إلى عامين لهذا المعنى » .

ويستشهدون بقول الأشجع السلمي فيما اختاره له صاحب ديوان الحماسة :

وما أنا من رُزءٍ - وإن جَلَّ - جازعٌ ولا بسُرورٍ بعد موتِكَ فارحٌ

وقد عرض لذلك « الفيومي » كى خاتمة (المصباح) فأوضح ما بين النحاة من خلاف ،

يذكر أن ابن الحاجب أطلق القول بمجىء اسم الفاعل على زنة فاعل .

ونسب إلى أبي على الفارسي أن اسم الفاعل يأتي من الثلاثي مجيئاً واحداً مستمراً ، إلا

من فعل بضم العين وكسرهما ، وقد جاء من المكسور على فاعل نحو حاذِر وفارِح .

كما نسب إلى « ابن عصفور » أنه قيد مجيئه من المضموم والمكسور على فاعل ، بشرط

أن يكون قد ذهب به مذهب الزمان .

وأخيراً يذكر قول الزمخشري : إن الصفة تدل على معنى ثابت ، فإن قصدت

الحدث قلت ؛ حاسن الآن وغداً ، وكارم ، وطائل ، وكذلك يذكر قول السخاوي :

إنما عدلوا بالصفة عن الجريان على الفعل لأنهم أرادوا أن يصفوا بالمعنى الثابت ، فإن أرادوا

معنى الفعل أتوا بالصفة جارية عليه ، فقالوا : طائلٌ غداً ، كما يقال : يطولُ غداً .

بالنظر في جملة هذه الأقوال ، يخلص لنا الاطمئنان إلى القول بجواز صوغ فاعل

من الثلاثي اللازم مكسور العين أو مضمومها في مقام التعبير عن عروض الصفة أو حدوثها .

٤ - أطراد صوغ فعلة

بضم الفاء وفتح العين للدلالة على الكثرة والمبالغة

«يجوز أن يصاغ من الفعل الثلاثي القابل للمبالغة صيغة على وزن فعلة - بضم الفاء وفتح العين - كضحكة وصفاً للمذكر والمؤنث ، للدلالة على التكثير والمبالغة .
وإذا أدى الصوغ من المعتل اللام إلى لبس ، وجب التصحيح ، فيقال : «سعيّة» من سعى ، «ودعوة» من دعا .»

-
- * صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين ، وثيها إلى البيان الخاص بالموضوع :
 - ١ - قدم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي إلى مؤتمر الجمع في دورته الرابعة والثلاثين بحثاً يتضمن اقتراح أطراد صوغ ، « فعلة » بضم الفاء وفتح العين للدلالة على الكثرة .
 - ٢ - وقد نظرت فيه اللجنة ، وكان مما تبودل من الآراء فيه :
 - أن صيغ المبالغة المشهورة في اللغة كثيرة ، وثيها مايفنى عن صيغة « فعلة » .
 - أن هذه الصيغة يلبس فيها المذكر بالمؤنث ، لمكان التاء .
 - أن الأفعال المعتلة اللام يصعب الاشتقاق منها على هذه الصيغة .
 - أن صيغ الكثرة والمبالغة مسموعة غير مقبولة عند بعض النحاة إلا صيغ فعال ومفعال ويفعل .
 - أن الجمع أقر من قبل قياسية صيغة فعال بتشديد العين للمبالغة ، وكذلك صيغة فمعل بتشديد العين المكسورة .
 - ٣ - ومع هذا مذكرة الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي المقدمة إلى المؤتمر وما كتبه اللجنة تكملة لمذكرته ، وعنوان التكملة : « مذكرتان : صيغ المبالغة بين السماع والقياس ، وفي الصوغ من المعتل اللام » .

والاضطجاع بين القوم ، وقَعْدَةُ ضُجْعَةٍ : كثير القعود والاضطجاع ، وراعٍ قُبْضَةٍ رُقْضَةٍ : للذي يَقْبِضُ الإبل ويجمعها ويسوقها ، فإذا ضارت إلى الموضع الذي تحبه وتهواه رَفَضَهَا^(١) ، فتركها ترعى كيف شاءت وتجيء وتذهب ، ورجل زُكَاةٌ : حاضر النقد موسر ، ورجل مَلِيٍّ قُوْبَةٍ : أى ثابت الدار مقيم ، وامرأة طُلْعَةٌ قُبْعَةٌ : تطلع ثم تقبع رأسها - أى تدخل رأسها - ورجل نُومَةٍ : كثير النوم ، نومة : خامل الذكر لا يؤبه له ، ومُسَكَّةٌ : للبخيل ، وصُرْعَةٌ : للشديد الصراع ، وهُمَزَةٌ لُمَزَةٌ : يَهْجِزُ الناس وَيَلْمِزُهُمْ ، أى يعيبهم ، وثُتْفَةٌ : ينتف من العلم شيئاً ولا يستقصيه ، وخُرْجَةٌ وَلَاجَةٌ : كثير الخروج والولوج ، وحُطَمَةٌ : كثير الأكل ، ووَكَلَةٌ تُكَلَّةٌ ، أى عاجزٌ يَكِلُ أمره إلى غيره ، ويتَّكِلُ عليه فيه ، وسُهْرَةٌ : قليل النوم ، وجُئْمَةٌ : نَوْمٌ ، وعُلْنَةٌ : ييوح بسره ، وقُلْرَةٌ : يَتَنَزَّهُ عن المَلَائِمِ^(٢) ، وطُرْقَةٌ : إذا كان يسرى حتى يطرق أهله ليلاً ، ووُلْعَةٌ : يولع بما لا يعنيه ، وهُلْعَةٌ : يهلع ويجزع سريعا ، وحُورَةٌ : محتال ، وسرج عُقْرَةٌ .

(٢) وزاد أبو عبيدة في الغريب المصنف :

ورجل كُذْبَةٌ : كَذَّابٌ ، وخُضْعَةٌ : يخضع لكل أحد ، وجُلَسَةٌ وَثُكَاةٌ ، ولُجْبَةٌ : لجوج ، وسُبْبَةٌ : يَسُبُّ الناس ، وامرأة حُبَاةٌ ، ورجل قُبْضَةٌ رُقْضَةٌ : الذي يتمسك بالشيء ثم لا يلبث أن يدهه .

(٣) وفي ديوان الأدب .

يقال : هو نُجْبَةُ القوم : إذا كَانَ النَجِيب منهم ، ومُجْعَةٌ : أحق ، وهُجْعَةٌ : نَوْمٌ ، وطلْقَةٌ : كثير الطلاق .

(٤) وفي الصحاح : رجل عُوْقَةٌ : ذو تَعْوِيقٍ لأصحابه .

(٥) وفي الجماهرة : رجل طُلْبَةٌ : يطلب الأمور ، وبُرْمَةٌ : يَتَبَرَّمُ بالناس وهَلْزَةٌ بُلْدَةٌ : كثير الكلام ، وقَشْرَةٌ : شَتْوٌ ، ونُبْدَةٌ : من التبد .

١ - في اللسان : الرفس : أن يطرد الرجل إبله وغمه إلى حيث تهوى ، فإذا بلغت لها عنها ، وتركها .

٢ - في اللسان : ورجل قلرة مثال همزة : يتنزه عن الملائم ملائم الأخلاق ويكرهها .

(٦) وفي المجمل : رجل تُكَعَّةٌ مُكَعَّةٌ : يشبث مكانه .

(٧) وفي القاموس وشرحه : وهو عُرْكَةٌ ، كَهَمْزَةٌ : يعرك الأذى يجنبه ،
أى يحتمله .

* * *

وبعد فهذه الأمثلة البالغ عددها زهاء السبعين كافية في الحكم باطِّراد صنوغ
« فَعَلَةٌ » للمبالغة من كُلُّ فعل ثلاثيٍّ ، كما قال صاحب اللسان في مادة
(عرق) :

« ورجل عُرْقٌ : كثيرُ العَرَقِ ، فأما « فَعَلَةٌ » فبناءً مطرد في كل فعل
ثلاثيٍّ^(١) كَهَمْزَةٍ ، وربما غُلِطَ بمثل هذا ، ولم يُشعر بمكانِ اطراده ، فلهُكر كما
يذكر مايطرد ، فقد قال بعضهم : رجل عُرْقٌ وعُرْقَةٌ : كثيرُ العَرَقِ ، فسوى
بين عُرْقٍ وعُرْقَةٍ ، وعُرْقٌ غيرُ مطرد ، وعُرْقَةٌ مطرد ، كما ذكرنا . »

مذكرتان في "صيغ المبالغة بين السماع والقياس" (٥) المذكرة الأولى

جمهرة العلماء لم يتعرضوا إلى الحكم على صيغ المبالغة بالسماع ولا بالقياس ، أما بعضهم فقد صرح بأنها كلها سماعية ، وآخرون قصروا القياس فيها على الأمثلة الخمسة المشهورة : « فَعَّال ، ومِفْعَال ، وفَعُول ، وفَعِيل ، وفَعِل » بشرط صدورها من الثلاثي المتعدى :

(١) فممن نص على أنها كلها سماعية « شمس الدين أحمد بن سليمان [المشهور بابن كمال باشا] في شرحه للمراح قال رحمه الله في ص ٦٨ :
« ويجيء اسم الفاعل (للمبالغة) سماعاً ، ولهذا لم يذكر - أى المصنف - له ضابطاً ، بل باذر إلى الأمثلة ، فيجئ :

على وزن (فَعَّال) بفتح الفاء وتشديد العين (نحو صَبَّار) أى كثير الصبر .
(و) على وزن (مِفْعَل) بكسر الميم وفتح العين ، نحو : (سيف مجذَم)
من الباب الرابع أى سريع القطع ، وهو (أى وزن مجذَم) مشترك بين اسم (الآلة) نحو وثْقَب ، وبين مُبالغة الفاعل .
(و) على وزن (فَعِيل) بكسر الفاء وتشديد العين (نحو فَيْسِي) من الباب الخامس ، أى دائم الفسق .

(و) على وزن (فُعَّال) بضم الفاء وتشديد العين نحو (كَيَّار) من الباب الخامس (و) كذا (طُوَّال) من الباب الأول مبالغة الطويل .

(و) على وزن (فَعَّالة) بفتح الفاء وتشديد العين نحو (علامة) أى عالم جداً (ونسابة) من الباب الثاني ، أى عالم بالأنساب ، والهاء فى الأول للنمبالغة فى العلم ، وفى الثانى للمبالغة فى المدح ، أى فى مدح من يعلم الأنساب .

(٦) كتبها الأستاذ الشيخ عطية السوالحي - عضو اللجنة .

[(و) على وزن (فاعلة) نحو : (راوية) من الباب الثاني من روى الحديث والشعر ،
والهاء للمبالغة . (و) على وزن (فعولة) نحو : (فروقة) من فرق بمعنى خاف والهاء
للمبالغة] .

فإن قلت : مامعنى كون الهاء للمبالغة فى علامة ونسابة وفروقة ، مع أن
الصيغة فيها بدون الهاء للمبالغة ؟

قلتُ : لوجهين : (أحدهما) أنه إذا أُريد إدخال الهاء للمبالغة جردت الصيغة
عن معنى المبالغة . (والثانى) أن معنى المبالغة لا يكون له حدٌ معين ، فإذا
كانت الصيغة للمبالغة وجدت فيها أصل المبالغة ، فإذا أدخل هاء المبالغة عليها زاد
المبالغة فيها ، فيكون الهاء له لزيادة المبالغة .

[(و) على وزن (فعلة) بضم الفاء وفتح العين نحو (ضحكة) أى : كثير الضحك]
(و) على وزن (فعلة) بضم الفاء وسكون العين نحو (ضحكة) أى رجل
يُضحك منه ، وهو لمبالغة اسم المفعول ، كما يقول : « بديكفور » شارح المراح
أيضا .

(و) على وزن (مفعالة) بكسر الميم وسكون الفاء نحو (مجذامة) أى كثير
القطع ، والكلام فى هائها كالكلام فى هاء (فروقة) ؛ إذ هذه الصيغة تجيء للمبالغة
بغير هاء أيضا كما ذكرها (ومستقام) أى كثير السقم ، وهذا البناء للآلة أيضا
نحو مفتاح ومقراض ، كما سيجىء .

(و) على وزن (مفعيل) بكسر الميم والعين وسكون الفاء نحو (معطير)
أى : كثير العطر ؛ أى الطيب ، والستة الأخيرة كلها من الباب الرابع .

(٢) ومن نصّ على أنها سماعية أيضا الشيخ ناصيف اليازجى اللبنانى ،
فقد قال فى كتابه « الجمانة فى شرح الخزائن » مايتى :

وقد تقصد المبالغة فيه - أى فى اسم الفاعل - فيخرج عن الوزن المذكور (فاعل)
إلى أوزان شتى ، كضرب ، وعلامة ، ومقدم ، وصديق ، ومعطير ، وضحكة ،

وَحَلِير ، وَشُرُوب ، وَعَلِيم ، وَكُبَّار بِالضَّم والتشديد . ومن هذا القَبِيل نحو :
القَارُوق ، بزيادة الواو قبل آخره ، والطَّاعُوت ، بزيادة التاء بعدها . وكلها
سَمَاعِيَّة لا يقدَّاس عليها .

(٣) وأما القِيَّاسُ في صيغ المبالغة الخمسة المشهورة فقد قال يَس في ج ٢ ص
٦٥ من حاشيته على التصريح مانصه :

وقال الدنوشري : ينظر هل التحويل إلى الخمسة المذكورة قياسي أو سماعي ،
أو قياسي في الثلاثة الأولى (فَعَّال ومِفْعَال وفَعُول) وسماعي في الأخيرين (فَعِيل
وفَعِل) . وقال بَعْدُ : هذه الأمثلة على مذهب البصريين منقاسة في كل فعل
متعد ثلاثي نحو ضرب ، نقول : ضَرَّاب ، وَضَرُوب ، وَضَرَّيب ، وَضَرِب ، ومضرب ،
كذا قال أبو حَيَّان ، وتقييده بمذهب البصريين فيه نظر .

المذكرة الثانية

في صوغ « فُعْلَة » للمبالغة من المعتل اللام (*)

ابن يعيش (ج ١٠ ص ١٧) في إبدال الألف من الواو والياء .
(واعلم) أن هذا القلب والإعلال له قيود (منها) : أن تكون حركة الواو والياء لازمة غير عارضة ؛ لأن العارض كالمعدوم لا اعتداد به . . .

و (منها) ألا يلزم من القلب والإعلال لبس ؛ ألا ترى أنهم قد قالوا في التشنية : قَضِيَا وَرَمِيَا وَغَزَوْا وَدَعَوْا ، فلم يَقلِبُوهُمَا مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما ؛ لأنهم لو قلبوهما ألفين وبعدهما ألف التشنية لوجب أن تحذف إحداهما لالتقاء الساكتين ، فيلتبس الاثنان بالواحد .

وكذلك قالوا : الغَلَيَانِ والتَزَوَانِ ، فصَحَّتْ الياء والواو فيهما مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما ؛ لأنهم لو قلبوهما ألفين وبعدهما ألف فعَلَانِ لوجب حذف إحداهما ، فيقال : غَلَانِ ونَزَانِ ؛ فيلتبس فعَلَانِ - معتل اللام - بفعَالِ مما لأمه نون ، فاحتملوا ثِقَلِ اجتماع الأشباه والأنثال ، إذ ذاك أيسرُ من الوقوع في محذور اللبس والإشكال . فأمَّا الحَيَدَانِ والجَوْلَانِ فمحمول على التَزَوَانِ والغَلَيَانِ ؛ لأنهم لما صححوا اللام - مع ضعفها بتطرفها - كان تصحيح العين أولى ؛ لقوتها بقربها من الفاء وبعدها من الطرف . . .

وبناء على ما قاله ابن يعيش يطرد التصحيح في (فُعْلَة) الدالة على الكثرة المصوغة من الثلاثي المعتل اللام نحو (دُعَوَة) خوف الالتباس إذا أُعْلِنَتْ (بدعاة) جمع داع .

(*) كتبها الرحوم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي عضو اللجنة .

لحوق التاء بالمصدر الميمى

«سمع من المصدر الميمى من الثلاثى ألفاظ كثيرة مختومة بالتاء مثل : مَحْدَة ، ومَدْمَة ، ومَبْخَلَة ، ومَجْبَنَة ومَجْزَنَة ، ومودَة ، وغيرها كثير . ولهذه الكثرة ترى اللجنة جواز القياس عليها .»

وهذه قائمة بمجموعة من المصادر الميمية لحقت بها التاء ، وهى مستخرجة من معاجم اللغة :

مهلكة	مشاركة	مسنرة	موعظة	مخافة
[مشقة]	مغفرة	محية	معرفة	مرمة
مسألة	مغضبة	مهانة	مساعة	مهابة
موجدة	معاذة	معتبة	مخبثة	مبعثة
مقالة	منصبية	متعبة	مفخرة	مخافة
مرادة	مسعدة	مكرمة	مهمة	مخاللة
مزلة	مرغمة	مقدرة	معرفة	مفسدة
موعدة	معصية	ميسرة		

* صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين ، وبالجلسة الثالثة والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها ، وقيل على البيان الخاص بالموضوع :

- ناقشت اللجنة فى لحوق التاء بالمصدر الميمى ، وراجعت جملة صالحة من الكلمات الواردة على هذا النحو ، فأصدرت القرار المذكور .

الباب الثاني

في الجموع

- ١ - إياحة جمع فَعْل على أَفْعَال .
 - ٢ - جمع مَفْعُول على مَفَاعِيل .
 - ٣ - جمع اسم الفاعل واسم المفعول المبدوءين بميم زائدة .
 - ٤ - جمع فاعل على فَوَاعِل .
 - ٥ - جمع أَفْعَل فَعْلَاء .
 - ٦ - جمع فَعْلَة على فَعْلَات .
 - ٧ - إجازة طائفة من جموع التأنيث السالبة .
 - ٨ - جمع كيلو متر ، وشبهه .
-

١ - إباحة جمع فَعَلٍ على أفعال بغير استثناء

« قرر المجمع من قبل أنَّ قياس جمع فَعَلٍ - الاسم الصحيح العين - أن يكون على أَفْعَل جمع قلة ، وعلى فِعَال أو فُعُول جمع كثرة ، واستناداً إلى نص عبارة أبي حيان في استحسان الذهاب إلى جمع فَعَلٍ على أفعال مطلقاً ، واستناداً أيضاً إلى الألفاظ الكثيرة التي وردت مجموعة على هذا الوزن - ترى اللجنة جواز جمع فَعَلٍ اسماً صحيح العين مثل بحث على أفعال ، ولو كان صحيح الفاء أو اللام ، ويدخل في ذلك مهموز الفاء ومعتلها والمضعف » .

* صدر القرار بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة السادسة والثلاثين وفيما يلي البيان المختصر بالموضوع :

١ - قدم الأستاذ الدكتور مصطفى جواد عضو المجمع العلمي العراقي ، وضيف مؤتمر المجمع في دورته الثالثة والثلاثين وعضوه المراسل من بعد - بحثاً إلى هذا المؤتمر ضمنه مقترحات في قواعد اللغة العربية ، فأحيلت إلى لجنة الأصول ، وكان المقترح الثالث : إباحة جمع فعل - بفتح الفاء على أفعال ، بغير استثناء ، مثل : جمع بحث على أبحاث ، ومجد على أيجاد ، وقد ضمن مقترحه أمثلة كثيرة .

٢ - واعرَض الأستاذ عباس حسن في بحثه « بعض الشواهد في النحو » المقدم إلى المؤتمر في دورته الخامسة والثلاثين على قول « ابن هشام » إن فعلاً أنصحیح العين لا يجمع قياساً على أفعال ، وما ورد من ذلك فشاذ ، مع أنه عرض من هذا الشاذ ما يزيد على العشرة ، وعرض غيره من جاء بعده مشرات ، وقد أحيل البحث إلى لجنة الأصول .

٣ - ونظر الموضوع في اللجنة ، فعرض الأستاذ محمد شوقي أمين عليها أن المجمع فيما سبق تناول جمع فعل ، في الدورة الرابعة قرر أن يكون جمع فعل الصحيح العين - على أَفْعَل جمع قلة ، وعلى فِعَال و فُعُول جمع كثرة ، والمعتل العين على أفعال جمع قلة وعلى فُعُول جمع كثرة . وذلك في أثناء قراراته في جموع التكسير .

وفي الدورة الرابعة أيضاً ذكر الأب أنستاس ماري الكرمل أنه جمع كثيراً من أمثلة جمع فعل على أفعال ، وطالب بإجازة هذا الجمع .

وفي الدورة السادسة والعشرين - في أثناء التعقيب على محاضرة للأستاذ محمود تيمور في وحدة الفكر العربي ومقومات الحضارة - عرض الأعضاء لجمع فعل على أفعال ، كجدو أيجاد ، فأشار الأستاذ الأمير مصطفى الشهاب إلى أنه جمع من الأمثلة ثلاثين نشرها في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق .

٤ - وفي أثناء نظر اللجنة للموضوع استخلص من البحث أن النحاة اختلفوا فيما كانت فاؤه همزة أو واواً ، أو كان مضعفاً ، فأجاز بعضهم جمعه على أفعال .

٥ - وقدم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي مذكرة انتهى فيها إلى أن الفراء وابن مالك وابن يعيش أباحوا أكثر من ثلث ما منعه الجمهور من أفراد هذا الجمع ، وأن أبا حيان نادى بإقياسه ، لكثرة ما ورد منه . ومع هذا مذكرة الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي ، وعنوانها « حول جمع فعل على أفعال » :

حول جمع « فَعْل » على « أفعال » (*)

صيغة (أفعال) من جموع التكسير الأربعة الموضوعة للدلالة على العدد القليل من الأفراد المجموعة ، وهو الثلاثة ، والعشرة ، وما بينهما .

وهذا الجمع مطرّد في نوعين من الأسماء الثلاثية المجردة :

أحدهما : ما يكون على زنة (فَعْل) بفتح فسكون معتل العين نحو : سيف وأسياف ، وثوب وأثواب .

و (الثاني) : ألا يكون على زنة (فَعْل) فيشمل ثمانية أوزان :

ثلاثة مع فتح الفاء نحو (جَمَل وأجمال ، نَمِر وأنمار ، وَعَضْد وأعضاد)

وثلاثة مع كسرها نحو (حَمَل وأحمال ، وَعِنَب وأعناب ، لَيْل وآبال)

واثنان مع ضمها : نحو ، (قُفْل وأقفال ، وعُنُق وأعناق) .

أفاد ذلك صاحب التصريح ، ثم قال ما خلاصته :

وشد في (فَعْل) المفتوح الفاء والصحيح العين الساكنها نحو : (أحمال) جمع (حَمَل)

بفتح الحاء وسكون الميم ، و (أفراخ) جمع (فَرَخ) وأزناد جمع (زَنَد) استدل على هذه الشواذ بقوله (وأولاتُ الأحمالِ أجُلُهنَّ أن يَضَعْنَ حَمَلَهُنَّ) ^(٢) ويقول الحطيثة .

ماذا تقول لأفراخ بذي مَرَخ زُغَبِ الحواصل لأماء ولاشجرُ

ويقول الأعشى :

وجدت إذا اصطلحوا خيرهم وزندك أثقب أزنادها

وقال أيضاً مانصه :

وسمع أيضاً فَعْل على أفعال في شَكْل ، و سَمْع ، وَلَفْظ ، وَلَحْظ ، وَمَخْل ، ورَأَى — ورَاد أصل اللّخيين ، وَسَطْل ، وَجَفْن ، وَلَحْن ، وَنَجْد ، وَفَرْد ، وَجَدَّ ، وألف ، وأنف ، وتُلَج .

(*) مذكرة الأستاذ الشيخ عطيه الصوالحي — عضو اللجنة .

(٢) سورة الطلاق ، الآية — ٤

وليس منه (أَفْتَان) من قوله تعالى ﴿ذَوَاتَا أَفْتَانٍ﴾^(١)، إنما هو جمع لَفَتْن ، وهو الْغُصْنُ
فَأَمَّا الْفَنُّ (وهو النوع) فجمعه (فُنُون) على القياس ، كَصَكَّ وَصُكُّوك . انتهى .

هذا الذى ذكره صاحب التصريح هو الذى قرره أكثر العلماء فى هذا الباب

وبعضهم مال إلى عدِّ ماورد منه شاذاً . فابن يعيش (فى ج ٥ ص ١٥) - بعد أن حصر

الأسماء الثلاثة المجردة فى عشرة أمثلة وعد منها (فَعْلًا) - قال :

«فَأَمَّا فَعْلٌ فالقياس فى تكسيه أن يجىء فى القلة على (أَفْعُل) ككَلْبٍ وَأَكْلَبٍ (، وكعب
وَأَكْعَبٍ) ، وقالوا فى المضعف: (صك وأصك ، وضب وأضب) .

ثم قال : واعلم أن الاسم الثلاثى - لكثرتة وسعة استعماله - كَثُرَتْ أَبْنِيَّةُ تَكْسِيرِهِ ، وكثر
اختلافها ، حتى لا يكاد يخلو بناء منها من الشذوذ ، والقياس ماتقدم ذكره ، والمراد
«إنه القياس» أنه لو ورد اسم ولم بقولنا : يعرف كيف جمعه لكان القياس أن يجمع على
المنهاج المذكور ؛ فعلى هذا لو سميت بالمصدر من نحو ضَرَبَ وَقَتَلَ ، لكان القياس فى
جمعه أن نقول فى القلة : ضَرَبٌ وَأَضْرَبٌ ، قَتْلٌ وَأَقْتُلٌ ؛ قياساً على أَفْلَسَ وَأَكْعَبَ وَأَلْعَبَ .

ثم قال أيضاً : «ولا بد من ذكر ما شذَّ من ذلك لِيُعْلَمَ ، حتى لو اضطر شاعر
أو ساجع إلى مثله لم يكن مخطئاً ؛ لأنه استند إلى أصل من استعمالهم . فمن
الشاذ تكسيههم (فَعْلًا) فى القلة على (أَفْعَال) والقياس (أَفْعُل) على ما تقدم ،
فالوا : (رَأَدَ وَآرَادَ) ، والرأَد : أصل اللَّحْيَيْنِ ، وقالوا : (زَنَدَ وَأَزْنَاد) . . .
وقالوا : (فَرَخٌ ، وَأَفْرَاخٌ ، وَأَنْفٌ ، وآنَافٌ) .

ثم أخذ يقرب هذه الشواذ من نظائرها القياسية فقال : «جمعوا هذه الأسماء ،
على (أَفْعَال) حملاً لها على ما هى فى معناه ؛ وذلك أن (رَأَدَ) فى معنى (ذَقَن)
و (زَنَدَ) فى معنى (عود) ، و (فرخ) فى معنى طير أو ولد ، (وأنف) فى معنى (عضو)

فكهما قالوا : (أذقان ، وأعواد ، وأطيّار ، وأعضاء) كذلك قالوا : آزاد ، وأزناد ، وأفراخ ، وآناف) لأنها في معناها فأعطوها حكمها . وقيل : إنما قالوا (أزآد) ؛ لأن الهمزة مقاربة للألف ومن مخرجها ، فعاملوها معاملة ما في الجمع ، فكما قالوا : (باب وأبواب ، وناب وأنياب) كذلك قالوا : (رأد وأزآد) والنون في (زند وأتف) ساكنة فهي غنة فجرت لغنتها مجرى المتحركة والراء في (فرخ) حرف مكرر ، فجرى تكريره مجرى الحركة فيه ، فلذلك قالوا : (أفراخ) . . . انتهى .

وهذا التقريب نقله أبو حيان عن ابن جني ، وسيأتي ذكره :

ومن وسع في هذا الباب أبو يحيى الفراء ، فقد ذهب إلى أن (أفعالا) ينقاس في (فعل) معتل اللام أو مهموزه صحيح العين : قال السيوطي في الهمع (ج ٢ ص ١٧٥) — بعد أن ذكر ما يطرد فيه أفعال على مذهب الجمهور — : قيل : ويطرد أيضا فيما فاؤه همزة أو واو ، وهو على فعل صحيح العين نحو : أنف وآناف وألف وآلاف ، وهم وأوهام ، ووقت وأوقات ، ووقف وأوقاف ، استثقالا (لأفعل) فيه بوقوع الضم بعد واو ، وهذا رأى الفراء والأكثر أنه محفوظ « انتهى .

ومنهم ابن مالك ، قال في الأشموني (ج ٢ ص ١٦٣) : ومذهب الجمهور أن جمع (فعل) الصحيح العين على (أفعال) لا ينقاس ، وعليه مشى في التسهيل ، وذهب الفراء إلى أنه ينقاس فيما فاؤه همزة نحو ألف ، أو واو ، نحو وهم ، وظاهر كلامه في شرح الكافية موافقته على الثاني فإنه قال : إن أفعالا أكثر من (أفعل) في (فعل) الذي فاؤه واو ، كوقت وأوقات ، ووصف وأوصاف ، ووقف وأوقاف ، ووكر وأوكر ، ووعر وأوعار ، ووغد وأوغاد ، وهم وأوهام ؛ فاستثقلوا ضم عين (أفعل) بعد الواو ، فعدلوا إلى أفعال ، كما عدلوا إليه فيما عينه معتل وكما شد في المعتل لاعين وأثوب كذلك شد فيما فاؤه واو (أوجه) هذا لفظه بحروفه .

ثم قال : «إن المضاعف من فعل كالذي فاؤه واو ، في أن أفعالا في جمعه أكثر من أفعل ، كعم وأعمام ، وجد وأجداد ، وربّ وأرباب ، وبرّ وأبرار ، وشمت وأشمت وقنّ وأقنان ، وفذّ وأفذاذ» هذا لفظه . انتهى .

وقد مال أبو حيان كلَّ الميل إلى اقتباس جمع (فَعَل) صحيح العين على أفعال لكنه لم يصرح به ؛ فقد قال ابن جماعة (في حاشية على شرح الجاربردى للشافعية ص ١٢٨ و ١٢٩) - نقلاً عن أبي حيان : « وما جعل أيضاً على (أفعال) من صحيح العين (سفرٌ ، وجدٌ ومنٌ وعمٌ وألف ، وحبل ، وكأسٌ وثلجٌ وأهل ، وحبرٌ ووعل ، وشخص ، وغرس ، ومحل ، وسمع ، وقرء ، وطرف ، ورمس ، وعرض ومأق ، ونهر ، وبعض ، وشكل ، ولفظ ، وجعل ، وكتف ، وسطر ، وطبل ، وكهف ، ولحظ ، وتجد ، ووطب ، وسقب ، ونقب ، وصحب ، ووحش ، ووكر ، ووقس ونحو ، ولجد ، وسقط ، ورأى ، ووصل ، ووصف ، ووقف) وغيرها .

قال الشيخ أبو حيان - بعد أن ذكر الألفاظ المتقدمة وغيرها : - « وزعم ابن جنى أن ما جمع من صحيح العين على (أفعال) فيه وجه يلحقه بالتحريك فالراء في (فرد وأفراد) لما فيه من التكرير ، كأنها متحركة ، والنون في زند وأزناد) لما فيها من الغنة ، وزيادة الصوت بها تكاد تلحقه بما تحركت عينه أو بما عينه معتلة ، وقالوا ثلج وأثلج ، لأن اللام أخت النون ، وقالوا : (أهل وآهل) لمضارعة الهاء حرف العلة لما فيها من الخفاء ، وقالوا : (عم وأعمام) لأنه لما أدغمت العين خفيت ، فأشبهت حرف العلة ، فعلى هذا جاء جدٌ وأجداد ، ومنٌ وأمنان) .

قال : « وهذا الذى ذهب إليه ابن جنى لا يطرد ، فقد جاءت عين الكلمة من أكثر حروف المعجم كما ذكرنا » ثم قال : « ولو ذهب ذاهب إلى اقتباس (أفعال) في (فَعَل) صحيح العين لكان قد ذهب مذهباً حسناً ، لكثرة ماورد منه هذا » انتهى

وبعد فإن أقوال هؤلاء العلماء : ابن يعيش ، والفراء ، وابن مالك - أباحت أكثر من ثلث ما منعه الجمهور من أفراد هذا الجمع ، وأما الشيخ أبو حيان فقد نادى باقتباسه لكثرة ما ورد منه ، وخير لنا أن نجيب تداءه . والله ولى التوفيق .

٢ - قياس جمع مفعول على مفاعيل مطلقا

« قياس النحاة جمع مفعول - اسماً أو مصدرأ - على مفاعيل ، وتري اللجنة قياسية جمعه مطلقاً »

- * صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة السادسة والثلاثين ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :
- ١- قدم الأستاذ عباس حسن بحثاً عنوانه « بعض الشوائب في النحو » إلى مؤتمر الجمع في دورته الخامسة والثلاثين ، فأحيل إلى لجنة الأصول ، ومن بين محتويات البحث الاعتراض على قول ابن هشام : ان « مفعولا » لا يجمع قياساً على مفاعيل ، وما ورد من ذلك فساد مع ورود أمثلة كثيرة من هذا الشاذ .
- ٢- وعرض الأستاذ محمد شوقي أمين عليها أن الأستاذ الشيخ محمد علي التجار قد تناول هذا الموضوع في « لغوية » له نشرت في مجلة الأزهر ، فرأى أن مثل « موضوع » التيحق بالأسماء فالموضوع هو الأمر يعرض للمرء ، والمتكلم به لا يلاحظ جريانه على موصوف ، ولا يراعى أن الأصل أمر موضوع ، وبذلك يكون تكسيه صحيحاً ، كالمشاريع والخصائل
- ٣- ولما عرض الموضوع على اللجنة عرض الأستاذ عباس حسن أن ابن هشام في شرح قصيدة باقت سعاد عند قول كعب :
- أمت سعاد بأرض ما يلفها
إلا العناق التجييت الراسل
- اعتبر جمع مفعول على مفاعيل شذذ ، مع أنه عد منه عشرة أمثلة ، وقد أورد ابن قتيبة في كتاب المعاني الكبير طائفة من الأمثلة : نحو : مكسور ، وملعون ، ومشثوم ، وسلوخ ، ومنارور ، ومصعود ، وسلوب ، ويصور ، ومستور ، وميمون ، ومجنون ، وملوك ، ومرجوع ، ومتبوع ، ومزول
- وأورد الأب أنمار ماري الكرمل أمثلة أخرى ، نحو : مشهور ، ومشغول ، ومفلوك ، ومفلول ، ومنحوس ، ومنكود ، وممود . وما ورد في الشعر قول الشاعر في العصر العباسي الأول :
- أنحى إمام الهدى المأمون مشغلا
بالدين والناس بالدنيا مشاغيبا
- ٤- وعرض محرر اللجنة الأستاذ فتحي جمعة نفس الرضي في باب الجمع من شرح الشافية ، وهو « أن كل ما يجري على الفعل من اسمي الفاعل والمفعول ، وأوله ميم ، قباه التصحيح ، وجاء في اسم المفعول من الثلاثي (نحو : ملعون ، ومشثوم ، وميمون) : ملاعين ، ومشائم ، وميامين ، وكذا قالوا في : مكسور مكاسير ، وفي سلوخة مسانين .
- د- وبعد أن راجعت اللجنة كثيراً من أمثلة « مفعول » مجرعا على مفاعيل في المعجمات اطبأت إلى كثرة ماورد من هذا الجمع ، وانتهت إلى القرار التالي :
- وقاس النحاة جمع مفعول إما أو مصدرأ على مفاعيل ، وتري اللجنة قياسية جمعه كذلك وصفاً ، لكثرة ماورد من أمثله .

٣ - جمع اسم الفاعل واسم المفعول

المبدوءين بميم زائدة جمع تكسير

«يجوز في الكلمات المبدوءة بالميم الزائدة على صيغة اسم الفاعل أو اسم المفعول أن تجمع على زنة مفاعل أو مفاعيل وشبههما ، حملاً على ما جاء من نظائرها في فصيح الكلام».

« بعد الجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الأربعين ، والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس الدورة التاسعة والثلاثين ، وكان مؤتمر الدورة الثالثة والثلاثين قد أرجأ البت فيه إلى الدورة التالية .

- وعرض على اللجنة أن الجميع قد أقر فيما مضى جمع مفعول على مفاعيل ، وأنه قد بق النظر فيما يشيع من الكلمات على زنة اسم الفاعل أو اسم المفعول المبدوءين بميم زائدة مجموعة جمع تكسير ، مثل : مشاكل جمع مشكل أو مشكلة ، ومعاجم جمع معجم .

- قدم الأستاذ على السباعي مذكرة تتضمن شواهد لهذا النوع من الجموع ، وطائفة منها نصت عليها المعجمات .
- وقدم الأستاذ محمد شوقي أمين خبير اللجنة مذكرة تتضمن دراسة الموضوع ، وأقوال النحاة فيه ، مع أمثلة من المسموع من جموع التفسير لاسم الفاعل واسم المفعول .

- ووافق الأستاذ عباس حسن أن جواز ذلك يستند إلى ما جاء في التصريح لابن هشام ، وفي شرح الأشموني من أن الثلاث المزيد والرباعي المزيد ، قد يجمع على شبه فعال ، مع تفصيل فيما يحذف من الزوائد ، وما يستبقى ، على أساس حذف الضعيف من الأحرف واستبقاء الأقوى .

- وفيما عرض الخبير أن كثيراً من النحاة حين يعرضون لشبه فعال يستنون ما جاء على وزن مفعول ، كضروب ، ومفل ككرم - بفتح الراء وكسرهما مع ضم الميم - فيقولون : إن سبيل ذلك جمع التصحيح لا التفسير .

- وقد انتهت اللجنة إلى القرار التالي :

(يجوز في الكلمات المبدوءة بالميم الزائدة على صيغة اسم الفاعل أو اسم المفعول أن تجمع على زنة مفاعل أو مفاعيل ، حملاً على ما جاء من نظائرها في فصيح الكلام) .

- وافق مؤتمر الدورة الأربعين على أن يزداد على القرار : (وشبههما) . ومع هذا :

١ - مذكرة الأستاذ على السباعي ، وعنوانها :

« شواهد جمع اسم الفاعل المبدوء بميم زائدة واسم المفعول جمع تكسير » .

٢ - مذكرة الأستاذ محمد شوقي أمين وعنوانها :

« جمع الصفات المبدوءة بالميم من اسمي الفاعل والمفعول » .

شواهد جمع اسم الفاعل

المبدوء بميم زائدة واسم المفعول جمع تكسير (*)

ليس شاذاً ما يقوله اللغويون والشحويون من أن اسم الفاعل المبدوء بميم زائدة، واسم المفعول ثلاثياً أو غيره سبيل جمعه أن يجمع جمع مذكر سالماً للعقلاء ، وجمع مؤنث لغيرهم ، وللعاقلات ، ولا يجمع جمع تكسير . وقد جاء في القرآن الكريم مجموعاً جمع تكسير مرة واحدة ، وجاء في المعاجم ما يزيد على ستين كلمة جمعت تكسيرا ، وهذا العدد نخرج من الشاذ إلى القليل ، وقد علمت أن القرآن لا يأتي بالشاذ :

- ١ - في القرآن الكريم ﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ﴾^(٢) (جمع مريض أو مرضعة) .
- ٢ - في الحديث في كتابه لوائيل بن حجر « إلى الأقيال العباهلة والأرواح المشاييب » أي السادة الرؤوس الزهر الألوان الحسان المناظر ، واحدهم مشبوب .
- ٣ - مُصْعَب : فحل يعنى من الركوب والحمل ، قال أبو ذؤيب :
كَانَ مِصَاعِيْبَ غُلْبَ الرِّقَا بٍ فِي دَارِ صِرْمٍ تَلَاتِي مَرِيحَا
- ٤ - منسوب : شعر فيه نسيب ، قال سلامة بن جندل :
هَلْ فِي التَّعْلَلِ مِنْ أَسْمَاءٍ مِنْ حَوْبٍ أَمْ فِي الْقَرِيضِ وَإِهْدَاءِ الْمُنَاسِيْبِ
- ٥ - امرأة مميت ومميتة : مات ولدها أو بعلمها والجمع مماويت .
- ٦ - مرجوع : رجع عليه وكرر . قال زهير :
دِيَارُ لَهَا بِالرَّقْمَتَيْنِ كَأَنَّهَا ——— مَرَايِجُ وَشَمٍ فِي نَوَاشِرِ مَعْصَمٍ

(*) مذكرة بقلم الأستاذ على السباعي - عضو اللجنة .

٢ - سورة القصص ، الآية ١٢ .

٧- مجنون : ذاهب العقل . أنشد الكسائي :

إن هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين

٨- ميمون : مبارك .

٩- مشثوم : يندز بالشر ، قال ابن مقبل :

مَشَائِمْ إِنْ أَرَشْتَ جَاهِلَنَا يَوْمَ الطَّعَانِ وَتَلْقَانَا مِيَامِنَا
(أَرَشَ : أغرى)

١٠- منتن : ذو رائحة خبيثة . قال شاعرٌ ، بهجو :

مَنْتَيْنُ أَبْرَامُ كَأَنَّ أَكْفَهُمُ أَكْفُ ضَبَابٍ انْشَبَتْ فِي الْحَبَائِلِ

١١- مُفْلَس : لا مال له ، قال يزيد بن الطثريّة :

وَنَفَعَى نَفْعَ الْمُسْرِينَ وَإِنَّمَا سَوَامِي سَوَامِ الْمُقْتَرِينَ الْمَفَالِيسِ

١٢- مُسْنَف : مُجَذَّب ، قال القطامي :

وَنَحْنُ نَرْوُدُ الْخَيْلَ وَسَطَ بَيْوتِنَا وَيُغَبِّقُنَ مَحْضًا وَهِيَ مَحَلُّ مَسَانِفٍ

١٣- مَادُور : بخصيصته انتفاخ ، قال خدّاشُ بن زهير بهجو :

كَأَنَّكُمْ نَبَطِيَّاتٌ بِمَزْرَعَةٍ قُشِرُ الْأَنْوَفِ دَرَادِيرٌ مَادِيرٌ

١٤- مسبل : قدح له ستة أنصباء ، قال لبيد :

وَيَبْضِي عَلَى النِّيرَانِ فِي كُلِّ شَتْوَةٍ سَرَاةَ الْعِشَاءِ يَزْجُرُونَ الْمَسَابِلَا

١٥- منكر : داهية ، قال مغلّس :

أَجِئْتُمْ إِلَيْنَا فِي بَقِيَّةِ مَالِنَا تَرْجُونَ مِنْ جَهْلِ إِلَيْنَا-الْمَنَاكَرِ

١٦- مُضْجِرٌ : يضجر غيره ، قال أوس :

تَنَامِقُونَ إِذَا اخْضَرَّتْ نَعَالُكُمْ وَفِي الْحَفِيزَةِ أَبْرَامٌ مُضَاجِرٌ

١٧- مُغْضِرٌ : قاربت البلوغ ، ج : معاصر ، قال منصورُ بن المسجاح الضُّبِّيُّ :

من الصَّهْبِ أَثْنَاءَ وَجْدِهَا كَأَنَّهَا عَذَارَى عَلَيْهَا شَارَةُ وَمَعَاصِرُ

١٨- مَصْبُوبٌ ، ج : مصاييب ، قال النابغة يصف الدهر :

حَتَّى يَبْذُ عَلَى عَمَدِ سَرَاتِهِمْ بِالْإِنْفَادَاتِ مِنَ النَّبْلِ الْمَصَابِيبِ

١٩- مطهرة ، ج مطاهير ، قالت الخنساء في أخيها صخر :

يَا صَخْرَ مَاذَا يَوَارِي الْقَبْرَ مِنْ كَرَمٍ وَمِنْ خِلَاقٍ عَفَاتٍ مَطَاهِيرُ

٢٠- مَذْهَبٌ ، ج مذاهب ، قال الأعلم الهذلي :

يَنْزِعُ عَنْ جِلْدِ الْمَرْءِ نَزْعَ الْقَيْنِ أَخْلَاقَ الْمَذَاهِبِ

٢١- الْمَخْصُورُ : من يشتكي خصره ، ج : المخاصير - قال دُرَيْدُ بْنُ الصُّمَّةِ .

لَنْ تَسْبِقُونِي وَلَوْ أَمَهَلْتَكُمْ شَرْفًا عَقْبِي إِذَا أَبْطَأَ الْفُحْجُ الْمَخَاصِيرُ

٢٢- مُرَحَّلٌ : عليه صورة رجل ، ج مَرَّاحِلٌ ، أنشد الأصمعي :

* ومنطق خرق بالعواسل *

* لَذَّكَوْشِي الْيَمْنَةَ الْمَرَّاحِلَ *

(البيان ص ٣٤٩)

٢٣- مدنيس : وسخ - ج مدانييس ، قال حسَّان :

قَوْمٌ مَدَانِييسُ لَا يَمْشِي بِعَقْوَتِهِمْ

جَارٌ وَلَيْسَ لَهُمْ فِي مَوْطَنٍ بَطْنٌ

هذا وما نصنت عليه المعاجم :

١- مأسور ومأسير .

٢- مكسور ومكاسير .

٣- مغصور - بمعنى مبارك - ومغاضير ، (- أساس)

٤- منجج ومناجج ومناجيح .

٥- مظرور : - للحجر المحدد - ومظارير .

٦- مطمورة : حظيرة تخبأ فيها الحبوب ، ومطاهير .

- ٧-مبارق : ناقة تشول بلنبها إذا تلقحت ، ومبارق .
- ٨-نخلة موقر ، وموقرة : ذات حمل من التمر ، ومواقر .
- ٩-يوم مُعِجٌ ، : شديد الرياح ، ورياحٌ معاجيج (صباح) .
- ١٠-رجل مفطر ، ورجال مفاطير .
- ١١-رجل موسر ، وقوم مياسير .
- ١٢-مفلوج : به شلل ، ومفاليج .
- ١٣-مقحوط : جذب ، ومقاحيط .
- ١٤-رجل مستور ، ورجال مساتير (أساس) .
- ١٥-امراة مقصورة ، ونساء مقاصير : محبوسات .
- ١٦-مكبون : امراة عجلة ، ونساء مكابين .
- ١٧-رجل مسعود ، ورجال مساعيد .
- ١٨-مرموم : سهم أصلح ريشه ، ومراميم .
- ١٩-مضمون : - مافي بطون الحوامل، أو معنى الكلام-ومضامين .
- ٢٠-ملقوخ : جنين ، وملاقيح ، وقد نهي عن بيعه هو وما قبله .
- ٢١-منكسر ، ومكاسير .
- ٢٢-مقطوع ، ومقاطيع .
- ٢٣-منكود ، ومناكيد ، ومنه قول المتنبي في كاهوز :
لا تَشْتَرِ الْعَبْدَ إِلَّا وَالْعَصَا مَعَهُ إِنَّ الْعَبِيدَ لَأَنْجَاسٌ مِنْ—مُكَاكِدُ
- ٢٤-مُقَيَّدٌ من بعير ونحوه ، ومقاييد .
- ٢٥-مُرْصِيعٌ : التحل لها فراخ ، ومراصيع .
- ٢٦-مَنْحُوسٌ ، ومناحيس .
- ٢٧-مَبْسُوطٌ وَمَبَاسِيطُ

المخصص ج ٧ ص ١٧٨	}	٢٨- مُخَدِّث ، ج : محادِيث
المخصص ج ٧ ص ١٧٨		٢٩- مُقَرَّب ، ج : مقارِيب
المخصص ج ٨ ص ٢١		٣٠- مُشَدِّن ، ج ، مشادِين
قاموس	}	٣١- مَبْسُق : - نزل اللبن في ضرعها- ج ، مَباسِيق
قاموس		٣٢- مَحْنَق : - سمين أو هزيل- ج : مَحانِيق
قاموس		٣٣- هِي مَوْلِد من مواليد وموالِد

هذا العدد العديد يخرج هذا الجمع الشاذ إلى القليل ، ولا تتخرج في أن تقول : مواضيع
 الإنشاء ، ومشاريع الرى ، ومحاصيل الزراعة ، ومساحيق التجميل ، ومفاهيم الميثاق ،
 ومعالم القراء ، ومكاتيب الدواوين ، ومطالب الطلاب ، ومشاهير العلماء .
 ولا أن تقول : مباطين لمرضى البطن : ومطاحيل لمرضى الطحال ، ومفائيد لمرضى الفؤاد ،
 ومثانين لمرضى المثانة ، نعم لا عليك أن تستعمل مثل هذه الجموع ؛ فانه قدورد بعضها في
 المعاجم ، واستعملها القدامى من المؤلفين .

جمع الصفات المبدوءة بالميم من اسمى الفاعل والمفعول (*)

١- تعرض للكاتبين المحدثين كلمات من باب الوصف على صيغ اسم الفاعل ، أو اسم المفعول مبدوءة بالميم ، فيجمعونها جمع تكسير ، على زنة مفاعل ومفاعيل ، وإذا النقاد يتصدون لهم منكبين عليهم ما يستعملونه ، وقد اشتهر من أمثلة ذلك جمع محصول على مخاصيل ، وجمع معجم على معاجم .

٢- ووجه النقد اللغوي ما يردده النحاة قديماً وحديثاً من أن أبواب مفعول ومُفْعِل بفتح العين وكسر ها يستغنى فيها بالتصحيح عن التكسير ، كما يقول «ابن يعيش» في شرح المفصل . ومن أن نحو «مضروبون ومكرمون» استغنى فيهما بالتصحيح ، كما يقول : «ابن الحاجب» في «الشافية» . ومن أن الصفة المبدوءة بالميم تمتنع من التكسير إذا كانت على وزن مفعول ، أو مفعِل مضمومة الميم - باستثناء المختص بالموثوث كمرضع ومكعب ، كما يقول «ابن هشام» في شرح بانت سعاد - ومن أن مثل مضروب ومكرم لا يجمع جمع التكسير ، كما يقول «الصبان» في حاشيته على «الأشعري» . ومن أن كل ما جرى على الفعل من اسمى الفاعل والمفعول ، وأوله ميم ، فبابه التصحيح ، كما يقول «الحملاوي» في «شذا العرف» .

٣- وللنحاة مقولة في تعليل هذا المنع ، وهي لحوق الوصف - في اسم الفاعل واسم المفعول بالفعل ، لمشابهة إياه لفظاً ومعنى ، فكما امتنع تكسير الفعل امتنع تكسير الصفة في صيغ اسمى الفاعل والمفعول ، فالقياس في جمعها هو جمع السلامة تذكيراً وتأنيساً .

٤ - [على أن النحاة حين يقررون ذلك ويعملونه ، ويأتون بأمثلة مما جاء مسموعاً على غير هذه القاعدة ، وينسبونه إلى النثرة أو الشذوذ ، فمن ذلك ملاعين : جمع ملعون ، ومقاطير : جمع مفطر ، ومناكير : جمع منكر (للفاعل) ومصاعب : جمع مصعب .

وقد أثبت « الرضوي » في شرح « الشافية » بعض هذه المسموعات مجموعة على مفاعيل وقال : « إنما أوجبوا الياء في مفاطير ومناكير جمعاً لمُفْطِر ومُنْكَر لتبيين أن تكسيرهما خلاف الأصل ، والقياس التصحيح .

٥- ولم يقتصر «سيبويه» على الإشارة إلى الأمثلة التي سمعت على غير القاعدة ، بل ذكر لها توجيهها في « باب تكسير الصفات » ، وهو أنها شُبِهُت بما يكون من الأسماء على هذا الوزن ، وقال : « فأما مجرى الكلام الأكثر ، فإن المذكر يجمع بالواو والنون والمؤنث بالتاء » .

ويتناقل اللغويون والنحاة توجيه «سيبويه» ، فينقل «ابن منظور» في مادة «كسر» من «اللسان» عن «أبي الحسن» جمع مكسور على مكاسير ، وقوله : «إنما أذكر مثل هذا الجمع لأن حكمه أن يجمع بالواو والنون للمذكر ، والألف والتاء في المؤنث ، لأنهم كَسَرُوهُ تكسير ما جاء من الأسماء على هذا الوزن ، ومثل هذا يذكره صاحب ، (تاج العروس) في مادة (كسر) وفي مادة «لن» .

٦- أما «مجمع اللغة العربية» فإنه لما عرض لقياسية الغالب من جموع التكسير ذكر أن من الصيغ التي يُرْجَحُ فيها جمع السلامة اسم الفاعل واسم المفعول المبدوعين بيم في المذكرات والمؤنثات .

٧- على أن المجمع نظر بعد ذلك في جمع مفعول على مفاعيل ، فأجاز قياس ذلك كما في : موضوع ومواضيع ، ومحصول ومحاصيل .

٨- فبقى إذن النظر في اسم الفاعل واسم المفعول - على غير صيغة مفعول - مما هو وصف مبدوع بالميم ، هل يجاز قياس جمعهما جمع تكسير ؟

٩- لقد تتبعنا المسموع من أمثلة ذلك في كتب اللغة ، فتيسر لنا أن نعد الأمثلة الآتية الموقفة للعشرين ، وهي من فصيح الكلام :

١- المخازي : جمع مخزية .

٢- المراسيل : جمع مرسل .

٣- المسانيد : جمع مسند .

٤- المشاكل : جمع مشكل أو مشكلة ، كما في التاج ، وما نسب إلى أنى طالب (في الخزانة ج ١) من قوله :

فلأزال في الدنيا جمالا لأهلها وزينا لمن ولّاه ذب المشاكل

٥- الأصابع : جمع مُصْعَب .

٦- المضاجر ، والمضاجير : جمع مضجر .

٧- المعاجيج : جمع مُعِج .

٨ - المعاجم : جمع معجم (كما في التاج ، مادة : أثل) .

٩ - المقاطير : جمع مفطر .

١٠ - المقالس والمقاليس : جمع مُقْلِس .

١١- المقاييد : جمع مقيد .

١٢- المنائن ، والمناتين : جمع منتن .

١٣- المناجبة ، جمع منجب ، كما في قول الشاعر (البيان والتبيين ج ١ ص ١١٥)

مهاذبة مناجبة قران منادبة كأنهم الأسود

١٤- المناجح ، والمناجيج : جمع منجح .

١٥- المنادبة : جمع مندب (كما في الشاهد السابق المتقول عن البيان والتبيين

١٦- المناقى : جمع منقية .

١٧- المناكير : جمع منك (للفاعل)

١٨- المهاذبة : كأنه جمع مهذب (الشاهد السابق) .

١٩- المواقر ، والمواقير : جمع موقر .

٢٠- المياسير : جمع موسر .

١٠- وعلى هذا يسوغ إجازة جمع ما يشيع من الكلمات الوصفية ، المبدوءة بالميم

على صيغة اسم الفاعل أو اسم المفعول ، الجارية مجرى الأسماء - على زنة مفاعل أو

مفاعيل حملا على ما جاء من نظائرها في فصيح الكلام .

٤ - جواز جمع فاعل على فواعل

«لامانع من جمع فاعل - لمذكر عاقل - على فواعل ، نحو : باسل وبواسل ، وذلك لما ورد من أمثله الكثيرة في فصيح الكلام»

* صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين ، وبالجلسة الخامسة والمشرين من جلسات المجلس في الدورة نفسها ، وفيها يل البيان الخاص بالموضوع :

- عرض على اللجنة أن ما يشيع على أعلام الكاتبين جمع فاعل - صفة لمذكر عاقل - على فواعل ، وذلك مثل بواسل : جمع باسل .

- ونظرات اللجنة في مذكرة للأستاذ على السباعي عضو اللجنة ، سجل فيها جملة من الكلمات مؤيدة بالشواهد .

- ونظرت اللجنة في مذكرة للأستاذ محمد شوقي أمين تحرير اللجنة - درس فيها أحوال النحاة في ذلك ، كما جمع فيها طائفة من الكلمات المسبوقة بجمعاً لفاعل على فواعل .

- ولاحظ بعض أعضاء اللجنة أنهم مع موافقتهم على الجواز يرون أن بعض الأمثلة المسبوقة متأول فيه ، وأنه ليس متسبباً للدلالة على أن مفردة فاعل .

- ولاحظ كذلك بعض الأعضاء أن من الواجب في مثل هذا الاختصار على الحاجة عند أمن اليبس ، وأنه لا ضرورة للقول بإطلاق القياس في ذلك .

- وقد انتهت اللجنة فيه إلى القرار التالي :

(لامانع من جمع فاعل وصفاً لمذكر عاقل على فواعل ، نحو : باسل وبواسل ، وذلك لما ورد من أمثله الكثيرة في فصيح الكلام)

فوافق عليه المجلس ، ورأى المؤتمر أن تحذف من القرار كلمة «وصفاً» . ومع هذا :

١ - مذكرة الأستاذ على السباعي ، وعنوانها :

« شواهد جمع فاعل - للمذكر العاقل - على فواعل » .

٢ - مذكرة الأستاذ محمد شوقي أمين . وعنوانها .

« الرأي في جمع فاعل - صفة للمذكر العاقل - على فواعل » .

شواهد جمع فاعل للذكر العاقل على فواعل^(*)

- ١- حارث (ج) حُرث وحوارث . أجاز سيبويه هذا الجمع ، لأنه اسم خاص
(اللسان / حرث)
- ٢- غامض : فاتر عن الحمل ، جمع غَوامض :
والغَرْبُ غَرْبٌ بَقَرَى فَارَضَ لَا يَسْتَطِيعُ جَرَّهُ الْغَوَامِضُ
(اللسان-غمض)
- ٣- ساقط : لثيم في حسبه (ج) سواقط ، قال أوس بن حجر :
زَعَمَ ابْنُ سُلَيْمٍ مُرَارَةً أَنَّهُ مَوَّلَى السَّوَاظِطِ دُونَ آلِ الْمُنْذِرِ
(ديوانه - ٤٧)
- ٤ ، ٥- سابح وضابح : من يرفع صوته بالقراءة ، قال أبو طالب :
فإنني والسَّوَابِحُ كُلُّ يَوْمٍ وَمَا تَلَوُ السِّفَاسِرَةُ الشُّهُودُ
(اللسان - ضبح - سفسر)
- ٦- خالف : قاعد عن الحرب (ج) خوالف * رَضُوا بآن يكونوا مع الخوالف^(١) *
- ٧- ناشئ : شاب (ج) نواشيئ ، قال الحطيئة :
وإن غاب عن لأى بَغِيضٍ كَفَّتْهُمْ نَوَاشِيئٌ لَمْ تَطْرُرْ شَوَارِبَهُمْ بَعْدُ
(ديوانه - ٢٠)
- ٨- قابس : طالب نار (ج) قوابس ، قال المرقش الأكبر :
تَرَكْتُ بِهَا لَيْلًا طَوِيلًا وَمَنْزِلًا وَمَوْقِدَ نَارٍ لَمْ تَرْمَهُ الْقَوَابِسُ
(المفضليات - ٤٧)

(*) مذكرة بقلم الأستاذ على السباعي - عضو اللجنة .

١- سورة التوبة ، الآية ٩٣

- ٩- فارط : سابق إلى الورد (ج) فوارط ، قال الزبير بن بدر :
وردت بأفراس عتاق وفتية فوارط في أعجاز ليل معسوس
(الأضداد لابن الأنباري ص ٣٣)
- ١٠- رافد : معين (ج) روافد ، قال ضمرة بن ضمرة النهشلي :
وطارق ليل كنت حَمَّ مَبِيَّتُهُ إذا قَلَّ في الحَيِّ الجميع الروافدُ
(المفصليات - ٩٣)
- ١١- باسل : شجاع (ج) بواسل ، قال باعث الشكري :
وكتيبة سفع الوجوه بواسل كالأمم حين تذبُّ عن أشبالها
(حماسة - ج ١ ص ١٤٩)
- ١٢- ناجع : طالب الكلاء (ج) نواجع ، قال اليزيدي :
وأعلم أنني سأسير رسماً إذا انتجع النواجع لا أسير
(الأساس - نجع ، والبيان ج ٣ ص ٢٨٤)
- ١٣- قار : شاهد (ج) قوار ، في الحديث : « والناس قواري الله في أرض » أي
شهداء الله ؛ أخذ من أنهم يقرون : يمتنعونهم (ل) قرا . . وقال جرير :
ماذا تقول وقد علوت عليكم والمسلمون بما أقول قواري
(ديوانه - ٢٤٥)
- ١٤- ناكس : مطأطأ رأسه (ج) نواكس ، قال الفرزدق :
وإذا الرجال رأوا يزيد رأيته خضع الرقاب نواكس الأبصار
(ديوانه - ج ١ ص ٣٠٤)
- ١٥ ، ١٦ - غائب (ج) : غائب ، شاهد (ج) : شواهد ، قال عتبة بن الحارث
لجزء بن سعد :
- أحاي عن ديار بني أبيكم ومثلي في غوايبكم قليل

فقال له جزء : نعم ، وفي شواهدنا ، مجمع عتبة غانبا على غرائب ، وجمع جزء شاهداً على شواهد .

١٧- هالك : مَيّت (ج) هوالك ، في المثل : « هالك في الهوالك » .

١٨- خاطئ : (ج) خاطئ ، في المثل « مع الخواطيء سهم صائب » : (الصباح - خطئ) .

١٩- حاسر : ليس عليه درع (ج) حواسر (ص ٧٩ من ج ٦ من المخصص)

٢٠ ، ٢١- حاج (ج) حواج . داج : أجير ، أو جمّال ، أو خرج للتجارة لالْحَج (ج) دَواج ، نقل اللسان في (دجج) : « وفي كلام بعضهم : أما وحواج بيت الله ودواجه لأفعلن كذا وكذا ، وقال أبو عبيد في حديث ابن عمر : هؤلاء الدّاج وليسوا بالحاج » ، قال : هم الذين يكونون مع الحاج مثل الأجراء والجمالين والخدم .

٢٢- حاجب : يحجب الملك أو الرئيس عن الواقدين (ج) حواجب ، عن ابن الأعرابي (الخزنة ج ١ ص ١٩٢) .

٢٣- خاشع (ج) خَواشع عن ابن خالويه (ليس في كلام العرب ص ٧٩) .

٢٤ - ٢٦- ناكص : مُرْتَدّ إلى الخلف (ج) نواكص .

صاحب (ج) صواحب . سابق (ج) سوابق ، (المصباح - فرس)

٢٧ ، ٢٨- حازي : كاهن (ج) حوازي : كواهن ، قال ابن الأنباري في شرح بيت أفنون التغلبي مطلع المفضلية ٦٥ :

ألا لست في شيء فروحاً مُعاويا ولا المُشْفِقات إذ تَبِغْنَ الحوازيا

(الحوازي : الكواهن)

٢٩ ، ٣٠- عاجز (ج) عَواجز - عن القاموس - لغة هذيل ، وعنه قاريء (ج) قواري (قرأ) .

٣١- قَادِم (ج) قَوَادِم ، سَمِعْتُ بِمَكَّةَ كِبَارَ الْمُطَوِّفِينَ يَقُولُونَ لِاتِّبَاعِهِمْ : رَحُّبُوا
بِالْقَوَادِمِ : أَيْ الْحَجَّاجِ .

٣٢- فَارِس : (ج) فَوَارِس ، قَالَ الرَّبِيعُ بْنُ زِيَادٍ :
فَكُنَّا فَوَارِسَ يَوْمَ الْهَرِيرِ إِذْ مَالَ سِرْجُكَ فَاسْتَقْدَمَا
(حماسة - ج ١ ص ١٣٤)

الرأى فى جمع فاعل - صفة للمذكر العاقل - على فواعل (*)

- ١- يطيب للكتاب المحدثين استعمال صيغة فواعل فى جمع فاعل ، للمذكر عاقل ، وقد اشتهرت على هذا الغرار كلمة « الشواذ » جمعاً للشاذ ، فيقال : الأطفال الشواذ ، ونحو ذلك . وكثيراً ما يتعقب النقاد مثل هذا الاستعمال ، فيصمون به بالخطأ ، ويدعون إلى العدول عنه إلى صيغة أخرى من صيغ الجموع المرتضاة فى أقسمة النحاة المقررة [.
- ٢- أما كلمة « الشواذ » عينها فقد وردت فى معجم الأدباء لياقوت (ج ٢ ص ٥٧) ، إذ جاء فيه « الأعيان الشواذ الذين أنت بحمد الله أولهم » . وكذلك جاءت هذه الكلمة فى مصطلح من مصطلحات علم التربية وعلم النفس ، هو : « علم نفس الشواذ » فعرض على المجمع فى مؤتمره السابع والثلاثين ، وكان رقمه الخامس والثلاثين بين المصطلحات المعروضة ، فأقره المؤتمر بصيغته تلك .
- ٣- وأما النحاة فإنهم يتناقلون أن فاعلاً إذا كان اسماً علماً أو غير علم ، أو صفة لمؤنث من يعقل أو لا يعقل ، أو صفة للمذكر غير عاقل ، فقياس جمعه : فواعل . ولا كذلك فاعل صفة للمذكر العاقل ، فإنه لا يجمع هذا الجمع ، فإذا جاءت الرواية منه بأمثلة فهي محمولة على الشذوذ .
- ٤- وحين غنى المجمع بدراسة قياسية الغالب من جموع التكسير ، لم يذكر قياس جمع فاعل على فواعل إلا إذا كان اسماً ، أو كان لمؤنث ، أو للمذكر مالا يعقل .
- ٥- وقد عرض لجمع فاعل للمذكر العاقل على فواعل الجواليقي شارح « أدب الكاتب »

في صفحة (٢٥) فذكر منه أمثلة ، وكذلك عرض له «البغدادى» في الجزء الأول من (الخزانة) عند شرح بيت «الفرزدق» الذى وردت فيه «نواكس الأبصار» فقال بشذوذ بضعة ألفاظ من هذا القبيل ، ونقل ما علل به (المبرد) ذلك ، وهو أن فواعل هو الأصل في الجميع ، إنما منع منه خوف اللبس ، فإذا اضطروا راجعوا الأصل كما يراجعونه في سائر الضرورات ، وكذلك حيث أمنوا الإلباس ، فهم لا يجمعون فاعلا على فواعل نعتا؛ لثلاثا يلتبس بالموث .

٦- وقد احتج الأستاذ «عباس حسن» في كتابه «النحو الوافى» لصحة هذا الجمع بما وقف عليه من الأمثلة ، واستشهد من أقوال أهل اللغة- فيما استشهد- بما ذكره صاحب «تاج العروس» من أن قوارىء إذا كان جمعاً لقارء فلا مخالفة للسمع ولا للقياس ، فإن فاعلا يجمع على فواعل . ويمتوجب استيفاء البحث أن نلاحظ أن هذه المقولة لم تسلم من اعتراض صاحب الهوامش على (التاج) ، إذ عقب عليها بأن محل ذلك إذا كان فاعل اسما ككاهل ، لا وصفاً كما هنا ، فهو شاذ .

٧- ولعل أكثر الباحثين من القدامى والمحدثين جمعاً لشواهد جمع فاعل على فواعل ، الأستاذ «على السباعى» فقد نيف بها على الثلاثين ، وهى مسرودة في مذكرته التى قدمها حين أثير الموضوع في لجنة الأصول .

٨- ومن كتبوا في هذا الموضوع الأستاذ «عباس أبو السعود» فقد عرض له في كتابيه : «أزاهير الفصحى» لتصحيح جمع باسل على بواسل ، و «الفيصل في ألوان الجموع» عند الكلام على بناء فواعل . فسرده جملة من الشواهد اهتدى إليها - كما يقول - بعض الباحثين المعاصرين ، منها سبعة لم ترد فيما جمعه الأستاذ «على السباعى» وهى : داجن ، وحارس ، وغافل ، ولاح ، ولاتم ، وعاذل ، وخارج .

وإلى أضيف إليها هنا ثلاثة آخر ، هى : عامل ، وطامس ، وهالس .

٩- بهذا تبلغ الشواهد اثنين وأربعين شاهداً ، ترتيبها فيما يأتي بحسب حروف الهجاء :

١- باسل	١٢- داج	٢٣- عاذل	٣٤- كاهن
٢- حاجب	١٣- داجن	٢٤- عاهل	٣٥- لاثم
٣- حاج	١٤- رافد	٢٥- غائب	٣٦- لاح
٤- حارث	١٥- سابح	٢٦- غافل	٣٧- ناجع
٥- حارس	١٦- سابق	٢٧- غامض	٣٨- ناشئ
٦- حاز	١٧- ساقط	٢٨- فارس	٣٩- ناكس
٧- حاسر	١٨- شاهد	٢٩- فارط	٤٠- ناكص
٨- خارج	١٩- صاحب	٣٠- قابس	٤١- هالس
٩- خاشع	٢٠- ضابح	٣١- قادم	٤٢- هالك
١٠- خاطئ	٢١- طامس	٣٢- قارىء	
١١- خالف	٢٢- عاجز	٣٣- فار	

١٠- وتأسيساً على ماتقدم ، يسع المجمع أن يطمئن إلى تقريره لإجازة جمع فاعل -
صفة للمذكر العاقل - على فواعل ، نحو جمع شاذ على شواذ ، وذلك لما ورد من شواهد
الكثيرة في فصيح الكلام .

٥ - جواز جمع " أفعل فعلاء " جمع تصحيح

« يمنع بصريّو النحاة جمع الصفة من باب « أفعل فعلاء » جمع سلامة ، وقياس مذهب الكوفيين الإجازة . أما فعلاء ممالا مذكر له على أفعل فجوازه عند الكوفيين من باب أولى . وهو جائز عند بعض البصريين . كما أجازة ابن مالك .

وعلى هذا : يجاز جمع الصفات من باب أفعل فعلاء ، مثل أسود سوداء : وأبيض ، بيضاء بالواو والنون في المذكر ، وبالألف والتاء في المؤنث . . كما يجاز جمع فعلاء مما ليس مذكروه على أفعل ، مثل : حسناء وعذراء بالألف والتاء .

* صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين ، وبالجلسة الثالثة والعشرين من جلسات المجلس في الدورة نفسها ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

- ناقشت اللجنة في عبارات تجري على أقدام الكتاب من نحو قولهم : خضرأوات وحسنأوات ، واستمعت إلى بحث للأستاذ محمد شوقي أمين خبير اللجنة ، وهو مرافق لهذا .

جواز جمع "أفعل فعلاء" جمع تصحيح (*)

نعى بعض نقاد اللغة في القديم والحديث على الكاتبين ، مثل قولهم : سوداوات ، وببضاوات ، وخضراوات ؛ جمعاً لسوداء وببضاء وخضراء . ومعتمد في هذا أن الصفة من باب (أَفْعَلْ فَعْلَاء) لا يعجز البصريون جمعها جمع تصحيح ، فلا يجمعون مثل : أسود ، وأبيض جمع تذكير ، والجمع بالالف والتاء يتبع الجمع بالواو والنون .

على أن الكوفيين يجيزون جمع أفعل جمع تذكير ، ومقتضى قولهم جواز جمع فعلاء جمع تأنيث ، تأسيساً على أن جمع المذكر وجمع المؤنث سبيلهما واحدة . ومن قال بذلك : القراء ، كما في شرح التسهيل ، وابن كيسان ، كما في شرح الكافية .

وأما ما جاء على زنه فعلاء ، مما لا مذكر له على أفعل ، مثل حسناء ، وعذراء ، وعجزاء ، ورتقاء ، وشوكاء ، وهطلاء ، فالكوفيون يجيزون جمعه بالالف والتاء كذلك من باب أولى ، ومن البصريين من يجيزون هذا الجمع ؛ لفقدان علة المنع ، وهي أن يكون مذكّره على أفعل . وقد صرح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل ، ولم يجزه بعضهم وإن فُقدت علة المنع ، وغير المجيزين من البصريين يحملون الأقل على الأكثر في زنة فعلاء الصفة ، فيحملون ما ليس له مذكر من باب أفعل على ما له مذكر .

وإذا استظهرنا أقوال النحاة في الصفة ، تبين لنا أن تكسير الصفة ضعيف ، وأن القياس فيها جمع السلامة ، كما في شرح ابن يعيش .

ومن المسموع على وزن فعلاء مجموراً بالالف والتاء : خيفاء ، ودكاء ، وعمياء ، فقد أثر في جمعها : خيفاوات ، ودكاوات ، وعمياوات .

وبالنظر إلى ما تقدم ، يسع المجمع إصدار القرار التالي :

« يمنع بصريُّ النحاة جمعَ الصفة من باب أفعل فعلاء جمعَ سلامة ، وقياسَ مذهب الكوفيين الإجازة ، أما فعلاء مما لا مذكوره على أفعل فجوازه عند الكوفيين من باب أولى ، وهو جائز عند بعض البصريين كابن مالك .

وعلى هذا يُجاز جمع الصفات من باب أفعل فعلاء مثل أسود سوداء ، وأبيض بيضاء بالواو والنون في المذكر ، وبالألف والتاء في المؤنث ، كما يجوز جمع فعلاء مما ليس مذكوره على أفعل ، مثل : حسناء وعذراء بالألف والتاء » .

٦ - جواز جمع فعلة

الساكنة العين ، الصحيحتها — على فعلات — بفتح العين أو تسكينها

« من المنتمى إلى بعض اللغات جمع فعلة على فعلات بإسكان الثانى فى نحو ظبية وأهلة ، مما هو صحيح الثانى ساكنه ، لاعتلال الثالث فى ظبية ، ولشبهه الصفة فى أهلة . كما نص على ذلك ابن مالك فى التسهيل ، وأن من الضرورة أو الشذوذ تعميم قاعدة إسكان العين فى الجمع كما نص على ذلك «ابن مالك» فى الألفية .

وعلى هذا يـُـجاز جمع الاسم الثلاثى المؤنث الساكن العين الصحيحها على فعلات بفتح العين أو تسكينها - تعويلا على ما ذكره ابن مالك فى «الألفية» ، وما ذكره ابن مكى فى تثقيف اللسان ، وعلى ماورد من الشواهد ، غير أن الفتح أشهر .

* صدرت بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ - فى مؤتمر الدورة الحادية والثلاثين قدم الأستاذ عبد الحميد حسن بحثاً عنوانه « الترخيص والتوسع فى بعض القواعد النحوية » وقد تناولت المسألة الثالثة منه جمع الثلاثى الساكن العين المفتوح الفاء جمع مؤنث سالماً ، وما قاله النحاة من ، جوب فتح ثانيه ، على حين أن بعضهم يميز الإسكان ، فإنه « ابن مكى » فى كتابه تثقيف اللسان يقول : « جائز إسكان عين مثل تمرات وقسمات فى الجمع المسلم ، إلا أن الفتح أعرف » .

وقد عقب الأستاذ الشيخ محمد على النجار بأن « ابن مكى » ليس من النحاة المعروفين ، وقد جاء التسكين فى الشعر كقوله :

وحملت زفرات الضحى فاطقتها ومائ يزفرات العشى يسنان

٢ - وقد نظرت اللجنة فى المسألة ورجعت إلى الأشعوى فى قوله : « ومن المنتمى إلى قوم نحو قولهم ظبيات وأهلات بإسكان العين » تمقيباً على قول ابن مالك : « ولأناس انتمى » . كما ذكر أن مراد « ابن مالك » نحو ظبيات وأهلات ، فأما ظبية فلأنه مثل اللام ، وأما أهلة فلأنه شبه الصفة ، وقد صرح بذلك فى التسهيل ، فالأول أريد به التخفيف بالسكون ، لاعتلال الحرف الثالث ، والآخى استعمال البصمات ؛ لجريانه على الموصوف ، ولذلك سکن .

٣ - ومع هذا :

(أ) مذكرة الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى ، وعنوانها : « فعل المؤنث والتغيير الذى يلزم عند جمعه بالالف والتاء » .

(ب) مذكرة الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى تكللة لمذكرته الأولى واستدراكاً عليها ، وعنوانها : « تنمة للقول فى جمع فعلة جمعاً سالماً » .

”فَعْلُ“ المُوْنُث

والتغيير الذى يلزم عند جمعه بالالف والتاء^(١)

«فَعْلُ» الذى يجمع بالالف والتاء يكون اسما ، ويكون صفة :

(١) الاسم وهو أنواع :

الأول : الاسم الساكن العين غيرمعتلها ولامدغمها المفتوح الفاء وهذا يلزم فى الجمع فتح^(٢) عينه إتباعا لفتح فائه ، سواء فى ذلك العاقل وغيره ، وصحيح الفاء واللام أو أجدهما نحو : (دَعْدُ وَدَعْدَات) و (سَجْدَةُ وَسَجْدَات) قال تعالى : (كذلك يريهم الله أعمالهم خَسِرَاتٍ عَلَيْهِمْ^(٣)) وقال العرجي :

* بالله ياظبيات القاعِ قلن لنا *

وأما قول أعرابي من بنى عذرة :

وَحُمِلْتُ زَفَرَاتٍ الضُّحَى فَاطَّقْتُهَا وَمَالِي بَزَفَرَاتِ الْعَثَى يَدَانِ

بتسكين الفاء من (زفرات) فى الموضعين فضرورة ، حسنة ، لأن العين قد تسكن للضرورة مع الأفراد والتذكير كقوله :

* يَاعْمُرُوْا يَا بَنَى الْأَكْرَمِينَ نَسْبًا *

بسكون السين ، وإذا فعلوا ذلك فى الأفراد فى الجمع أولى .

انتهى باختصار من التصريح .

(*) مذكرة للأستاذ الشيخ عطيه الصوالحي — عضو اللجنة *

(٢) فى الرضى : «كل ما كان على وزن (فعل) وهو موْث بتاء مقدر أو ظاهر (كدعد وجفة) فإن كان صفة (كصبة) أو مفاعلا (كدة) أو معتل العين (كبيضة وجوزة) وجب إسكان عينه فى الجمع بالالف والتاء وإن خلا من هذه الأشياء وجب فتح عينه فيه (كثمرات ودعدات) .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ١٦٧

لكن جاء في الأشموني مايتي :

« واستثنى من ذلك في التسهيل معتل اللام (كظبيات) ، وشبه الصفة ^(١) (كأهل وأهلات) فجوز فيهما التسمكين اختيارا » .

وجاء فيه أيضا : « ومن المنتمى إلى قوم أيضا نحو (ظبيات أو أهلات) بإسكان العين كما تقدم » .

الثاني : الاسم المعتل العين ، وهو نوعان .

(أحدهما) ما يكون قبل حرف العلة فيه حركة مُجَانِسَة نحو : (تارة ، ودولة ، وديمة) فهذا يَبْقَى على حاله ^(٢) .

(والآخر) . ما يكون قبل حرف العلة فيه فتحة نحو (جَوْزَة وَبَيْضَة) وهذا فيه لغتان : لغة هُذَيْل فيه الإتياع ، ولم تستثقل فتحة عين المعتل ؛ لَعُرُوضِهَا عندهم ^(٣) ، ومنه قول شاعرهم في مدح جَمَلِه :

أخو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مَتَأَوَّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكِبِينَ سَبُوحٌ

وعليه قراءة بعضهم « ثلاث شَوَرَات » بفتح الواو .

الثالث : الاسم المخرك العين نحو (شَجَرَة وَسَمْرَة وَنَمْرَة) وهذا يَبْقَى في الجمع على حاله : فيقال في الجمع : (شَجَرَات ، وَسَمْرَات ، وَنَمِرَات) لكن يجوز الإسكان في نحو (سَمْرَات وَنَمِرَات) كما كان جائزا في المفرد ^(٤) ، لا أَنَّ ذلك حكم تجدد بسبب الجمع .

(١) في الصبان (قوله وشبه الصفة) أى في الجرى على الموصوف ، كما يفيد قول الفارسي وتسكن العين أيضا في شبه الصفة نحو (امرأة كلبة ونساء كلبات) ذكره في التمهيل .

(٢) قال الرضي « وأما (فعلة) معتلة العين ، ولا تكون إلا بالواو (كسورة) فلا يجوز فيها الإتياع إجماعا ، وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما في (بيضات ودوحدات) لأنهم علوه بغفة الفتحة على حرف العلة وبكونها عارضة ، وكذلك قال في (فعلة) كديمة .

(٣) أى لم تغلب العين ألفا لتحركها وفتح ما قبلها ، لأن حركتها عارضة عندهم ، والعارض لا يعتد به .

الرابع : الاسم المدغم العين نحو (جَنَّةٌ وَجَنَّةٌ وَجَنَّةٌ) فليس في جمعه إلا التسكين ، فلو حرك انفك الادغام ، وفاتت فائدته ، وهي التخفيف . فيقال في الجمع : جَنَّت ، وَجَنَّت ^(١) ، وَجُنَّت (

الخامس : الاسم الساكن العين غير معتلها ولا مدغمها ، مضموم الفاء نحو : (غُرْفَةٌ وَخُطُوةٌ) ، أو مكسورها نحو (هِنْدٌ وَكُسرةٌ) فهذا يجوز في عين جمعه ثلاث لغات : الإتياع ، والإسكان ، والفتح ، فيقال في الجمع : (غرفات) بضم الراء ، أو إسكانها ، أو فتحها ، و (هندات) بكسر النون أو إسكانها أو فتحها أيضا .

لكن يمتنع اتباع الضمة فيما لامه ياء (كَرْبِيَّةٌ) ، وإتياع الكسرة فيما لامه واو (كِرْزوةٌ) ، لاستثقال الضمة قبل الياء والكسرة قبل الواو ، ولا خلاف في ذلك ، إلا أن يونس حكى قولهم : (جِروا) بكسر الراء جمع (جِرْوَةٌ) وهو في غاية الشذوذ . « قاله الأشموني .

(ب) الصفة :

(فعل) الصفة الساكن العين - سواء أكان مفتوح الفاء ، أم مكسورها ، أم مضمومها - ليس في جمعه إلا تسكين العين ، فيقال - في جمع (ضَخْمَةٌ ، وَجِلْفَةٌ ، وَخُلُوةٌ) - : ضَخَمَات ، وَجِلْفَات ، وَخُلُوت .

ولما انفردت الصفة بهذا الحكم ، لثقلها باقتضائها الموصوف ، ومشابهتها الفعل : فاستحقت التخفيف بسكون عينها في الجمع . ونذكر قول بعضهم : (كَهَلَات) بالفتح ، جمع كَهْلَةٌ ، بسكون الهاء ، وأجاز المبرِّد القياس عليه ^(٢) .

قال الصبان : « ومحل التسكين في جمع الصفة ما لم تتحرك عينها ، وإلا حُرِّكت عين الجمع ، كما يؤخذ مما أجاب به فيما يأتي عن (لجَبَات) « يريد قول الشارح (الأشموني) :

(١) الجنة بالفتح : البستان ، وبالكسر : الجنون ، وبالضم : الوقاية .

(٢) في الأشموني : ولا يقاس عليه خلافا لقطرب .

« ولا حجة في قولهم : (لَجَبَاتٌ^(١)) و (رَبَعَاتٌ) في جمع (لَجْبَةٍ وَرَبْعَةٍ) ، لأن من العرب من يقول لَجْبَةٌ وَرَبْعَةٌ - أي بفتح العين فيهما - فاستغنى بجمع المفتوح عن جمع الساكن .

* * *

هذا البيان هو خلاصة مقالته النحاة في هذا الباب ، باستثناء بعض الشواذ ، ولم أجد في كلامهم ما يساعد على أن (فَعَلَ) المؤنث الساكن العين غير معتلها ولا مدغمها المفتوح الفاء (عدا ما جاء في التسهيل) يجوز تسكين عينه في جمعه بالألف والتاء ، لأنهم أجمعوا على وجوب فتحها فيه ، إلا ابن مكي الصقلي ، فقد قال في كتابه تشقيف اللسان : « وكذلك قولهم : تَمَرَات ، قَمَحَات ، وَطَعْنَات ، وشبه ذلك ، مما هو جمع (فَعْلَةٌ) جائزٌ إسكانٌ عينه في الجمع المسلّم ، إلا أن الفتح أعرف » .

والله ولي التوفيق .

(١) (الجنة) مثلثة الأول محركة وبكسر الجيم وكمنية : الشاة قل لبها والفزيرة ضد ، أو خاص بالهمزى والجنة يفتح اللام وسكون الجيم من الغم التي أتى عليها بعد نتائجها أربعة أشهر .

تمة القول في جمع فعلة جمعاً سالماً^(*)

قال ابن مَكِّي^{*} - في كتابه (تثقيف اللسان) من باب « ما تنكره الخاصة على العامة ، وليس بمنكر ص ٢٣٥ - :

وكذلك قولهم: تمبرات ، وقمحات ، وطعنات ، وشبه ذلك ، مما هو جمع (فعلة) جائر إسكان عينه في الجمع المسلم ، إلا أن الفتح أعرف ، أنشد الفراء :

* عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا *

* تُدِيلُنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا *

* فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا *

وكذلك جمع دعوة وشهوة وما أشبه ذلك يجوز فيه الإسكان أيضاً، أنشد الفراء :

دَعَا دَعْوَةً كُرُزُوقَ حَيْلٍ دُونَهُ فِرَاعَ وَدَعْوَاتُ الْحَبِيبِ تَرُوعَ

٧ - إجازة طائفة من جموع التأنيث السالمة(*)

ترى اللجنة إجازة جموع التأنيث الشائعة التالية :

إطارات - بلاغات - جزاءات - جوازات - حسابات - خطابات - خلافات -
خيالات - سندات - شعارات - صراعات - صهامات - صمانات - طلبات - عطاءات -
غازات - فراغات - قرارات - قطارات - قطاعات - مجالات - معاشات - معجميات -
مفردات - نتوءات - نداءات - نزاعات - نشاطات - نطاقيات .

(*) صدرت بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين ، وبأجلسة السادسة والعشرين من جلسات المجلس في الدورة
نفسها ، وفيها إلى البيان الخاص بالموضوع :

— عرضت اللجنة على مؤتمر الدورة السادسة والثلاثين قراراً لها يبيح لإلحاق اسم غير العاقل بوصفه في جمعه جمع مؤنث
سالماً ، فيقال - في جمع فراغ - : فراغات ، وفي جمع صهام : صهامات ، ونحو ذلك ، فرأى المؤتمر إعادة القرار إلى اللجنة
لتراجع النظر فيه .

وقدم الأستاذ « عبد الحميد حسن » إلى مؤتمر الدورة الثامنة والثلاثين بحثاً له عنوانه :

« جولة في كتاب الخصائص » كان من مباحثه جمع المؤنث السالم ، لورود « سوالات » جمعاً لسؤال في عبارة (ابن
جنى) . وأوضح الأستاذ فيما أوضح أن صاحبه (المصباح) يقول : ذهب قوم منهم ابن عصفور إلى قياس جمع المؤنث من
المؤنث والمذكر الذي لم يكسر اسماً كان أو صفة ، فإن كسر امتنع قياساً ، وأن « ابن الأنباري » فيما نقله صاحب
(المصباح) يعمم القاعدة ، ولا يشترط عدم ورود جمع تكسير .

وقدم الأستاذ « محمد خلف الله أحد » مذكرة درس فيها الموضوع من مختلف جوانبه ، وعرض لأقوال النحاة ،
والمسموع من جموع ما لا يعقل جمع تأنيث ، وأيد القول بإجازة طائفة من جموع التأنيث السالمة شاعت في الاستعمال الحديث .

— وقدم الأستاذ محمد شوقي أمين خبير اللجنة مذكرة عرض فيها طائفة من المأثور من صحاح اللغة مجموعة جمع تأنيث ، كما عرض
بعض ما نظر فيه المجمع من كلمات على هذا القرار ، وأشار إلى آراء المجعمين ، ثم لحص آراء النحاة والفويين بأن فريقاً
يبيح جمع ما لم يسم له جمع تكسير جمع إفث ، وفريقاً يطلقون الجواز ، وكلا الفريقين يثبت أن من بين المسموع جمع ،
جمع التأنيث كلمات لها جمع تكسير .

— وقدم الأستاذ « عباس حسن » مذكرة فصل فيها القول في المفردات العربية المحمومة جمع مؤنث سالم مما شاع استعماله ،
وأوضح أن الكثير منها صحيح ، لا خلاف في تصويبه ، وإنما الخلاف في نوع الضابط الذي قام عليه التصحيح ، وأن بعض
هذه الجموع يفتقر إلى سند لغوي .

وفي أثناء مناقشات اللجنة أبان الأستاذ « عباس حسن » أن الكلمات الشائعة في الاستعمال ما هو مجموع جمع مؤنث
سالماً يماز منها ما له سبب يجره ، ومن الأسباب أن تكون الكلمة مسموعة ، أو أن لها مفرداً فيه التاء مثل : صامه ، أو أن
فيها معنى الوصفية مثل : حسام ، أو أنها تخضع لأحد الضوابط العامة مثل معاشات فيمكن اعتبارها جمع معاشة على وزن مفعلة
ومثل حسابات فيمكن اعتبارها جمع حاسبة مصدر حاسب بزيادة التاء للمرة .

وذلك على أساس الخضوع لضابط عام من ضوابط اللغة ، كاعتبار التاء في المفرد ، أو ملح الصفة فيه ، ومالا يندرج من هذه المجموع تحت ذلك يجاز استثناسا بما ورد من كلمات فصاح ثلاثية ورباعية مجموعة جمع تأنيث ومفردها مذكر غير عاقل . وبما قاله سيبيويه ، والزمخشري ، وابن عصفور ، والرّضي ، وغيرهم من إجازة جمع التأنيث للمذكر غير العاقل إذا لم يسمع له جمع تكسير ، وبما قاله ابن الأنباري ، والفراء ، وابن جني ، والكندي ، من إجازة جمع التأنيث فيما لا يعقل ، وأن القياس يعضده ، أو أنه القياس .

- وعرض الأستاذ على السامي على اللجنة أن صاحب «السان» نقل عن «الأزهري» في مادة «نمش» قوله : « وجه الكلام بنات نمش ، كما قالوا : بنات آوى ، وبنات عرس ، والواحد منها ابن عرس . يوثقون جمع ما خلا الآدميين . » وفي هذا القول معنى ما قاله «ابن الأنباري» في مادة «ينو» من (المصباح) « من أن جمع غير الناس بمنزلة جمع المرأة من الناس ، فتقول فيه منزل ومنزلات .
- وفي أثناء عرض الكلمات عارض بعض أعضاء اللجنة في إجازة الكلمات الآتية : إطارات - قطارات - غازات سندات - قطاعات - نشاطات .
- وتبلورت وجهات النظر فيما يأتي :
- أولا - أن بعض الكلمات يمكن إجازته على توهم التاء في مفردة ، كما في فراغات ، وبعضها يمكن توجيهه على نحو يلحقه بما هو قياسي ، مثل معاشات .
- ثانياً - أن ما لا يدخل تحت هذا الباب من التعليل أو ذلك يمكن إجازته حلالا على المسموع من أمثاله ، واستثناساً بأقوال بعض النحاة في إجازته .
- ثالثاً - أن الهدف هو قبول ما شاع من الكلمات المجموعة جمع تأنيث ، بناء على تسوية المفرد ، أو رأي ارتضاء بعض النحاة ، دون وضع قاعدة عامة تطلق إلهواز .
- أبدى الأستاذ عباس حسن مخالفته على الصورة التي أوضحها في مذكرته ومناقشته وطلب في أثناء عرض الموضوع على المجلس تسجيل مخالفته للقرار .
- ومع هذا :

- ١ - مذكرة الأستاذ «محمد خلف الله أحمد» ، وعنوانها : «احتجاج لإجازة طائفة من جموع التأنيث السالبة شاعت في الاستعمال الحديث» .
- ٢ - مذكرة الأستاذ «عباس حسن» وعنوانها : «رأي لفوي في استعمال بعض الألفاظ المجموعة جمع مؤنث سالم» .
- ٣ - مذكرة الأستاذ «محمد شوقي أمين» وعنوانها : «أدلة القول بجمع ما لا يعقل جمع إناث» .
- يضاف إلى هذا بحثان نشرنا في مجموعة البحوث والمحاضرات لقرنم الدورة السادسة والثلاثين ، وهما :
 - ١ - توثيق لفظ فراغات - للأستاذ الشيخ عطية الصوالحي .
 - ٢ - رأي لفوي في منع استعمال فراغات - للأستاذ عباس حسن .

احتجاج لإجازة طائفة

من جموع التأنيث السالمة في الاستعمال الحديث(*)

أولا - كان مؤتمر المجمع قد ناقش في دورته السادسة والثلاثين (١٩٦٩ / ١٩٧٠) - فيما ناقش من قرارات لجنة الأصول التي عرضت عليه حينذاك - قراراتين : أحدهما : « نص النحاة على أن وصف غير العاقل يجمع جمع تأنيث ، ونقل صاحب (المصباح المنير) عن ابن الأنباري - في مادة بنو - أن جمع غير الناس بمنزلة جمع المرأة من الناس ، فتقول فيه : منزل ومنزلات ، ومصلى ومصليات ، وفي ابن عرس بنات عرس . وموافقة لذلك ترى اللجنة جواز إلحاق اسم غير العاقل بوصفه في إجازة جمعه جمع مؤنث سالما ، فيقال في جمع فراغ : فراغات ، وفي جمع صمام : صمامات ، ونحو ذلك » .

والآخر : بناء على ما وقفت عليه اللجنة من قول « سيبويه » في (الكتاب) و « ابن يعيش » في (شرح المفصل) إن من القليل زيادة التاء على مصدر الفعل الثلاثي على لفظه ، سواء أكان لفظه ثلاثيا أم مزيدا ، نحو عطاء وبيان ولقاء ، فيقال فيها : عطاءة وبيانة ولقاءة للدلالة على الوحدة - ترى اللجنة الأخذ بذلك والقياس عليه دون الاختصار على المسموع منه .

وعلى ذلك تجاز من هذا الوجه الاستعمالات العصرية مثل بيانات وفراغات وقرارات على اعتبار أنها جمع تأنيث ألحقت بمفرده تاء الوحدة . وقد قرر المؤتمر بعد مناقشة هذين القرارين إعادة موضوعيهما إلى اللجنة لإعادة بحثهما .

ثانيا - أعادت اللجنة النظر في موضوعي القرارين في عدد من جلساتها في خلال العام المجمعى (١٩٧١ - ١٩٧٢) ، ورأت أن كليهما يتجه إلى إقرار إجازة بعض جموع التأنيث السالمة التي تشيع على ألسنة المعاصرين ، والتي يبدو أنها جموع لأسماء رباعية مذكورة ليست مما ينقاس فيه جمع المؤنث السالم ، بل تغلب أو تطرد في أوزانه صيغة أو أخرى من صيغ

التكسير ، ولهذا فتحت اللجنة باب النقاش في الموضوع . واستمعت فيه للمذكرات من بعض أعضائها ، ورجحت فيه آراء بعض العلماء ، وتنبعت ماورد في أمهات الكتب من شواهد مثل هذا الجمع في الاستعمال القديم ، وناقشت مدى الحاجة إلى هذه المجموع الكثيرة الدوران في الاستعمال الحديث في الكتابة ووسائل الإعلام ، وفي وضع المصطلحات العلمية والحضارية وتعريفاتها وأعمال الهيئات الثقافية ، والإدارية ، والسياسية ، وغيرها .

وقد سار بحث اللجنة في مرحلتين : اتجهت في أولاهما إلى مناقشة الرأي القائل بإجازة مثل هذه المجموع ، أخذاً بآراء بعض العلماء في جوازها ، واثنين بما ورد من شواهد لها في القديم ، وتيسيراً لأوضاع اللغة على المحدثين ، واستجابة لحاجات التعبير العلمي والحضاري .

وقد انتهت هذه المرحلة الأولى بموافقة أغلبية اللجنة على إقرار الجواز .

وفي المرحلة الثانية رأت اللجنة في ضوء مناقشتها في المرحلة الأولى أن تتجاوز العام إلى الخاص ، فتنقل البحث إلى طائفة معينة (سيحى ذكرها بعد) من تلك المجموع الشائعة في الاستعمال الحديث ، يبدو أنها كسبت إقراراً ضمناً عاماً ، وأصبحت عناصر ليس من اليسير الاستغناء عنها ، أو استبدال غيرها بها .

وانتهت اللجنة في هذا إلى قرار إجماعي بإجازة تلك الطائفة المعينة من المجموع ، ولكن على أساس واحد أو آخر من أساسين برزا في مناقشات اللجنة :

الأول - وهو رأى أغلبية اللجنة - : ما ذكرت عناصره في قرار الأغلبية في المرحلة الأولى .

والثاني - وهو رأى الأقلية - : إجازة تلك المجموع المعينة على أساس أنها جموع قياسية لمفردات بقاء التأنيث ، أو بقاء المرة أو الوصفية (لغير العاقل) في أفرادها .

ثالثاً : كان من آراء العلماء التي ناقشتها اللجنة في موضوع جواز جمع الاسم الرباعي المذكور جمع مؤنث سالماً :

(١) مقررره « سيبويه » في باب عقده (الكتاب ج ٢ ص ١٩٨ - ٢٠٠)

قال فيه : « هذا باب ما يجمع من المذكور بالثاء ، لأنه يصير إلى تأنيث إذا

جمع : فمنه شيء لم يكسر على بناء من أبنية الجمع ، فجمع بالتاء إذا مُنِع ذلك . وذلك قولهم : سرادقات ، وحمامات ، وإوانات ، ومنه قولهم : جمل سَبَحَل وجمال سبَحلات وربَحَلات ، وجمال سَبَطرات . وقالوا : جُوالق وجَواليق ، فلم يقولوا : جُوالقات حين قالوا جواليق . والمؤنث الذى فيه علامة التأنيث أُجرى هذا المجرى ، ألا ترى أنك لاتقول : فِرْسِنات حين قالوا فرانس ، ولا خنصرات حين قلت : خناصر ، ولا مَحَلجات حين قلت : محالج ، ومحاليج . وقالوا : عِيرات حين لم يكسروها على بناء يكسر عليه مثلها ، وربما جمعوه بالتاء ، وهم يكسرونه على بناء الجمع ، لأنه يصير إلى بناء التأنيث ، فشبهوه بالمؤنث الذى ليس فيه هاء التأنيث ، وذلك قولهم : بُوانات وبُوان للواحد ، وبون للجميع ، كما قالوا عُرسات وأعراس ، فهذه حروف تحفظ ثم يجاء بالنظائر . . » ويستمر « سيبويه » فيورد في هذا الباب شواهد من جمع الجمع بالتاء (رجالات ، وكلابات وبيوتات ، وأرضات ، وعيرات ، وطرقات ، وأَهلات وحُمَرات ، وجُزرات) .

ويلاحظ أن « سيبويه » حين مثل في هذا الباب لما يجمع من المذكر بالتاء - لأنه لم يكسر على بناء من أبنية الجمع - لم يمثل بالخماسى وحده بل ذكر أمثلة من الرباعى أيضا .

وقد يستأنس بهذا في إجازة بعض جموع التأنيث المستحدثة من الرباعى المذكر ، ولو أن كتب الصرف المتأخرة (شد العرف - مثلا) لا تذكر بين ما يجمع جمع مؤنث سالما إلا الخماسى الذى لم يسمع له جمع تكسير كما يلاحظ أيضا أن كثيراً من جموع التأنيث التى دار حولها بحث اللجنة لم يسمع لمفردها جمع تكسير (قرارات ، وبيانات ، ومجالات)

(ب) مانقله « السيوطى » عن « ابن عصفور » إذا قال (الهمع ج ١ ص ٢٣) « ذهب قوم منهم » ابن عصفور « إلى قياس جمع المؤنث من المؤنث والمذكر الذى لم يكسر ، اسما كان أو صفة ، كحمامات ، وسجالات ، وجمل سَبَحَل - وجمال سبَحلات ، فإن كسر امتنع قياسا . . . »

(ج) مانقله صاحب (المصباح - مادة بنو) عن ابن الأنباري إذ قال : « قال ابن الأنباري :
« واهلم أن جمع غير الناس بمنزلة جمع المرأة من الناس ، تقول فيه : منزل
ومنزلات ، ومضلي ومضليات ، وفي ابن عرس : بنات عرس ، وفي ابن نعش :
بنات نعش »

ويلاحظ - كما نبّه إلى ذلك بعض أعضاء اللجنة - أن عبارة « ابن
الأنباري » لا تخلو من غموض ، فشقتها الأول قد يفهم على أن المراد منه
ما ذكره (المصباح) مرة أخرى في فصل من خاتمته ، إذا قال : « قال أبو
إسحاق الزجاج : كل جمع لغير الناس ، سواء كان واحده مذكرا أو
مؤنثا كالإبل والأرسل والبيغال فإنه مؤنث » .

غير أن الشواهد المذكورة في الشق الثاني من عبارة « ابن الأنباري »
صريحة في أنه يقال في جمع منزل منزلات ، وفي مضلي مضليات ، وفي ابن عرس
بنات عرس .

(د) مانقله « العكبري » في شرحه (لديوان المتنبي) بمناسبة ما عيىب على « المتنبي »
في جمعه بوقاً على بوقات في قوله :
فإن يك بعض الناس سيفاً لدولة في الناس بوقات لها وطبول

إذ يقول : فرد عنه أبو الفتح (ابن جني) قائلا : « عاب عليه
من لامخبرة له بكلام العرب جمع بوق ، والقياس يعضده ، إذ له نظائر
كثيرة مثل : حمام وحمامات ، وسرادق وسرادقات ، وجواب وجوابات ،
وهو كثير في جمع ما لا يعقل من المذكر ، إذ لا يوجد له مثال القاة » .

(هـ) ما ذكره « الرضي » في شرحه على (شافية ابن الحاجب : ج ٢ ص ٢٠٧-٢٠٨)
إذ قال : « » وقريب من هذا الباب ما يجمع بالآلف والتاء من المذكرات
التي لم تجمع جمع التكسير : كجمال سبجلات وربجلات ، وحمامات
وسرادقات . . . وقد جاء في بعض الأسماء المذكورة ذلك مع التكسير ، نحو :

بوانات في بوان- وهو عمود الخيمة- مع قولهم: بُون ، وإنما جمع بالالف والتاء في مثله مع أنه ليس قياسهم . لاضطرارهم إليه لعدم مجئ التكسير ، وامتناع الجمع بالواو والنون لعدم شرطه »

ويلاحظ أن عبارة « الرضى » هنا تشير إلى ما في جمع المؤنث السالم من الاتساع إذا بصار إليه حين لا يسمع للاسم المفرد جمع تكسير ، ويمتنع جمع المذكر السالم لعدم شرطه .

ومما تجدر الإشارة إليه أن هناك شواهد في الاستعمال القديم لجمع مؤنث سالم من الثلاثي المفرد المذكر أيضا منها : خان وخانات (المعاجم) وثار وثارات ، نجاء في الأساس « وجمع الثار الذي هو معنى ، فليل : يالثارات الحسين أريد ! : تعالين يالثاراته أى ياذ حوله فهذا أو ان طلبكن ، قال حسان :

لَتَسْمَعَنَّ وَشِيكاً فِي دِيَارِهِمْ اللَّهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عُثْمَانَ

ومثل ذلك بتوسع في اللسان .

ومن الثلاثي والرباعي جمعين ، أو اسمى جمع ، وقد سبقت الإشارة إلى بعضها مثل : جَزْرٌ وَجَزْرَات ، وَطَرَقٌ وَطَرَقَات .

ومنه بيوت وبيوتات ، ورجال ورجالات ، وَأَعْيُنٌ وَأَعْيُنَات ، وَأَهْلٌ وَأَهْلَات في قول الشاعر القديم ^(١) (وهو من شواهد سيبويه ج ٢ - ١٩٢) :

وهم أَهْلَاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ إِذَا أَذْلَجُوا بِاللَّيْلِ يَدْعُونَ كَوْتَرَا

وجاء في هامش (الكتاب) تعليقا عليه : « الشاهد فيه جمع أهل على أَهْلَات بالالف والتاء وتحريك الثاني . ووجه دخول الألف والتاء فيه : حمل أهل على معنى الجماعة ، لأنه يؤدي معناها ، وإن لم تكن فيه الهاء ، فجمع بالالف والتاء كما تجمع » .

ومن الخماسي : حَمَامَات وَبِلَانَات .

١- هو الخبل السلي ، والبيت : أيضا في اللسان (أهل) .

رابعاً — وما استأنست به اللجنة في قرارها بالإجازة ما سنع من الشواهد في الاستعمال القديم ، بالإضافة إلى ما أشير إليه بعد في ٣ .

من ذلك :

١ — مذكرو اللسان (مادة أون) من قوله : وجمع الألوان آونة مثل زمان وأزمنة ، وأما سيبويه فقال أوان وأوانات ، جمعوه بالتاء حين لم يكسر ، ويعلق صاحب (اللسان) على ذلك بقوله : هذا على شهرة آونة (في جمع أوان) .

ويقول (اللسان) في بقية المادة :

والإوان والإيوان : الصفة العظيمة .

وجماعة الإوان : أون مثل خوان وخون .

وجماعة الإيوان : أواوين وإيوانات .

وجماعة إيوان اللجام : إيوانات .

٢ — ما أورده كتب اللغة (اللسان واثقاموس والأساس والمصباح وغيرها) من جمع سجل على سجلات ، وعبارة اللسان في هذا . . . « والسجل كتاب العهد ونحوه ، والجمع سجلات ، وهو أحد الأسماء المذكورة المجموعة بالتاء ولها نظائر ولا يكسر السجل » .

٣ — ما سنع في الاستعمال القديم من جمع حسام على حسامات ، وجواب على جوابات مع ورود أجوبة أيضاً ، ومنزل ومنزلات .

٤ — يستعمل « ابن جني » (في الخصائص ط ١٩١٣ ج ١ ص ٥٢) سوالات جمعا لسؤال مع استعماله أسئلة أيضاً ، إذ يقول : « قيل : لعمري إن هذه أسئلة تلزم من نصب نفسه لما نصبنا أنفسنا من هذا الموقف له ، وههنا أيضاً من السؤالات أضعاف هذه الموردة ، وأكثر من أضعاف ذلك ، ومن أضعاف أضعافه . . . »

خامسا - كانت الطائفة المعينة من الجموع التي تركز حولها اهتمام اللجنة في المرحلة الثانية من بحثها ، والتي وافقت بالإجماع على إجازتها هي :

١- القرارات : يشيع هذا الجمع على ألسنة المعاصرين وفي كتاباتهم في مثل قولهم : قرارات مجلس الوزراء . والقرارات العلمية للمجمع ، وقرارات المؤتمر الوطني . والقرار والقرارة - كما تذكر معاجم اللغة - ما قرّ فيه : والمطمئن من الأرض .

وظاهر أنها جمع لقرار (الرياعي المذكور)

والقرار - كما جاء في المعجم الوسيط : الرأى يمضيه من يملك إمضاءه . وأقرّ الرأى : رضيه وأمضاه .

وقرّر المسألة ، أو الرأى : وضّحه وحققه (مو - المعجم الوسيط) .

٢- البيانات - في قول المعاصرين - : كشفت بيانات الوزارة عن كذا وكذا ، ونشرت الصحف عدة بيانات عن الأحوال الصحية في البلاد .

وفي اللغة بان الأمر يبين فهو بيّن ، وأبان إبانة ، وبيّن واستبان ، كلها بمعنى الوضوح والانكشاف ، والاسم البيان .

والبيان : الإفصاح مع ذكاء .

٣- القِطاعات : في مثل قول المعاصرين : قطاعات العمال ، والقطاعات الزراعية ، وفي اللغة : قطع ماء الركبة قطعاً وقطاعاً - بالفتح والكسر - : ذهب .

والقطيع : الطائفة من الغنم (ومن جموعه قطاع) ،

والقِطْع : نصل صغير عريض (ومن جموعه قطاع) وظلمة آخر الليل ، أو القطعة منه .

والقاطع : المِقطْع الذي يقطع به الثوب والأديم ونحوهما ، كالقِطاع .

والقطاع من الليل : طائفة منه تكون في أوله إلى ثلثه .

والقطاع من الدائرة : جزء محصور بين نصفي قطر وجزء من المحيط (مو - الوسيط)

والقِطَاع : الجزء المقتطع من أى شىء ، ويقال : هذا خاص بالقطاع الصناعى ، أو بالقطاع الزراعى . مثلاً (مو - الوسيط) .

[ملاحظة : يبدو من دلالات قطاع أن من الممكن اعتبار قطاعات جمع لقطاع ، مثل رجالات]

٤- الصمائمات : فى اللغة : صمام القارورة وصمامتها : سدادةا .

وصمام الأمن أو الأمان (مجمع) وجمعه أصممة (الوسيط) .

٥- العطاءات : يقول المعاصرون : ستقام عمارة ، أو جسر فى مكان كذا ، ومقدم العطاءات إلى جهة كذا .

والعطاء فى اللغة : ما يعطى . وجمعه أعطية ، وجمع الجمع أعطيات ، وأعطيات الجند : أرزاقهم ، وأعطيات الملوك : هباتهم .

(قال الجوهري : هو اسم من الإعطاء وأصله عطاو بالواو ؛ لأنه من عطوت . . .)
إذا ألحقوا فيها الهاء فمنهم من يهزها بناء على الواحد ، فيقول : عطاءة ، ومنهم من يرددها إلى الأصل فيقول : عطاوة) .

٦- الضمانات : (فى اللغة : الضمان : الكفالة ، والالتزام) .

والضمانة : وثيقة يضمن بها الرجل صاحبه . . (محدثة - الوسيط)

٧- النشاطات : يقول المعاصرون : نشاطات الأطفال فى المدرسة .

وفى اللغة : نشط إليه وله ينشط نشاطاً .

والنشاط : ممارسة صادقة لعمل من الأعمال .

يقال : لفلان نشاط زراعى أو تجارى مثلاً (مج) .

ملاحظة (يرد أحياناً فى الاستعمال الحديث أنشطة ، جمعاً لنشاط)

٨- الخطابات : يقول المعاصرون : صندوق الخطابات .

والخطاب : الكلام - والرسالة (مجمع) .

- ٩- الجوابات : الجواب في اللغة رديد الكلام .
وما يكون رداً على سؤال ، أو دعوى ، أو رسالة ، أو اعتراض .
(جمع في التقديم على أجوبة وجوابات) .
- ١٠- الحسابات ، يقول المعاصرون : قلم الحسابات في الجامعة أو الوزارة
والحساب في اللغة : العدّ - والكثير الوافي .
وحسب المال ونحوه يحسبه حساباً وحساباً وحسبة وحسابة .
- ١١- الصراعات : يقول المعاصرون : بين الكتلتين الشرقية والغربية صراعات متنوعة
(ويقول المعاصرون على هذا الوزن : خلافات ولقاءات ونداءات) .
- ١٢- المعاشات : يقول المعاصرون : قلم المعاشات أو مصلحة المعاشات .
(وفي اللغة : عاش يعيش عيشاً ومعاشاً ومعيشة وعيشة ، والمعيش والمعيشة : مكسب
الإنسان الذي يعيش به ، والجمع معاش من غير همز (على قول الجمهور) . ومعاش
بالحمز إذا اعتبرت الميم أصلية) .
- والمعاش : المرتب الذي يتقاضاه من قضى مدة معينة في خدمة الحكومة بعد انقطاعه
عن العمل (مج) .
- (مما يرد في كلام المعاصرين على هذا الوزن : مجالات ومطارات) .
- ١٣- الجوازات ، يقول المعاصرون : جوازات السفر ، ومصلحة الجوازات والجنسية .
وفي اللغة : الجواز : الماء الذي يسقاه الزرع أو الماشية .
وما يعطاه المسافر من الماء ليجوز به الطريق .
وما يعطاه المسافر من كتاب يجوز به ولا يمنعه مانع (ج) أجوزة (الوسيط) .
- ١٤- البلاغات : يقول المعاصرون : يؤخذ من البلاغات الحربية التي صدرت عن
موقعة كلها

— ٧٠ —

وفي اللغة : البلاغ : ما يتوصل به إلى الغاية .

ويقال : في هذا الأمر بلاغ : كفاية .

والبلاغ : بيان يذاع في رسالة ونحوها (الوسيط) .

وأبلغه الشيء وإليه : أوصله إليه .

١٥ - الشعارات : يكثر دوران هذا الجمع على ألسنة المعاصرين في مجالات السياسة والمذاهب الاجتماعية ، يعنون بها جملة أو عبارة أو مبدأ مميزاً .

والشعار في اللغة : ما ولي جسد الإنسان دون ماسواه من الثياب ، وعلامة تميز بها دولة أو جماعة - وعبارة يتعارف بها القوم في الحرب أو السفر .

و (ج) أشعة - (الوسيط) .

سادساً - قرار اللجنة :

نرى اللجنة بإجماع أعضائها صحة جموع التأنيث السالبة التالية (الكثيرة الدوران في استعمال المعاصرين) :

(قرارات - بيانات - عطاءات - نشاطات - جوابات - جوازات - بلاغات - ضمانات
قطاعات - صهومات - خطابات - حسابات - صراعات - خلافات - لقاءات - نزاعات -
شعارات - مجالات - معاشات - قطارات) .

وذلك - في رأى أغلبية اللجنة - أخذاً بآراء بعض العلماء في إجازة جمع الاسم الرباعي المذكور ، اسماً كان أو صفة جمع تأنيث سالماً إذا لم يسمع له جمع تكسير ، وائتناساً بما ورد من شواهد مماثلة في الاستعمال القديم ، وتيسيراً للغة على المحدثين ، وإقراراً لواقع شائع يزيد في مرونة التعبير اللغوي ، دون خروج على أوضاع اللغة وأصولها المقررة .

وتذهب أقلية في اللجنة إلى أن الجموع المذكورة صحيحة ، على أساس أنها جموع قياسية ، لمفردات بناء التأنيث ، أو بناء المرة ، أو على أساس لمح الوصفية (لغير العاقل) في بعض مفرداتها .

رأى لغوى

في استعمال بعض الألفاظ المجموعة جمع مؤنث سالم (*)

يشيع اليوم استعمال كثير من المفردات العربية الصحيحة مجموعة جمع مؤنث سالم في الأساليب المتنوعة التي تجرى على الألسنة والأقلام ، وبعض هذه الجموع المؤنثة يقتضى توقفاً طبقاً للبيان التالى :

إطار وإطارات - صهام وصهامات - معاش ومعاشات - بلاغ وبلاغات - ضمان وضمانات - معجم ومعجمات - جزاء وجزاءات - طلب وطلبات - مفرد ومفردات - جواز وجوازاات - عطاء وعطاءات - نداء ونداءات - حساب وحسابات - غاز وغازات - نزاع ونزاعات - خطاب وخطابات - فراغ وفراغات - نشاط ونشاطات - خلاف وخلافات - قرار وقرارات - نطاق ونطاقات - خيال وخیالات - قطار وقطارات - سند وسندات - قطاع وقطاعات - شعار وشعارات - مجال ومجالات - صراع وصراعات .

اختلفت جمهرة المثقفين في الحكم على هذه الجموع - وأشباهاها - بالتخطئة أو التصويب ، ولم تنته كثرتهم إلى رأى جامع ، ثم تحرت لجنة الأصول بجمع اللغة العربية القاهري الأمر ، فأولته من الدراسة والتحصيص ما هو به وبها جدير ، وانتهت إلى قرار حاسم دونته في مذكراتها المعدة للعرض على المجلس الموقر .

والذى يعينى الآن أن أسجل رأى الخاص فى تلك الجموع - ونظائرها - ويتلخص فى نقط ست :

أولها - أن كثيراً من تلك الجموع ' صحيح لا مغمز فى جمعه ، ولا خلاف بين الأعضاء جميعاً فى تصويبه ، وفى العجب من التشكيك فيه ، وإنما الخلاف فى نوع الضابط اللغوى الذى قام عليه التصحيح والتصويب ، فهذا يعين ضابطاً ، وذلك يختار آخر

(*) بحث للأستاذ عباس حسن - عضو اللجنة .

وثالث يرتضى غيرهما ، وهذا النوع من الخلاف شكلي ، ولا أهمية له ، إذ لا يغير من النتيجة الموحدة شيئاً .

تلك النتيجة التي اجتمع عليها الأعضاء ، ولا يقتضى الوصول إليها ابتكار ضابط دخيل قد يثير جدلاً مرهقاً ، ليس له مدى .

ومن الأمثلة لهذه كل الألفاظ التي على يمينها علامة على شكل - فيما سبق .

ثانياً - أن بعض الجموع السالفة يفتقر إلى سند لغوي لا غنى عنه في التصويب ، ولست أعرف لهذا السند وجوداً حتى اليوم ، ومن نماذجه وصوره الألفاظ التي لا تجاورها العلامة (-) فيما سبق فهي مفتقرة فيما أرى إلى ما تعتمد عليه .

ثالثاً - إن الاعتماد في تصويبه - وفي التصويب عامة - على الشائعة التي تلوكتها بعض الألسنة ومضمونها : (أن ما لا يعقل يصح جمعه جمع مؤنث سالم) هو اعتماد على ملاحظة من قوة لغوية ، ولا نسب موصول بثقات العلماء المحققين ، بل على ما في الأخذ به فوضى لغوية تزيل الحواجز بين المذكر والمؤنث وتؤدي إلى خطأ وفساد المعنى ، ذلك أن الكائنات (على تعدد أنواعها ، واختلاف أشكالها) قسمان : عاقل ، وهذا يجمع جمع مذكر سالم^(١) ، وغير عاقل وهذا يجمع جمع مؤنث سالم اعتماداً على هذا النص الذي لا أساس له ولا صواب فيه ، وإلا فكيف جمعت عشرات الألفاظ الآتية جمع مذكر سالم مع أنها مما لا يعقل ؟ وهي : العقود العديدة ، مثل عشرين - ثلاثين - أربعين - خمسين . . . ، وكذلك : ثبة (بمعنى جماعة) وثبون - أرض وأرضون - علي وعليون - (أعالي الجنة) - عزة وعززون - عضة وعضون - سنة وسنون - وغير هذا كثير نصت عليه المراجع النحوية المستفيضة .

وشيء آخر ، هو أن الأخذ بذلك الضابط الموهوم يبيح لأصحابه أن يقولوا : (شمس وشمسات - وقمر وقمرات - قلم وقلمات - قلب وقلبات - معدن ومعدنات - استبرق واستبرقات . . . و . . . فهل يقول بهذا المحققون) ؟

رابعاً - لأعرف مسوغاً للجموع السالفة التي خلت من علامة التصويب ، فإن كان هناك من الضوابط السليمة الصحيحة ما لا أعرفه يصحح جمعها وجب أن نستعرضه هنا

(١) الوصف لكلمة « مذكر »

في لجنة الأصول وتتناوله بالتمحيص الأولى ، والدرس الأكمل ، كي نصل من وراء هذا كله إلى رأي جامع لا شبهة فيه ولا مغز ، ولا غنى لنا عن الرجوع إلى مصادره الأولى الأصيلة ؛ لنقرأه كاملاً فيها ، ونستلهم من السياق ودلالة الألفاظ ما لا نفهمه من النص المتزوع من مكانه المبتور من موطنه .

خامساً - هل في المأثور سماعاً ما يصلح للقياس عليه ؟ لا علم لي بكثرة - ولا قلة - واردة عن من يحتج بهم تصلح مقيساً عليها . وقد عرضت ألفاظ من المأثور تصلح لذلك في تقدير بعض الباحثين ، ولكن الأمر يقتضي دفعها ، والتوقف أمامها لسببين هامين :

أولهما : ما سبق بيانه في النقطة الرابعة التي قبل هذه مباشرة .

وثانيها : أن أكثرها لا ينهض دليلاً على الاستشهاد به ؛ لأنه مما يصح جمعه جمع مؤنث سالم بمراعاة ضابط لغوى قائم منذ العهود النحوية القديمة ، فهو مما يدخل تحت النقطة الأولى التي سبق إيضاحها .

سادساً - يتردد في إعلان الحاجة إلى استصدار تشريع لغوى جديد - تندرج تحته تلك الجموع الممنوعة وتظايرها ويصححها - : أنها جموع شائعة ، والحاجة إلى استعمالها ماسة ، فما المراد بالشيوع الذي يساق غفلاً من الإيضاح ، مغشى بالإيهام ؟ أهو الشيوع بين الخاصة الثقات ، وهؤلاء لا يخرجون عن الجادة اللغوية والصراط المستقيم الذي أوضح معالمه الأئمة ؟ أم هو الشيوع بين العامة ؟ وأي العامة هم ؟ وفي أي عصر ؟ وعامة أي إقليم في مصر ، والأقاليم عندنا واسعة التباين كما هو مشاهد ؟ ونحن في عصرنا الحاضر لا نكاد نفهم شيئاً مما شاع في العصور المصرية الماضية حتى القريبة منا . ونحن في المجمع نشغل أنفسنا بفهم المراد من ألفاظ شائعة عندهم ، لا نكاد نعرفها اليوم ، ولانفهمها حين ترد في مؤلفاتهم . هذا في عامة مصر ، فما الرأي في عامة السودان ، والجزائر ، وتونس ، والمغرب و . . . و . . . ؟ كيف السبيل ؟ وكيف نفهم عاميات هذه الشعوب المتباينة

والبلاد الشاسعة ؟ وكيف يمكن الحفاظ على التراث العربى ، واللخائر الأدبية ، وفهم الكتب السماوية ، والمراجع الدينية وغير الدينية ، إن لم يجتمع أهلها على دستور لغوى واحد ، وقانون فى التعبير لا فرقة فيه ، ولا تباين فى نواحيه ، وهذا عبء قام به أسلافنا المجاهدون فى ميدان اللغة والدين ، العاملون على توحيد الناطقين بالضاد ، الساهرون على موازرتهم ، ورفع الإصر عنهم بخير الوسائل ، وأقوى الأسباب ، وهو الحرص على اللغة ، والحفاظ على المدخور النافع منها بغير قصور ولا نقصير ، ووضع الضوابط الصحيحة التى لا إفراط فيها ولا تفريط .

أدلة القول بجمع ما لا يعقل جمع إناث^(*)

١ - يختلف الباحثون في جمع ما لا يعقل جمع إناث ، وذلك مثل : سندات ، وإطارات ، وجوازات ، جمعاً لسند وإطار وجواز .

ومرد الخلاف إلى أن النحاة يجعلون التأنيث سبيل جمع الصفة ، أما الاسم عند جمهرة النحاة فسبيله جمع التكسير .

٢ - وإذا نظرنا إلى المأثور من صحاح اللغة ، وجدنا عدداً من الأسماء مجموعة بالألف والتاء ، وهى المذكور غير عاقل ، منها الثلاثي ، ومنها الرباعي ، وقد وقفنا منها على قرابة أربع عشرة كلمة هى : إوانات ، وبوانات ، وثارات ، وجوابات ، وحسامات ، وخانات ، وخيالات ، وسجلات ، ومنزلات ، وجَوَزَات ، وحديدات ، وطاقات ، وهواعات ، وسلاحات ، جمعاً لإوان وبوان وثار وجواب وحسام وخان وخيال وسجل ومنزل وجوز وحديد وطاق ، وهواع ، وسلاح .

٣ - وإذا رجعنا إلى ما عرض له المجمع من كلمات على هذا الغرار ، ألفيناه قد عرضت له الكلمات الآتية ، فناقش فيها ، وأقر معظمها :

السندات - الإطارات - الوفورات - البيانات - النطاقات - الفراغات - الصمامات - الغازات .

٤ - وإذا رجعنا إلى آراء المجمعين في أمثال هذه الكلمات صادفنا في الدورة الرابعة قول الشيخ أحمد الإسكندري : إن هناك قوماً منهم (ابن عصفور) يجمعون المصادر وأسماء المصادر ، ويقول أصحاب هذا المذهب : إن كل مفرد لم يسمع له جمع تكسير فاجمعه بالألف والتاء ، ولا يقصرون قياسية هذا على الخماسى فصاعداً دون غيره .

وصادفنا كذلك في الدورة السادسة قول الشيخ عبد القادر المغربي في غضون المناقشة في إطارات وسندات : كل ما لا يعقل يجمع جمع تأنيث .

(*) بحث بقلم الاستاذ محمد شوقي أمين - خير لجنة الأصول .

٥ - وإذا رجعنا إلى أقوال أئمة النحاة في ذلك ، أمكن استخلاص مايتأتى :

أولاً - الباب الذى عقده سيبويه لما يجمع من المذكر بالتاء ، لأنه يصير إلى تأنيث إذا جمع ، فقد ذكر أن منه شيئاً لم يكسر على بناء من أبنية الجمع ، فجمع بالتاء ، وأنهم ربما جمعوه بالتاء وهم يكسرونه على بناء الجمع مثل بوانات وبون في جمع بوان . (ج ٢ ص ١٩٨) .

ثانياً - قول ابن الأنبارى إن جمع غير الناس بمنزلة جمع المرأة من الناس ، تقول فيه منزل ومنزلات ، ومصل ومصليات ، وقد ساق « الفيومى » في (المصباح) هذا النص في تعليل جمع ابن عرس على بنات عرس ، أى لتعليل جمع اسم للمذكر غير عاقل جمع تأنيث ، وذلك في مادة « بنو » من هذا المعجم .

ثالثاً - قول « الزمخشري » إن المذكر الذى لم يكسر يجمع بالالف والتاء ، وقد قالوا بوانات مع قولهم بون ، وتعليق « ابن يعيش » على ذلك بأن هذه الأسماء لما لم يدخلها التكسير وكانت قد تصير إلى تأنيث الجمع تخيلوا فيها التأنيث فجمعوها بالالف والتاء على حد ما فيه تاء التأنيث . وقالوا : بوانات مع قولهم : بون ، فجمعوه بالالف والتاء مع أنهم كسروه ، وذلك قليل . (ج ٥ ص ٨٥)

رابعاً - قول « الفراء » : إن اسم مالا يعقل مطرد خماسياً فصاعداً كان أو غيره ، نحو اصطبلات وحمامات ، ويوافقه على ذلك بعض المغاربة ، وقد عقب عليه « الدمامينى » في شرحه للتسهيل بأن التصحيح بالالف والتاء ليس مطرداً فى اسم مالا يعقل (ص ٣٥٠ من المخطوطة المصورة) وذلك فيما اطلع عليه الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى .

خامساً - ذهاب « ابن عصفور » إلى جواز قياس جمع المؤنث من المؤنث والمذكر - الذى لم يكسر - اسماً كان أو صفة كحمامات وسجلات . فإن كسر امتنع قياساً . وقد نقل ذلك السيوطى فى الهمع (ج ١ ص ٢٢)

سادساً : قول « ابن جنى » إن جمع يوق على بوقات يعضده القياس ، إذ له نظائر كثيرة مثل : جواب وجوابات ، وهو كثير فى جمع مالا يعقل من المذكر . (كما فى شرح المعبرى لديوان المتنبي) .

سابعاً - قول « الرضى » فى شرح الشافية فيما يجمع بالآلف والتاء من المذكرات التى لم تجمع جمع تكسير ، وقد جاء فى بعض الأسماء المذكورة ذلك مع التفسير نحو بوانات فى بوان . (ج ٢ ص ٢٠٧)

ثامناً - قول « الكندى » : « وخيالات يجوز أن يكون جمع خيال ، وهو انقياس فى جمع مالا يعقل ، وقد نقل ذلك « الخفاجى » فى شرح درة الغواص للحزيرى .

تاسعاً - تعليل « سيبويه » لجمع جزور ، وهو اسم مذكر ، على جزائر ، وهى صيغة جمع للتأنيث ، بأنه لما لم يكن من الآدميين صار فى الجمع كالمؤنث ، شبهوه بالذنوب والذنائب ، كما كسروا الحائط على حوائط . (الكتاب ج ٢ ص ٢٠٩)^(١)

٦ - وبالموازنة بين هذه الأقوال يتجلى لنا ما يأتى :

أولاً - فريق كبير من النحاة يجيزون جمع التأنيث للمذكر غير العاقل إذا لم يسمع له جمع تكسير ، ومنهم : سيبويه ، والزمخشري ، وابن عصفور ، والرضى .

ثانياً - فريق آخرون يطلقون الجواز ، فيجعلون جمع غير الناس بمنزلة جمع المرأة ، أو يقولون باطراد جمع التأنيث فى اسم مالا يعقل ، أو يقولون بأن القياس يعضده ، وله نظائر كثيرة ، وهو كثير فى جمع مالا يعقل من المذكر ، أو يقولون بأنه القياس فيما لا يعقل . وهؤلاء هم على الترتيب : ابن الأنبارى ، والفراء ، وابن جنى ، والكندى ، والأزهري .

ثالثاً - يلاحظ أن الفريق الأول القائل بالجواز فيما لم يسمع له جمع تكسير ، لم يفتهم التنويه بأن السماع ورد بأسماء مجموعة بالآلف والتاء مع وروده بهذه الأسماء مجموعة جمع تكسير . ومنهم : سيبويه ، والزمخشري ، وابن يعيش ، والرضى .

رابعاً - قول « سيبويه » فى تعليل جمع جزور للمذكر على جزائر وهو جمع للمؤنثات ، بأنه لما لم يكن من الآدميين صار فى الجمع كالمؤنث ، يوحى بأن من خصائص اللغة إنزال غير الناس منزلة جمع المرأة من الناس ، فى جمعه جمع تأنيث . كما هى عبارة « ابن الأنبارى » التى أسلفنا ذكرها وما نقله صاحب اللسان عن الأزهري فى مادة نعش ، ويشهد

(١) ويضاف إلى ذلك قول الأزهري : « يؤنثون جمع ما خلا الآدميين » انظر مادة نعش فى اللسان ..

لذلك أيضا تعليل سببويه لجمع حائط على حوائط ، فإن هذا الجمع لتفاعلة المؤنثة ، وقد جمع على صيغته ما كان للمذكر غير عاقل قياسا ، فكأن ذلك لإنزال غير العاقل منزلة المؤنث في الجمع :

٧- ومراعاة لهذا ، يسهل المجمع أن يجيز جموع التانيث السالبة التي شاع استعمالها ،

وهي :

١ - إطارات	١٠ - شعارات	١٩ - قطارات
٢ - بلاغات	١١ - صراعات	٢٠ - قطاعات
٣ - جزاءات	١٢ - صهومات	٢١ - مجالات
٤ - جوازات	١٣ - ضمانات	٢٢ - معاشات
٥ - حسابات	١٤ - طلبات	٢٣ - معجمات
٦ - خطابات	١٥ - عطاءات	٢٤ - مفردات
٧ - خلافات	١٦ - غازات	٢٥ - نداءات
٨ - خيالات	١٨ - قرارات	٢٦ - نشاطات
٩ - سندات	١٧ - فراغات	٢٧ - نطاقات

٨ - جمع "كيلو متر" وتمييزه باعتباره كلمة واحدة

« الكلمات العربية تبقى كما هي ، وتجمع جمع مؤنث سالما ، مثل : مارستان ومارشانات .. وكيلاو متر من هذا الباب . وعلى ذلك يصح جمعه جمع مؤنث سالما على كيلو مترات .. كما يصح تمييزه على نحو تمييز الكلمات العربية . فيقال : سرت سبعة كيلو مترات ، وسرت عشرين كيلو مترا »

• صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة السادسة والثلاثين ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :
١ - في الجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين نوقش في المؤتمر جمع « كيلو متر » وتمييزه ، فاحيل موضوعه إلى لجنة الأصول .

٢ - ولما عرض الموضوع على اللجنة أبان الأستاذ عباس حسن أن « كيلو متر » ليست كلمة واحدة - فإن العربية لاتعرف مثل هذا التركيب ، فإن كلا من « كيلو متر » كلمة مستقلة ، وعلى فرض اعتبارها كلمة واحدة فإنها لاتتجمع جمع تأنيث ، ولا يقال بأن ذلك تركيب مزجي ، فشرطه أن يتخلل كل جزء فيه عن معناه ، فيجب أن نتجمع كيلو على كيلوات ، وفي تمييزه نتبع ماتقفى به قواعد التمييز .

٣ - عارض الرأي الدكتور محمد مهدى علام بأن « كيلو متر » كلمة واحدة في اللغات ، معناها ما يستفاد من جزأها معا ، وفيما عرض على اللجنة أننا لم نعرب كيلو بمعنى ألف ، فلا نقول : الجنود كيلو أى ألف . ولكننا عربنا كيلو متر بمعنى مستفاد من الجزأين ، وهو ألف متر ، ومن المركبات على هذا النحو بستان وأبزن ، وفلسفة وكل منها مركب من كلمتين في الأصل .

٤ - ومرض الأستاذ محمد شوقي أمين على اللجنة بعض كلمات من المعرب الذى أصله كلمتان ، فن ذلك : المارستان ، المرزبان ، الميزاب ، المبروز ، والنائى نرم ، البستان ، والأبزن ، والفلسفة .

٥ - وفى أثناء نظر اللجنة للموضوع قدم الأستاذ عباس حسن مذكرة أوضح فيها رأيه وعرضه ، وطلب احتفاظه برأيه فى أن « كيلو متر » ليست كلمة واحدة ، فلا يمكن اعتبارها كذلك ، ولا يمكن لو اعتبرناها كلمة واحدة - أن تتجمع جمع تأنيث ، إلا فى مثل بضعة كيلو مترات ، فإن بضعة إذا لم يعرف لمميزها جمع تكسير ، فيكون تمييزها جمع مؤنث .

٦ - وبعد المناقشة انتهى رأى اللجنة إلى ما يأتى :

« العرب تنقل المركبات قديما على ضربين :

الأول : تخلط المركبات فيه خلطا ، فتستعملها استعمال المفردات البحتة ، ومن ذلك البستان ، والأبزن ، والفلسفة .
والآخر : تنقله وتجمعه مركبا ، وتخصه باسم خاص وهو المركب المزجى ، وغالبا ما يكون ذلك فى الأعلام .
واعتمادا على هذا رأت اللجنة أن كيلو مترا ما يصح نقله واعتباره كلمة واحدة ، ومن ذلك يصح جمعه جمع مؤنث سالما على كيلو مترات ، كما يصح تمييزه على نحو تمييز الكلمات العربية ، فيقال : سرت سبعة كيلو مترات ، وسرت عشرين كيلو مترا »

٧ - ومع هذا مذكرة الأستاذ عباس حسن وعنوانها :

« رأى فى مثل :

١ - ويساوى خمسة عشر كيلو مترا ، ٢ - ويساوى بضعة كيلو مترات » .

٧ - رأى فى مثل

(١) ٠٠٠ ويساوى بالمقادير الحديثة : خمسة عشر كيلو مترا (*)

(٢) ويساوى بالمقادير الحديثة : بضعة كيلو مترات

ورد التركيبان السالفان فى بعض المذكرات المقدمة للمجمع ، فترى فى قبول صياغتهما على هذا النسق ، رغبة فى التحقق من صحتها ، وخلوهما من الشوائب التى قد تعترضهما ، وأحالهما على لجنة الأصول لتنفيذ هذه الرغبة ورأى فىهما يتلخص فيما يلى :

(١) التركيب الأول (. . خمسة عشر كيلو مترا) :

لا سبيل للحكم عليه بالصحة أو بالخطأ إلا بعد معرفة واضحة للفظ «كيلو متر» أهو كلمة واحدة ، أم هو مركب ؟ فإن كان مركباً فمن أى أنواع التركيب ؟ علماً بأن هذا اللفظ دخيل حديثاً ؛ فليس بعربى أصيل ولا بمعرب قديم . فأما أنه مفرد فأمر تأباه الضوابط والأصول العربية ، فلست أعرف لفظاً عربياً ذا شطرين يعامل معاملة الكلمة الواحدة ، إلا بشرط أساسى هو أن يفقد كل شطر معناه السابق ويلغى إلغاء تاماً ، سواء أدخل بعد ذلك فى قسم المركبات المزدوجة (كسيبويه - معد يكرم) أم لم يدخل (مثل : بستان) وهذا الشرط الأساسى لم يتحقق فى التركيب المعروض ، لا حتفاظ كل جزء من جزأيه بمعناه السابق قبل الإدماج . والنتيجة الحتمية لهذا أنه لا يصح اعتباره مفرداً ، ولا مركباً مزجياً .

وما يقال من أنه فى اللغة الأجنبية المأخوذ عنها معتبر كلمة واحدة ، مدفوع بأن الشطرين غير متلازمين ؛ إذ يقال عندهم كيلو جرام - كيلو متر - كيلو وات إلى غير هذا مما يقطع بغير التلازم .

ولو فرضنا أن هذا التلازم صحيح - وهو فى الواقع غير صحيح - لوجب أن نضع نصب عيوننا وصف هذا الأسلوب وحالته من ناحية أنه دخيل نريد أن نطبق عليه الأحكام

(ب) مذكرة بقلم الأستاذ عباس حسن - عضو اللجنة .

التي تسرى على أمثاله من الألفاظ. الأعجمية التي يراد إدخالها في العربية ، وهذه الأحكام توجب اعتباره مركباً إضافياً ليس غير .

لا يقال : إننا سندخله في العربية باعتباره مركباً مزجياً نتناسى مع تركيبه مايدل عليه كل جزء من جزأيه من معنى سابق . . . لا يقال هذا مطلقاً ، لما في الأخذه من إلغاء المركب المزجى إلغاء نهائياً ؛ إذ يتيسر لكل من شاء أن يأخذ بهذا الاعتبار الذي تفوت به حكمة وجود المركب المزجى وفائدته ، وما يختص له من أحكام لغوية لها أثرها البالغ في المعنى وتأديته .

شيء آخر ، على أي اعتبار من الاعتبارات المختلفة يصح تنوين « متراً » في التركيب السالف مع قيام العلمية والعجمة فيه . ؟ لا أعرف وجها لهذا التنوين مطلقاً .

(ب) التركيب الثاني (. بضعة كيلو مترات) :

على أي أساس يجمع التركيب السالف جمع مؤنث سالم ؟ أي : من أي الأنواع القياسية التي تجمع هذا الجمع ؟

إن اعتباره كلمة واحدة - كما يقال - يحول دون ذلك . لكنه قد يجمع على أساس أن كلمة بضعة من الكلمات التي لها حكم الأعداد المفردة المضافة ، فتحتاج لتمييز يكون جمع قلة مجروراً ؛ ولا مانع أن يكون تمييزها جمع مؤنث سالم ، وهذا التمييز يحتاج لتمييز مفرد مجرور .

الباب الثالث

في بعض أحكام النسب

- ١ - النسب إلى فعيل وفعيلة .
- ٢ - النسب إلى جمع المؤنث السالم .
- ٣ - النسب إلى كيمياء .

١ - جواز حذف الياء وإثباتها في النسب إلى فعيل

بفتح الفاء وضمها ، مذكرة ومؤنثة في الأعلام وفي غير الأعلام

الأصل في النسب عامة الإبقاء على صيغة الكلمة ، ومراعاة هذا الأصل تقتضى أن يكون النسب إلى فعيل - بفتح الفاء وضمها ، مذكرة ومؤنثة - بغير حذف شيء لإثبات التأنيث في المونث ، ولكن العرب لم يجزوا على هذا الأصل في المشهور من أعلام القبائل والبلدان ، ومن طالب بحذف الياء من النحاة استنبط القاعدة مماورد من الأعلام المشهورة . يضاف إلى ذلك أنه لم يتبين من الأمثلة المسموعة أنهم احتاجوا في هذه الصيغة إلى النسب إلى غير الأعلام من النكرات وأسماء المعاني إلا في الندرة ؛ على أن من هذا النادر ماورد

* صدر القرار بالجلسة التامة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

- المسألة الرابعة من بحث الأستاذ عبد الحميد حسن المعنون : « مسائل نحوية ولغوية تتطلب النظر » المقدم إلى مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين - مسألة النسب إلى فعيلة بفتح فكسروا إلى فعيلة بضم الفاء وفتح العين وقاعدة حذف الياء في النسب إليهما . وقد اقترح إبقاء الصيغة على حالها من غير حذف مع المحافظة على ماورد عن العرب النسب إليه بالحذف .
- وكان الأمير مصطفى الشهابي قد عرض على مؤتمر الدورة الثامنة والعشرين بحثاً له بعنوان ملا حظات لغوية واصطلاحية تناول فيها النسب إلى فعيلة ، وطالب بإثبات الياء في غير المشهور من الأعلام .

- وكان الأب أنستاس ماري الكرمل قد نشر - في مقتطف يولية سنة ١٩٣٥ - تمقيها على مجلة المجمع جاء فيه ذكر النسب إلى فعيلة وأنه لا ينسب إليها بحذف الياء في النكرات والأعلام غير المشهورة . وأورد الباحث شواهد لأعلام غير مشهورة نسب إليها بإثبات الياء واستخلص من ذلك أن من وضع قاعدة نسب إلى فعيلة وفعيل لم يستقر ما جاء من هذا القبيل ، وأشار في بحثه إلى نص لا بن قتيبة في أدب الكاتب يقرر أن النسب إلى فعيل المصغر بالهاء بحذف الياء إذا كان الاسم مشهوراً وكذلك النسب إلى فعيل وفعيلة غير مصغر لا يحذف منهما الياء إن لم يكن العلم مشهوراً .

- وقد نظرت اللجنة في المسألة ، وكان مما دار من آراء فيها ما يأتي : -

* الأصل في النسب إبقاء الياء وقد ورد عن العرب حذف الياء في مشهور أسماء القبائل والبلدان ، وعلى هذا يجاز إبقاء الياء فيما لم يسمع عن العرب حذف يائه .

* عرض الأستاذ محمد خلف الله أحمد أنه راجع كتاب عجالة المبتدى وفيه أعلام أهل الحديث فوجد أعلاماً منسوبة إلى فعيل بالفتح والضم وفعيلة بالفتح والضم واستخلص أن حذف الياء في فعيل بالفتح والضم ٢٥٪ وفي فعيلة بالفتح والضم ٧٥٪ .

* لوحظ أن المذكور أعلام قبائل وبلدان وأما النكرات كطبيعة وبدية ونحوهما فيبدو أن العرب لم ينسبوا كثيراً إليها ، ولذلك قلت أمثلتها ، بل إن كلمة طبيعة وردت منسوبة بالياء في المصباح في المادة « جبل » وكلمة سليقة وردت منسوبة كذلك بالياء في « اللسان » وفي مروي من الشعر لوحظ أن الخروج على الأصل بحذف الياء أريد التخفيف في المشهور من الأعلام لأنه لا يهدف لاتضح مع الله لشهرته .

بالإبقاء على الياء ، ففيل «سليق» في النسب إلى «سليقة» ، وتستظهر اللجنة
مما سبق بيانه ما يأتي :

ورد السماع بحذف الياء وإثباتها في النسب إلى فعيل - بفتح الفاء وضمها ، مذكرة
مؤنثة ، في الأعلام وفي غير الأعلام ، ولهذا يجاز الحذف والإثبات .

-
- يمكن أن يستفاد مما دار حول الموضوع أن ما ليس من الأعلام ينسب إليه بإبقاء الياء جريا على الأصل في النسب ويجوز الحذف ، وغير المشهور من الأعلام ينسب إليه بإبقاء الياء ، أعذا برأى ابن قتيبة واستثناسا بما ورد من أمثلة الأعلام المنسوبة بغير الحذف ، وما ورد عن العرب منسوباً بحذف الياء يبق على ما ورد السماع به ويلتزم .
 - لوحظ أن النسب بحذف الياء في بعض أسماء اللوات أو المعاني يجعل صيغة الاسم منكراً ، ويفقده معاملة .
 - طلب الأستاذ عطيه الصوالحي تسجيل ما جاء في كتاب « سيبويه » ج ٢ ص ٧١ (باب ما حذف الواو والياء فيه قياس) : « تركوا التغيير في مثل حنيفة ، وهذا قليل خبيث »
 - لخص الأستاذ عباس حسن رأيه في أن التكرات لا يحذف منها شيء ، لأن علة الحذف القياس على المسموع ، مع أن المسموع مقصور على المشهور من الأعلام ، بل إن العرب لم تلتزم فيه الحذف ، وما ليس من الأعلام المشهورة يجب فيه إثبات الياء إذ لا سند له من المسموع ، وما سمع عن العرب بالحذف يجوز فيه الأمران عملاً برأى بعض الأئمة الذين نصوا على جواز تطبيق المطرد على المسموع للتيسير .
 - عرض الأستاذ عبد الحميد حسن مذكرة فيها تكملة لما ورد في بحثه .

النسب إلى فَعِيلَةٍ وفُعَيْلَةٍ^(*)

يذكر علماء الصرف أن النسب إلى فَعِيلَةٍ - بفتح الفاء - وفُعَيْلَةٍ - بضمها - يجب فيه حذف الياء وفتح ما قبلها . ويعلمون لذلك بأن النسب يستلزم إضافة ياء - مشددة أو كسر ما قبلها ، فيجتمع بذلك - مع ياء فعيلة وفعيلة المكسور ما قبلها - ثقل مرجعه إلى أن الكسر مع الياء يستولى على أكثر حروف الكلمة .

وإننا نلاحظ أن هذا الثقل إنما يتحقق في « فَعِيلَةٍ » بفتح الفاء لا في « فُعَيْلَةٍ » بضمها ، وهم مع ذلك يسوون بين الصيغتين في الحذف .

وقد فعلوا شيئاً من ذلك في النسب إلى الثلاثي المكسور الوسط في مثل : نَمِرٌ ودُئِلَ وإِبِلٌ ، ففتحوا الحرف الثاني حتى لا يجمع الثقل بسبب توالي كسرتين قبل ياء النسب .

على أنهم لم يذهبوا في النسب إلى فَعِيلٍ - بفتح الفاء إلى الاعتداد بهذا الثقل ، بل تركوا الصيغة من غير حذف ، مع أنه ليس هناك فرق بينها وبين فَعِيلَةٍ بفتح الفاء في الصورة النهائية بعد النسب من حيث توالي الثقل الذي يشيرون إليه .

والذي قالوه في النسب إلى « فَعِيلٍ » و « فُعَيْلٍ » بفتح الفاء أو ضمها هو أن فيه ثلاثة أقوال :

الأول - وهو مذهب سيبويه وجمهور النحاة - : أن قياس النسب إلى فَعِيلٍ ، كأَمِيرٍ وفُعَيْلٍ ، كهَذِيلٍ بقاء الياء فيهما .

الثاني - وهو مذهب المبرِّد - : أنك مخير بين حذف الياء وبقائها قياساً مُطَرِّداً .

الثالث - مذهب السيرافي ، وهو : أنك مخير في « فَعِيلٍ » بضم الفاء بين إثبات الياء وحذفها ، فأما في « فَعِيلٍ » بفتح الفاء فليس لك إلا إثبات الياء .

(*) بحث بقلم الأستاذ عباس حس - عضو اللجنة .

ومن لهذا نرى أن التعليل بالاستثقال ليس سبباً قوياً من الوجهة الصوتية ، وقد ذهب الرضى فى شرح الشافية إلى تعليل آخر للحذف فى « فَعِيلَة » بفتح الفاء ، وعدم الحذف فى « فَعِيلٍ » بفتحها ، وهو « أنه لما لم يحذف فى المذكر (فَعِيلٍ) حرف لم يحذف حرف المذكر أيضاً ، ولما حذفت التاء فى المؤنث ، كما هو مطرد فى جميع باب النسب صار باب الحذف مفتوحاً ، فحذف حرف اللين أيضاً ، إذ الحذف يذكر بالحذف ، فحصل به مع التخفيف الفرق بين المذكر والمؤنث ، وكذا ينبغى أن يكون : أى يحذف للفرق بين المذكر والمؤنث ، لأن المذكر أول ، وإنما حصل الالتباس بينهما لما وصلوا إلى المؤنث ففصلوا بينهما بتخفيف الثقل الذى كانوا اغتفروه فى المذكر وتناسوه هناك » (راجع الشافية لابن الحاجب ج ٢) .

وهذا التعليل ليس بالوجيه ، ففيه تفرقة من غير مُسَوِّغ .

ومن هذا القبيل فى التعليل غير الوجيه أنهم يغتفرون توالى الثقل فى الكلمات الزائدة على ثلاثة أحرف فلا يستنكرونه ، ويقولون فى سبب ذلك أنها لم تكن فى أصل الوضع مبنية على الخفة ، فمن ثم يقولون تغلبى ومغربى ومدحرجى بالكسر .

ويتبين من ذلك أن التعليقات التى ذكرها علماء الصرف لاتصاح سنداً قوياً للقاعدة التى وصلوا إليها فى النسب إلى فَعِيلَة وفَعِيلَة بالحذف ، وليس ماوصلوا إليه تعبيراً صحيحاً عما اتبعه العرب فى النسب .

فإن العرب لم تكن لهم خطة ثابتة فى النسب إلى كثير من الكلمات ، وغاية ما حرصوا عليه ألا يقع فى معالم الكلمة المنسوب إليها وفى بنيتها انحراف جارف ينجم عنه أن السامع يفضل عن الاهتداء إلى صيغتها الصحيحة .

وعلى ذلك نرى لهم أمثلة من الشذوذ فى باب النسب مثل :

بَحْرَانِي : فى النسب إلى البحرين — نَهْرَانِي : فى النسب إلى النهرين .

رُؤَاسِي : فى النسب إلى العظيم الرأس — وكذلك : رَقَبَانِي — وشَعْرَانِي .

وصنَعَانِي : فى النسب إلى صنعاء — وبَهْرَانِي : فى النسب إلى بهراء .

وربَّعِيّ : في النسب إلى الربيع - وخَرْفِيّ أو خَرْفِيّ (بفتح الراء أو سكونها) : في النسب إلى الخريف .

وبِصْرِيّ ، بكسر الباء : في النسب إلى البصرة - وسُهْلِيّ بالضم : في النسب إلى السهل .

وشَّام ، يمان ، تهام ، في النسب إلى : الشام ، واليمن ، وتهامة .
إلى غير ذلك وهو كثير .

ويمكن من خلال كل هذا أن نقول : إن العرب في النسب قد تصرفوا في طائفة من الكلمات فخرجوا بها عن الكلمة المنسوب إليها ، استناداً إلى أن شهرة الكلمة تحفظ لها صيغتها وتدل على أصلها ، أو أنهم أرادوا أن يفرقوا بين الصيغ ليتجنبوا الاشتباه الذي لا يهدى إلى حقيقة الكلمة المنسوب إليها .

ومن هذا يظهر أنَّ الأصل في النسب هو المحافظة على الصيغة الأصلية للكلمة المنسوب إليها وأن مخالفة ذلك إنما تكون عند شهرة الكلمة المنسوب إليها فلا تكون هناك مظنة للضلال .

ويعزز هذه الفكرة ما قاله ابن قتيبة في كتابه «أدب الكاتب» وهو :

«وإذا نسبت إلى اسم مصغر ، كانت فيه الهاء أو لم تكن ، وكان مشهوراً ألقيت الياء منه ، تقول في جُهَيْنَة ومُزَيْنَة جُهَيْيٍّ ومُزَيْنِيٍّ ، وفي قُرَيْشٍ قُرَيْشِيٍّ ، وفي هُذَيْلٍ هُذَيْلِيٍّ ، وفي سُلَيْمٍ سُلَيْمِيٍّ . وهذا هو القياس إلا ما أشدوا .

وكذلك إذا نسبت إلى «فَعِيل» و «فَعِيلَة» من أسماء القبائل والبلدان - وكان مشهوراً ، ألقيت منه الياء ، مثل : ربيعة وبَجِيلَة ، تقول : رَبَّعِيّ وبَجِلِيٍّ ، وحنيفة حَنْفِيّ وثَقِيف ثَقَفِيّ وعَتِيك عَتِكِيٍّ . وإن لم يكن مشهوراً لم تحذف الياء في الأول ولا في الثاني» .

وبناء على ذلك نستطيع أن نقترح أن تكون قاعدة النسب إلى فَعِيلَة وفَعِيلَة - كمايلي :

ينسب إلى فَعِيلَة وفَعِيلَة من غير تغيير إلا بحذف التاء الأخيرة ، أما ما ورد عن العرب مما هو منسوب إلى أسماء البلدان والقبائل بحذف الياء ، وجعل الكسرة فتحة فلنا ، نحفظه ولا نقيس عليه .

٢ - جواز النسب إلى جمع المؤنث السالم في الأعلام وما يجرى مجراها دون حذف الألف والتاء

« يقبل من الكلمات ما شاع منسوباً إليه على لفظه من الأعلام المجموعة جمع مؤنث سالماً دون حذف الألف والتاء ، مثل السادات في النسبة إلى من اسمه السادات . وعطيات في النسبة إلى من اسمها عطيات . وكذلك ما يجرى مجرى الأعلام من أسماء

صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الأربعين، وبالجلسة الثلاثين - من جلسات المجلس - في قس الدورة، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

- عرض خبير اللجنة الأستاذ محمد شوقي أمين أن الاستعمال الحديث يأخذ باستبقاء تاء التأنيث في المفرد أو الألف والتاء في جمع المؤنث عند النسب ، كما في النسب إلى الحياة أو الأداة ، فيقال : حيات وأدات . وكما في النسب إلى آلات وطبقات وساعات ، فيقال : آلات وطبقات وساعات . وقدم مذكرة في ذلك توضح موقف الجميع ، ورأى الغويين في النسب إلى ما فيه تاء التأنيث .

- وقدم الأستاذ عباس حسن مذكرة أوجب فيها حذف تاء التأنيث عند النسب بالتفصيل الموضح فيها ، وأما جمع المؤنث السالم فارتضى فيه إذا كان علماً أن تبقى ألفه وتاءه عند النسب ، بإعطائه حكم الجامد ، وإن كان مشتقاً . مستنداً في ذلك إلى قول صاحب الجمع : « إن حروف العلم صارت بالعامية لازمة للكلمة » وإلى أن اللمس عيب يجب توقيه . وحذف الألف والتاء يقع فيه .

- وذكر الأستاذ محمد شوقي أمين - الخبير - أنه لم يفهم من نص « الجمع » جواز إبقاء الألف والتاء في العلم إذا كان على صيغة جمع المؤنث ، فإن النحاة ومنهم صاحب الجمع يجمعون في باب النسب على أحكام لا يستفاد منها راحة أو ضمتنا جواز إبقاء الألف والتاء عند النسب إلى العلم بصيغة جمع المؤنث ولو صح مفهوم النص على غير هذه الأحكام لكان كل علم مستحقاً لاستبقاء حروفه عند النسب سواء أكان مفرداً أم جمعاً أم مركباً على اختلاف أنواع التركيب . وأضاف الخبير مثلاً هو (عرفات) ؛ لقد قال الجوهري « إنه لما سمي به ترك على حاله كما يترك مسلمون على حاله إذا سمي به ، كما في « الصحاح » ونحو ذلك في قاموس الفيروز أباي » ، ولكن القول بتركه على حاله لم يمنع صاحب القاموس أن يقول : والنسبة إليه عرف .

- ولاحظ الأستاذ محمد خلف الله أحد أعضاء اللجنة : أن « الساعات » مثلاً يكتب العلمية بعد دخول ياء النسب ، أما لفظ « الساعات » فليس يعلم ولا صفة ، وعلى هذا لا يجوز أن يقال : ساعات ، وهذا بخلاف « السادات » علماً ، فإن علميته سابقة على النسب إليه ، ولذلك يجوز على توجيه الأستاذ عباس حسن أن يقال : سادات ، لأنه نسبة إلى علم ، وطوعاً لهذا لا يقال مثلاً : عجلاق . لأن العجلات ليست علماً .

- وعقب الأستاذ عباس حسن بأنه : يمكن إلحاق أسماء الأجناس والحرف بالأعلام ، وعلى هذا تكون العجلات اسم جنس ، فيعتبر علماً ينسب إليه على لفظه .

- ورأى الأستاذ زكي المهندس أن يقتصر في قبول الكلمات منسوبة إليها على لفظها على ما هو شائع لاملحد

- ٩١ -

الأجناس والجِرفِ والمصطلحات ، مما يدل على معين ، مثل الساعاتى ، والآلاتى ، وذلك فراراً من اللبس إذا حذفت الألف والتاء عند النسب ، واستثناساً بما فى «الهمع» من قوله : إن حروف العلم صارت بالعلمية لازمة للكلمة ، لأن العلمية تسجل الاسم وتحدوه من أن يزداد فيه وينقص .

ومع هذا مذكرتان :

- ١ - مذكرة الأستاذ عباس حسن فى حكم النسب إلى مافيه التاء ، أو جنح المؤنث السالم .
- ٢ - مذكرة الأستاذ محمد شوق أمين فى النسب إلى مافيه تاء التأنيث .

في أحكام النسب (*)

(١) حكم النسب إلى المختوم بالتاء الزائدة للتأنيث :

- ١ - يجب حذف هذه التاء عند النسب إليه ، ولا أعرف في هذا حكما آخر .
٢ - تزداد بعد النسب هذه التاء للدلالة على التأنيث ولا تزداد في المذكر .

(ب) حكم النسب إلى جمع المؤنث السالم الأصيل .

- ١- إن كان هذا الجمع باقيا على جمعيته (أى لم ينقل إلى العلمية) وليس وصفا ونحوه وجب النسب إلى مفردة فى جميع الحالات نحو : وردة ، ثمرة ، زينب عائشة ، سرادق . . . والجمع : وردات - تمرات - زينبات - عائشات - سرادقات : والنسب هو : وردى - زينبى - عائشى - تمرى - سرادقى بالنسب إلى مفردة .

- ٢- إن كان هذا الجمع مسمى به (بأن صار علما) وجب حذف علامة الجمع والنسب إلى الباقي بعد حذف الألف والتاء ، ولا ينسب إلى مفردة . فليس بين هذه الحالة وسابقتها فرق إلا في مثل النسب إلى وردة ، وتمرة . . مما تحرك ثانيه الساكن لأجل الجمع .

- ٣- إن كان هذا الجمع وصفا أو اسما جامدا ، والثاني فيهما ساكن وألف الجمع رابعة نحو . . . ضخامات ، وصعبات ، وهندات (والمفرد : ضخمة ، صعبة ، هند) جاز عند النسب حذف علامة الجمع بحرفيها (الألف والتاء) وجاز الاختصار على حذف التاء وحدها مع قلب الألف واواً فيقال في النسب : ضخمي - أو ضخموي - صعبى أو صعبوى - هندى أو هندوى . ويصح زيادة ألف فاصلة قبل هذه الواو : فيقال : ضخماوى...

(ج) تطبيقاً على ما سلف كيف ننسب للأعلام الآتية الشائعة في عصرنا ، مثل :

- سادات - عطیات - علیات - عرفات - سماعات - جمالات - زینات - غزالات -
صبايات - مرات - شربات - وردات - خانات - عزیزات - جامات - ثمرات - تحیات
عقیبات - آذرعات - جنات ؟

(*) مذكرة للأستاذ عباس حسن - عضو المجمع .

١- لاشك أن الحكم القديم الذي يجب تطبيقه عند النسب إلى هذه الجموع هو الحكم
الثالث السالف .

٢- ولا شك كذلك أن تطبيق ذلك الحكم يؤدي إلى لبس محقق وإلى غموض
معنوي يجب القرار منه ، فما عسى أن نصنع ولم أجد بين جمهرة النحاة من تصدى لتذليل
هذه الصعوبة الكثود ؟

والوسيلة إلى التغلب على هذه العقبة تنحصر في النسب إلى كل لفظة على صيغتها
وصورتها الحالية ، بدون إدخال تغيير عليها في الحركات أو الحروف ، والاعتماد
على هذا الرأي قائم على الضابطين الهامين اللذين يرددهما النحاة كثيراً :

وأولهما : أن العلمية تفرض الجمود على العلم في كل حالاته ، وتخضعه لأحكام
الجامد ، ولو كان هذا العلم في أصله مشتقاً ، وفيما يلي أحد النصوص الحرفية التي
تضمنتها المراجع النحوية ، وهو منقول عن « الهمع » ج ١ ص ٤٥ الباب الخامس
الخاص بجمع المذكر السالم - وفيه يقول عن حروف العلم : إنها : (صارت بالعلمية
لازمة للكلمة ، لأن العلمية تسجل الاسم وتحصره من أن يزداد فيه أو ينقص . . . ١٥)

وثانيهما : ما يردده اللغويون والنحاة في مواطن كثيرة وهو : أن اللبس عيب يجب
توقيه ويتحتم الفرار منه ، ولهذا السبب كان الحكم الأنسب في تثنية المسمى بجمع
المؤنث السالم وفي جمعه هو :

(١) ' يترك صيغة العلم على صورته القائمة من غير حذف شيء من آخره يكون مخلاً
بالدلالة .

(٢) على التثنية أو الجمع بزيادة « ذوا » و « ذوو » وفروعهما (تثنية وجمعاً)
قبل العلم على حسب مدلوله والمراد منه .

في النسب إلى ما فيه تاء التأنيث (*)

١- تجرى في الاستعمالات الحديثة كلمات منسوبة مع استبقاء تاء التأنيث ، وذلك مثل . الحياتية ، والأداتية ، والخلوتية ، وقد عرضت على المجلس في الجلسة التاسعة من الدورة السابعة والثلاثين كلمة : الحياتية ، فأقرها نسبة إلى الحياة . والنحاة يطبقون على أن تاء التأنيث تحذف عند النسب لا محالة ، لمشابهتها ياء النسب من وجوه .

٢- ويبدو أن استبقاء تاء التأنيث مع النسب جرى به الاستعمال من قديم ، وإن تصدى له نقاد اللغة بالإنكار .

ولعل أقدم من نبه عليه « الحريري » في الدرة ، إذ أذكر على الخواص قولهم : « دواني » لمن عمل بالدواة ، وذلك في القرن الخامس .

وكذلك نبه « موهوب الجواليقي » فيما نبه عليه مما يضعه الناس في غير موضعه على النسب إلى الذات ذاتي وأوجب أن يقال : ذوى ، وقد توفى « الجواليقي » بعد « الحريري » بقليل .

وقد عرض « الأشموني » لذلك في قوله : « وأما قول المتكلمين في ذاتي : ذاتي ، وقول العامة في الخليفة : خليفتي فلحن .

وفي عصرنا الحديث تناول الأستاذ الشيخ « محمد علي النجار » موضوع الأخطاء اللغوية ومن تكلموا فيها ، ومما قاله في « ذاتي » أنه حقاً خلاف القياس ، ولكن سهل الأمر أن الكلمة استعملت اسماً ، وزالت علاقتها بالوصفية ، حتى كأن التاء فيها ليست الفارقة بين المذكر والمؤنث ، فصارت كالتاء في بيت وقوت ، فنسب إلى اللفظ مع بقائها .

٣- وإذا حاولنا أن نتعرف ما وراء إبقاء تاء التأنيث عند النسب ، مع أن القياس ياباه ، أمكن القول بأن ذلك مرده - في مثل كلمات : الذات ، والحياة ، والخلوة ،

والدواة - أن النسبَ إلى الكلمة بعد حذف تاء التأنِيثِ يقتضى تغييراً ينكر صورتها عند النسب ، إذ يقال : الذووى ، والحيوى ، والخلوى ، والذووى ، فأوثر عدم الحذف محافظة على صورة الكلمة ، وتيسير دلالتها .

٤- ويستخلص من ذلك :

أولاً - أنه لاوجه في القياس لاستبقاء تاء التأنِيثِ عند النسب .

ثانياً - أن هذا الاستعمال قديم . في عصور العربية ، وردت أمثلته : ومنها دوائى ، ذاتى ، خليفتى .

٤- فهل يجيز المجتمع ما يشيع في الاستعمال الكتابي ، أو مائدعو إليه الحاجة في الاصطلاح العلمى من إبقاء تاء التأنِيثِ في الكلمة عند النسب إليها ، محافظة على صورتها وتيسير دلالتها ، كما في النسبة إلى الحياة حياتى ، وإلى الأداة أداتى ، وذلك استئناساً بجريانه في الاستعمال من قديم ؟

ذلك ما يفتقر إلى مواضع وإقرار . وللمجمع رأيه الموفق .

٣ - جوار النسب إلى « كيمياء » بإثبات الهمزة

« يجوز إثبات الهمزة في النسب إلى كيمياء ، على اعتبار أن الهمزة للإلحاق أو

صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١- في الجلسة الثامنة من مجلس الدورة الرابعة والثلاثين عرض مصطلح جاء فيه كلمة « الكيمياء » منسوبة بإثبات الهمزة ، فاعترض الأستاذ عباس حسن بأن الصحيح القلب واوا ، فيقال : كيمياوى ، وأن المجمع قد أقر ذلك . ودأرت مناقشة جاء فيها أن المجمع أجاز مصطلحات كثيرة وردت فيها الكيمياء منسوبة بإثبات الهمزة ، وأن النسب بالواو ثقيل فيها ، وأن الهمزة في كيمياء لا يجوز بأنها زائدة أو غير زائدة ، وأن المصطلح العلمى تكفى فيه أدنى مراتب الصحة ، وأنه لا مانع من علون المجمع عن قراره السابق .

٢- وكان المجمع في الدورة السادسة قد استمع إلى بحث للأب أنستاس مارى الكرمل ختمه بأنه « لم يبق شك في أن الكيمياوى والكياوى من أصح الكلام وأصدق وأقومه رواية وموافقة لكلام الفصحاء والبلغاء والبصراء » . فأصدر المجمع القرار التالى :

« يقال في النسب إلى كلمة « كيمياء » كيمياوى ؛ وكياوى » .

٣- وفي مجلس الدورة الخامسة عشرة قدم الأمير مصطفى الشهابى بحثاً له في النسب إلى « كيمياء » ونحوها من الأسماء المملوذة الممرية ، فأحيل يومئذ إلى اللجنة الأصول ، فرأت ما يأتى :

« يجوز في النسب إلى كيمياء إثبات الهمزة وقلبها واوا ، ولكن القلب أولى » .

وكانت إجابتها هذه في سنة ١٩٤٩ ، وقد أرسلها اليه يومئذ كاتب سر المجمع .

٤- وقد نظرت لجنة الأصول أخيراً في كل ما دار حول هذا الموضوع ، ونأثشت فيه ، وكان في جملة الأقوال والملاحظات التى عرضت ما يأتى :

- لاحظ الأستاذ محمد خلف الله أحمد أن قرار المجمع السابق لم يقصر النسب على كيمياء بأنه بالقلب ، بل نص القرار على أنه « يقال في النسب إلى كيمياء..... » وهذا لا يدل على أن غير ذلك محظور .

- لوحظ أن الممرات التى آخرها ألف تلحق بها الهمزة عند النسب ، وتثبت في الاستعمال المصرى ، مثل ، كلمات : سينائى وفيزيائى ، وقلبائى وميكائى (في النسب إلى سيناء وفيزياء وتلبيش ومايكاء) .

- لوحظ أن الياء يمكن أن تعبر أصلية أو حرف علة ، وبذلك يتعدى إخضاعها لزون عربى .

- لوحظ أن النسب إلى كيمياء بإثبات الهمزة مسموع قديماً ، كما في اسم « كتاب التلبيه على خدع الكيميائيين » المنسوب ، إلى الكندى ، وقد اهتدى الأستاذ محمد خلف الله أحمد إلى إثباته في ترجمة الكندى نقلاً عن « القفطى » في كتابه أخبار الحكماء .

- لوحظ أن الهمزة في كيمياء يمكن أن تكون للإلحاق ، على مذهب الرضى ، ويمكن اعتبارها للتأنيث ، وعلى أيهما يمكن تحقيق الهمزة في النسب .

على اعتبار أن الهمزة للتأنيث، استنادا إلى ما نقله « الصبان » من قوله : « من العرب من يقرر هذه الهمزة ». ولكن قلب همزة « كيمياء » واوا عند النسب أولى .

— طلب الأستاذ عباس حسن تسجيل رأيه في أن الهمزة إن كانت للإلحاق — وهو ما لم يتبينه — فيجوز الأمران، وإن كانت التأنيث وجب القلب ، فإن الهمزة في مثل كلمة : « كيمياء » تقبل واوا إذا وردت في لفظ عربي ، فيعمل العربي عليه في الحكم . أما إذا رُئي تعريب الكلمة تعريفا جديدا باعتبار أن جميع حروفها أصلية فلا بأس بإثبات الهمزة في النسب ، ولكن يمنع من هذا أو يعارضه أن الهمزة ليست في أصل الكلمة الأجنبية ، كما أثبت ذلك الكرمل في بحثه .

— علل الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد وجود الهمزة في كيمياء بأن العرب حين وجدها دون همز لاحظوا : أنها على غير وزن عربي . فأضافوا الهمزة لتكون على وزن كبرياء وسيمياء ، وعلى هذا تكون الهمزة لتأنيث ، لأن الكلمة جاءت على وزن صيغة من صيغ ألف التأنيث الممدودة .

— ومع هذا :

(أ) مذكرة الأمير مصطفى الشهابي سنة ١٩٤٩ وعنوانها :

« النسب إلى كيمياء ونحوها من الأسماء المعربة الممدودة » .

(ب) مذكرة الأستاذ محمد خلف الله أحمد ، وعنوانها : « النسب إلى كيمياء » .

(ج) مذكرة الأستاذ عطية الصوالحي ، وعنوانها : « القول في كيمياء » .

(د) مذكرة الأستاذ عطية الصوالحي الثانية ، عنوانها : « حقيقة الإلحاق » .

(هـ) مذكرة الأستاذ هبلس حسن ، وعنوانها : « كلمة كيمياء الممدودة والنسب إليها هو كيمياء »

النسب إلى كيمياء ونحوها من الأسماء المعربة الممدودة

قرأت في الجزء الخامس من مجلة المجمع بحثاً للفقييد الأب أنستاس الكرملي في النسب إلى كيمياء، خلاصته : أنه لا يجوز اعتبار همزة كيمياء أصيلة ؛ لأن هذه الكلمة معربة ولأنه لا وجود في غير العربية لكلمات تنتهي بألف وهمزة . ويرى الفقييد أنه يجب إذن اعتبار الهمزة زائدة في كيمياء ، وأنه لا بد من قلبها واوا في النسب إليها على غرار همزة زكرياء الممدودة ، فقد نقل عن كتاب سيبويه وعن الجوهري أنهما قالوا زكرياوى ولم يقولوا زكريائى . وهكذا الحال في النسب إلى كيمياء .

ويستنتج القارىء من بحث الأب رحمه الله أنه لا يجوز غير كياوى وكيمياوى في النسب إلى كيماء وكيمياء . ولكن الأب لم يثبت ذلك بصراحة في آخر بحثه ، بل قال فيه : « . . لم يبق شك في أن الكيمياوى والكياوى من أصح الكلام وأقومه الخ ، أى أنه أثبت صحة قلب الهمزة واوا ، ولكنه لم ينف صحة إبقائها على حالها ، على حين أنه كان في مناسبات شتى يخطئ القائلين بإبقائها .

وجاء في مقدمة هذا البحث أن المجمع وافق عليه ، فلم أتبين في هذه الجملة المقتضية هل وافق المجمع على صحة قلب الهمزة واواً فقط ، أو وافق أيضاً على صحة إبقائها على حالها ؟ فالمجمع كان قد ذهب إلى عد جميع أحرف كيمياء المعربة قديماً أصلية ، ولهذا كان يبقى الهمزة في النسب إليها ، ولم يقلبها واواً في أجزاء مجلته الأربعة ، حتى إذا أقر بحث الأب أنستاس جعل يستعمل المقلوبة أيضاً ، على ما قرأت في الجزء الخامس دون التصريح بجواز الوجهين ، ودون تعليل ذلك .

والذى أراه أن كلا الوجهين صحيح أى القلب والإبقاء ، وهو ما أشرت إليه في مادة *Chimique "Engrais"* من معجم الألفاظ الزراعية . وذلك بأن كلمة كيمياء

ورفيقاتها - عربت قديما عن اليونانية على ما هو معروف . وقد قال بعض علماء أصول
الكلم الفرنسية : إنها من Khymica اليونانية بمعنى « مزيج من العصارات » ورجح
الثقات منهم اليوم كونها من Khémeia بمعنى السحر الأسود (وهذه لفظة مولفة من Kém
أى الأسود بالمصرية القديمة ، ومنها Kémeia اسم مصر عند قدماء المصريين على
ما ذكره هيرودوتس . « عن معجم موثوق به أصول الكلمة الفرنسية » .

ومهما يكن من أمر فالبحث يتعلق بلفظ أعجمي عربي . أجدادنا قديما بهمزة وبلا
همزة . ولا شك أن الهمزة مضافة ، لأنه لا وجود لها في الكلمة الأعجمية التي عربت .
ولكن هذا اللفظ المعرب ليس له أصل عربي يرجع إليه في البحث عن الهمزة ، كأن
يقال : إنها أصلية ، أو زائدة محضة للتأنيث ، أو ملحقة بحرف أصلي .

ولذلك أرى أن يد المجمع مطلقة في عد همزة هذه المعربات الممدودة ، على حسب
ما يراه صحيحا أو موافقا لمصلحة اللغة . وهذه الحرية لا غبار عليها ، على ما أعتقد ، ما لم
يكن في كتب الصرف القديمة نص صريح قاطع يتعلق بالنسب إلى المعربات المذكورة .
وقد رجّحت - أنا وبعض الرفاق في دمشق - عد هذه الهمزة ملحقة ، كههمزة علباء
وحزباء ، ومن المعلوم أنه في هذه الحال يجوز قلب الهمزة واوا ، أو إبقاؤها على حالها ،
ولكن القلب أولى .

ولا يخفى على مجمعكم الموقر أن معظم كتاب الشام يقلّبون الهمزة واوا في النسب
إلى كيمياء وأشباهاها ، ويحسبون أن بقاءها خطأ ، أما كتاب مصر فيرون عكس هذا
الرأى . وفي هذا الوضع تشويش وضرر ، ولا سيما عندما يسأل التلميذ معلمه عن صحة
النسب إلى هذه الكلم ، فيجيب كل معلم بما يراه .

والكلمات المذكورة كثيرة ، فمن المعربات القديمة كيما ، وكيمياء ، ولوباء ، ولوبياء
وتوتياء ، وبورياء ، وهندباء ، مصطكاء . الخ .

ومن المعربات الحديثة فيزياء ، وفاصولياء ، وكستناء ، وسيناء ، وغيرها (والأخيرة
قلما تستعمل بالمد) ولكن معظم الكتاب ينسبون إلى الممدودة بإبقاء الهمزة ، فيقولون :
سينائي .

ولما كان من أهداف المجمع تيسير قواعد لغتنا العربية ، يكون من المفيد أن يهتم بهذا الموضوع حتى إذا رأى ملاحظتي هذه واردة بحث في إمكان اتخاذ قرار بصدددها ، كأن يقال : « يجوز في الكلمات المعربة الممدودة عد الهمزة ملحقة ، حتى إذا نسب إليها تقلب همزتها واوا أو تبقى على حالها ، ولكن القلب أولى » .

وبعد فإذا وجدتم هذا الاقتراح صالحا للمذاكرة عرضتموه على المجمع ، ونشرتموه في مجلته ، وإلا طويتموه ، ورأيكم الموفق ، وأطال الله بقاءكم ، والسلام .

النسب إلى كيمياء (*)

(١) ورد في مجموعة القرارات العلمية للمجمع (ص ٨٨) قرار في شأن النسب إلى كيمياء ، صدر في الجلسة الخامسة من الدورة السادسة سنة ١٩٣٨ نصه « يقال في النسب إلى كلمة كيمياء : كيمياوى وكياوى » .

وبعد النص تعليقان :

الأول : قدم الأب أنستاس الكرملى بحثاً له في الموضوع ختمه بأنه لم يبق شك في أن الكيمياوى والكياوى من أصح الكلام وأقومه وأصدقه رواية وموافقة لكلام الفصحاء والبلغاء والبصراء » .

الثاني : في جلسات ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، من الدورة الخامسة عشرة (المجلس) عرض للموضوع بمناسبة بحث للأمير مصطفى الشهابى .

وفي جلسة المجمع بتاريخ ٢٠ من نوفمبر ١٩٦٧ اعترض أحد الزملاء على ورود كيميائى في المصطلحات المعروضة ، واقترح الاستعاضة عنها بكياوى مستنداً إلى قرار المجمع المشار إليه . ودار نقاش قصير بعد ملاحظة الزميل الفاضل حول كون الهمزة في كيمياء أصلية أو زائدة .

وقد وجهت النظر في الجلسة ذاتها إلى أن مجموعة القرارات العلمية ، التى تضمنت القرار المشار إليه ، تضمنت نصوص قرارات أخرى للمجمع ، أحدث صدوراً ، وردت فيها « الكيميائية » نسبة إلى كيمياء . ففي صفحة ٨٩ من المجموعة ورد القرار التالى (الذى صدر في جلسة ١٢ دورة ٢٥ - المجلس) :

(في تعريف أسماء العناصر الكيميائية)

« عند تعريب أسماء العناصر الكيميائية التى تنتهى بالمقطع « ium » يعرب هذا المقطع ب « يوم » ما لم يكن لاسم العنصر تعريب أو ترجمة شائعة . . . الخ » .

✽ بحث للأستاذ محمد خلف الله أحمد ، عضو اللجنة .

وفي ص ٨٠ من المجموعة ورد نص قرار آخر صدر في الجلسة المذكورة ، نصه :

(الحروف العربية لرموز العناصر الكيميائية)

«تتخذ الحروف العربية أساساً لترجمة رموز العناصر الكيميائية على أن يترك للمختصين اختيار الحروف التي ترمز لكل عنصر ، وللمؤتمر العلمي أن يبت فيها برأيه » .

ولإزاء هذا التعارض بين ظاهر نص قرار قديم للمجمع اتخذ في السنوات الأولى من حياته ، ونصوص قرارات تطبيقية أحدث صدوراً ، رجحت أن يكون القرار القديم قرار إجازة لقرار تحكيم ، وأن يكون القصد منه الرد على منكرى صحة كيميائى وكيمائى ، لاتخطئة كيميائى . وقد أحال المجمع الموضوع على لجنة الأصول لتعيد النظر فيه .

(٣) لهذا الموضوع جوانب قد يلتقى بحثها ضوءاً عليه ، ويعين على تبين وجه الصواب

فيه .

(١) ما الذى جرى عليه عمل المجمع في النسب إلى كيميائى في مصطلحاته التي اقترحتها لجانها ، وأقرها مجلسه ومؤتمره في دوراتها المتعاقبة ؟

(ب) ما الذى جرى ويجرى عليه عمل رجال العلوم المعاصرين في شأن النسب إلى كيميائى .

(ج) ماذا كانت وجهة النظر التي قدمها الأمير مصطفى الشهابى في بحثه الذى نوقش في الدورة الخامسة عشرة ، وإلآم انتهى الرأى فيها ؟

(د) ما أصل كلمة كيميائى ؟ أهى عربية أم معربة ؟

ماذا قالت فيها معاجمنا القديمة ؟ وماذا قالت المعاجم الافرنجية المعتمدة ؟

(هـ) وفي ضوء ذلك كله كيف يكون النسب إلى كيميائى .

١ - أما عن الجانب الأول فقد رجعت في عرض سريع إلى عمل المجمع في مصطلحاته العلمية ، فوجدت المجلد الأول من المصطلحات (الذى صدر في سنة ١٩٥٧) يستعمل في النسب إلى كيميائى وكيماء صيغ : كيمائى وكيميائى وكيميائى ، ولحظت أن صيغة كيميائى تتكرر ثلاث عشرة مرة من بين سبعة عشر موضعاً أحصيتها ،

ووجدت المجلد الثاني (الذى صدر فى يونيه سنة ١٩٦٠) يلتزم - على ما يبدو - صيغة كيميائى ، والمجلد الثالث (الذى صدر فى مارس سنة ١٩٦٢) لا ترد فيه - على ما يبدو - إلا صيغة كياوى . أما المجلد الرابع فلم أجد فيه إلا كيميائى فى المصطلحات وفى تعريفاتها ، من مثل : قانون اينشتين للتكافؤ الكيميائى الضوئى (نص ١٥٤) والمكافئ الكيميائى الكهربى (نص ١٥٦) والتوازن الكيميائى (نص ١٦٦) ... ٢ .

وفى المجلد الخامس (يوليه ١٩٦٣) ترد صيغتا كيميائى وكياوى .

وفى المجلد السادس ترد كيميائى وحدها ...

وورد فى « المعجم الوسيط » الذى أخرجه المجمع فى سنة ٦٠ - ١٩٦١ (مادة الكيمياء) ص ٨١٤ مجلد ٢ ، « الكيميائى ، والكيمياوى : المتخصص فى علم الكيمياء ، أو فى تطبيق قواعده تطبيقاً عملياً (ج) كيميائيون وكيمياويون ، والتفاعل الكيميائى : أن تؤثر مادة فى مادة أخرى فتغير تركيبها الكيميائى ، أو هو تغيير كيميائى يحدث فى المادة بتأثير الحرارة والكهرباء ونحوهما ... » .

٢ - وأما عن رجال العلم من العرب المعاصرين فقد قرر أحد الزملاء فى جلسة المجمع فى ٢٠ من نوفمبر ١٩٦٧ أن المشغولين بالكيمياء والصيدلة والأحياء عندنا يستعملون كيميائى وقد رجعت إلى مجموعة المصطلحات التى أقرها الاتحاد العلمى العربى فى مؤتمره العلمى الرابع بالقاهرة سنة ١٩٦١ فلم أجد إلا صيغة كيميائى .

ورجعت إلى بعض الكتب العلمية الأجنبية المترجمة حديثاً إلى العربية على يد بعض المتخصصين فى علوم العربية مثل كتاب « العلم عند العرب وأثره فى تطور العلم العالمى » (جامعة الدول العربية - الإدارة الثقافية) - تأليف ألدومبيلى وترجمة المرحومين الدكتورين (عبد الحليم النجار - ومحمد يوسف موسى) فوجدتها تقتصر على صيغة كيميائى .

وقد سار العالم « شرف » فى معجمه على استعمال صيغ كيميائى وكيمائى وكياوى وكيميوى . من هذا العرض السريع لمجموعات مصطلحات المجمع التى أقرها مجلسه ومؤتمره فى دورات متتالية ، ولما سجله فى معجمه الوسيط ، (واستثناسا بعمل رجال العلم المعاصرين)

يبدو أن العمل سار على مبدأ الاتساع في صيغ النسب إلى كيمياء وأن أكثر الصيغ شيوعاً في أعمال المجمع صيغة كيميائي ، وفي ضوء هذا نقترح أن يفهم - ويفسر - القرار الذي أصدره المجمع في دورته السادسة سنة ١٩٣٨ عقب بحث الأب إنستاس الكرملي .

ومما قد يكون له طرافته وصلته بموضوع القرار ملاحظته في أثناء مراجعاتي لأعمال المجمع ، من أنه في فبراير من سنة ١٩٣٨ انعقد المؤتمر العربي الطبي العاشر في بغداد ، وحضره وفد من مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، كان من بينهم المرحوم الشيخ أحمد السكندري الذي عرض على المؤتمر مجموعة من المصطلحات الكيميائية بأسماء عربية ، وقد جاء في كلامه (المجلد ٥ ص ٥٤) مايلي :

« ويدلنا على أن تذليل صعابها في حيز الإمكان أن شيخاً هرمًا مثلي ليس بكيميائي ، ومتطلب ، وعارف بلغة أجنبية ، يستطيع أن يعرض على حضراتكم . . . الخ » .

فهل كانت هناك صلة بين كلام الشيخ السكندري في بغداد وبحث الأب إنستاس القاهرة بعد ذلك وتأييده لصواب كيميائي ؟

٣ - ومعاجنا القديمة (اللسان والقاموس مثلاً) تورد كلمة كيمياء في مادتي كمي وكيم - ويقول اللسان (في مادة : كمي) : « والكيمياء : معروفة ، مثل السيمياء : اسم صنعة ، قال الجوهري : هو عربي ، وقال ابن سيده : أحسبها أعجمية ، ولا أدري أي فعلياء ، أم فيعلاء » .

أما المعاجم الأفرنجية الكبيرة - مثل اكسفورد الكبير - فتذكر للكلمة أشكالها الكثيرة في اللغات الأوروبية ، كالاتينية والفرنسية والانجليزية والإيطالية والأسبانية (ونلاحظ أنها في الأسبانية والإيطالية تشبه العربية إلى حد كبير) كما تذكر شكلها في العربية ، وهذه المعاجم ترجع كلمة الكيمياء إلى إحدى كلمتين يونانيتين .

الأولى Chymia وكانوا يطلقونها على ما أسموه الفن المصري ، أو السحر الأسود ، وهو اسم مصر عندهم أيضاً (من الهيروغليفية Khmi بمعنى الأرض السوداء)
والكلمة اليونانية الثانية Chumeia ومعناها إنقاع النباتات لاستخراج عصارتها .

ويرجع العالم Mahn - بعد بحث مستقص - أن هذه الكلمة اليونانية هي الأصل ، وأنها استعملت أو للكيمياء الصيدلانية Pharmaceutical Chemistry ، وأن انشغال الكيميائيين الاسكندرانيين بعملية تحويل المعادن كان مرحلة نالية في تطور الكيمياء ، وأن العرب أخذوا الفن والاسم عن الاسكندرانيين ، ثم ردوه مرة ثانية إلى أوروبا عن طريق أسبانيا ، وأصبحت كيمياء العصور الوسطى تشغل بتحويل المعادن الرخيصة ذهباً .

وقد أخذ بهذا التأصيل بعض العرب المحدثين ، فذكر القس طوبيا الحلبي اللبثاني (في كتابه تفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية - الذي غنى بنشره وتصحيحه وتعليق حواشيه الشيخ يوسف البستاني - ط ثانية ١٩٣٢ ص ٦٦) - في الكلام على كيمياء - : أنها من اليونانية Kymeia ومعناها الخلط والمزج . وهو الأكسير عند القدماء ، كانوا يحولون به المعادن إلى ذهب وفضة . « ويذكر كذلك في ص ٣٩ سيمية وسيماء وسيمياء أنها من اليونانية Semeion ومعناها علامة ، ويوافقه في العربية وسم سمة . »

وتأثر العرب في المعارف الكيميائية باليونان وتأكد كثير من الكتب المؤلفة في تاريخ العلم ، مثل كتاب ألدومبيلي الذي سبقت الإشارة إليه ، والذي يذكر في ص ٢٦٦ - ٦٧ أن التأثير الإغريقي في إيران كان ظاهراً محسوساً حتى في عصر الساسانيين - وكان أقوى في الكيمياء القديمة بوجه خاص . ومن هنا خضع العرب فيما بعد للتأثير مزدوج بالعلم الإغريقي - التأثير المباشر عن طريق مصر وسورية ، وتأثير أكثر تعرجاً والتواء عن طريق فارس . ويشير ألدومبيلي (ص ١٩٦) إلى كتاب للببروني عن الكيمياء (ولعله يقصد ما أورده الببروني عن الكيمياء في كتابه عن الهند) كما يشير إلى إخوان الصفاء وما كتبوه عن استخدام السيمياء (أي علم الصنعة أو الكيمياء القديمة) أو بعبارة أصبح الكيمياء الكاذبة - كما يشير إلى كتاب للرازي عنوانه كتاب في أن صناعة الكيمياء إلى الوجوب أقرب منها إلى الامتناع .

٥ - إذا كانت كلمة الكيمياء - كما هو الراجح - عربية ، فمتى دخلت في الكتابات العربية ؟ وكيف نسب العرب إليها في العصور الإسلامية الأولى ؟

(١) إن كتاب الفهرست لابن النديم (القرن الرابع الهجري - طبعة القاهرة ١٣٤٨ هـ) (من ص ٤٩٣) وما بعدها المقالة العاشرة يعرض لموضوع الكيمياء ، ويقول :

« ويحتوى على أخبار الكيميائيين والصنوعيين من الفلاسفة القدماء والمحدثين ، قال محمد بن إسحق النديم : زعم أهل صناعة الكيمياء - وهى صناعة الذهب والفضة من غير معادنها - أن أول من تكلم على علم الصناعة هرمس الحكيم البابلى المنتقل إلى مصر عند افتراق الناس ببابل ومن الفلاسفة أهل الصناعة الذين شهروا بها وألفوا فيها كتباً : اسطانس الرومى من أهل الاسكندرية (٤٩٦) ، «والذى عنى بإخراج كتب القدماء فى الصناعة خالد بن يزيد بن معاوية ، وكان خطيباً شاعراً فصيحاً حازماً ذا رأى ، وهو أول من ترجم له كتب الطب والنجوم ، وكتب الكيمياء (٤٩٧) . ويشير ابن النديم إلى جابر بن حيان الذى يزعم أهل الصناعة أن الرياسة فيها انتهت إليه فى عصره ، كما يشير إلى عثمان بن سويد الأخميمى وإلى السائح العلوى ، من ولد الحسن بن على ، وإلى بعض مؤلفى الشيعة . ويقول (فى ص ٥٠٧) ولأهل مصر فى هذا الأمر مصنفون وعلماء . وقيل : إن أصل الكلام فى الصناعة للفرس الأول ، وقيل : أول من تكلم عنه اليونانيون . وقيل : الهند ، وقيل : الصين .

(ب) وترد كلمة الكيمياء فى كتاب البيرونى « فى تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة فى العقل أو مرذولة » (دائرة المعارف العثمانية - حيدرآباد الدكن ١٣٧٧ - ١٩٥٨) إذ يقول (ص ١٤٨-١٤٩) السحر هو إظهار شئ للإحساس على خلاف حقيقته بوجه من وجوه التمويه ومن أنواعه الكيمياء ، وإن لم يسم به . ولم يختص الهند بالخوض فى أمر الكيمياء فليس يخلو منه أمة ، وإنما يزيد بعضها على بعض فى الولوع به .

(ج) ويذكر أبو حيان التوحيدى (بعد ١٠١٠) فى « الإمتاع والمؤانسة » (ص ٣٥) فى معرض الكلام عن مسكويه : « قلت : قد كان هذا ولكنه كان مشغولاً بطلب الكيمياء مع أبى الطيب الكيميائى الرازى ، مملوك الهمة فى طلبه ، والحرص على إصابته مفتوناً بكتب أبى زكرياء وجابر بن حيان .

(د) وترد الكلمة كيمياء فى شعر ابن الرومى ، كقوله :

إن للحظ كيمياء إذا ما مس كلباً أحاله إنساناً

(هـ) وترد غير مرة في كتاب تاريخ الحكماء (هو مختصر الزوزنى المسمى بالمنتخبات المتقطعات من كتاب إخبار العلماء بأخبار الحكماء بإخبار الحكماء للقبطي) : طبعة ليبزج ١٩٠٨ كما ترد النسبة إليها بصيغة الكيميائي ، ففي ص ١٨٨ «فقلت :- أعز الله الأمير - إن يوسف لقوة الكيميائي كان يدخل على المأمون كثيرا ويعمل بين يديه . . . » وفي ص ٣٧٥ في معرض الكلام عن الفيلسوف يعقوب بن إسحاق الكندي (٨٠١ - ٨٦٥ م) أن من كتبه كتاب كيمياء العطر ، وكتاب التنبيه على خدع الكيميائيين .

(و) وترد الكلمة في طبعة بيروت ١٩٥٧ من رسائل إخوان الصفا (م ٢ ص ١٢١ م) بألف القصير «يستعمله أصحاب الكيمياء» .

النتيجة :

١- تتبعنا في هذا البحث عمل المجمع في مصطلحاته وفي معجمه الوسيط. فوجدناه يسير على أساس جواز النسب إلى كيمياء بإحدى الصيغتين كيميائي وكيمياوى (وكذلك الأمر في النسب إلى كيماء : فيقال : كيماءى وكيمائى) ومن هنا رجحنا أن قرار سنة ١٩٣٨ في شأن كيمياوى وكيماءى كان قرار إجازة لا تحتم .

٢- وتبعنا ألوانا من الاستعمال العلمى الحديث ، فوجدنا صيغة كيميائى أكثر شيوعا فيها .

٣- ورجعنا إلى طائفة من كتب القرون الإسلامية الأولى فلم نجد فيها إلا « كيميائى » . ولعل مزيدا من الاستقراء يعثرنا على كيمياوى أيضا .

٤- ورجعنا للمعاجم - عربيهها وافرنجيهها - فرجعنا مما وجدناه فيها أن الكامة في العربية معربة ، وأن من العسير الجزم بأن الهمزة فيها أصلية أو زائده ، فلو أننا تأكدنا من أنها أصلية لقلنا اتباعا للقواعد الصرفية بإبقائها وجوبا ، ولرأى كدنا من أنها زائدة لكان علينا أن ننظر : أهى زائدة للتانيث وحينئذ تقلب واوا وجوبا ، أم للإلحاق ، وحينئذ يجوز فيها الإبقاء والقلب .

— ١٠٨ —

وعلى أساس هذه الاحتمالات ، وفي ضوء الاستعمال الحديث الشائع ، وما عثرنا عليه من الاستعمال القديم ، نرى القول بجواز الصيغتين كيميائي وكيمياوى فى النسب إلى كيمياء ، والصيغتين كيمائى وكياوى فى النسب إلى كيماء .

ونقترح العرض على المجلس لاتخاذ قرار بهذا صيغته : « يجوز فى النسب إلى كيمياء وكيماء إثبات الباء وقلبها واواً » .

القول في كيمياء*

وكلمة « كيمياء » الأعجمية المَعْرَبَة أصلها في اليونانية « كيميا » آخرها ألف مجهولة لم تعرف حقيقتها عند العرب ، واقتضى تعريبها زيادة همزة في آخرها مبدلة من ألف ، لتكون على بناء من أبنية الأسماء العربية الوضع .

ولا يصح عند البصريين أن تكون هذه الهمزة للتأنيث ، لأن همزة التأنيث في مذهبهم لا تكون إلا فرعا عن ألف التأنيث المقصورة ، أبدلت منها همزة ^(١) ، والألف في « كيمياء » ليست للتأنيث ، ولا يمكن الحكم عليها بذلك ، لأنها مجهولة الأصل ^(٢) ، وإذن يمتنع أن تكون الهمزة بعدها للتأنيث .

وإذا امتنع كون همزة « كيمياء » للتأنيث صح كونها للإلحاق ، بناء على التوسع الذي ذهب إليه « الرضى » في باب الإلحاق من إجازته إلحاق كلمة بأخرى مزيد فيها ، بشرط أن يجيء في الملحقة ذلك الزائد بعينه وفي مثل مكانه .

وعليه تكون « كيمياء » ملحقة بنحو « سيمياء » مما جاء على « فعلياء » أو « فيعلياء » كديكيساء ^(٣) ، لأن في كل من الملحق به ألفين زائدين في الطرف أبدلت ثانيتهما همزة ، فاكتملت بينهما المشاركة اللفظية ، ولعل هذه المشاركة هي التي سوغت منع « كيمياء » من الصرف ، أما النسب إليها فقد تراعى فيه المشابهة اللفظية ، فتقلب الهمزة واواً قياساً على همزة التأنيث ، وقد تهمل تلك المشابهة ، فتصح الهمزة ، ولكن مراعاة المشابهة والقلب أرجح ، كما قالوا .

(*) بحث للأستاذ الشيخ عطيه الصوالحي - عضو اللجنة .

(١) في الجمع ج ٢ ص ١٦٩ - ١٧٠ وهي (أي علامة التأنيث) ألف مقصورة ومعدودة قال البصرية وهي (أي المنود) (فرع) عن المقصورة ، أبدلت منها همزة ، لأنهم لما أرادوا أن يؤنثوا بها ما فيه ألف لم يمكن اجتماعهما ، فمائلهما والتقليل ساكتين ، فأبدلت المطرفة للدلالة على التأنيث همزة لتقاومها ، وخصت المطرفة ، لأنها في محل التغير ، ويدل لذلك سقوطها في الجمع « كصعاري » ولو لم تكن مبدلة لم تحذف في جمع « قري » قال الكوفية : بل أصل أيضا . انتهى ، (قوله في جمع قري) القرى : مجرى الماء إلى الرياض وجميعه قريان وأقواء (اللسان) .

(٢) وقد يقال : إنها زائدة ناشئة من إشباع نحة الهاء قبلها .

(٣) (ديكيساء) ضبطها الدمامي بكسر الدال والكاف بينهما يداكنة زائدة هيئتها القطعة الطيبة من النمل والدسم

هذا إلى أن همزة التانيث في نحو «سبياء» لم يجمع العرب على قلبها واوا في النسب إلى ما هي فيه ، فقد جاء في الهمع ج ٢ ص ١٩٤ من باب النسب مانصه :

«وتقلب أيضاً واواً همزةً أبدلت من ألف التانيث : فيقال في (حمراء وصفراء) : حمراوى وصفراوى . ومن العرب من يقول : حمراوى وصفراوى من غير قلب ، تشبيهاً بألف كساء ، قال في التوشيح : وذلك قليل ردى . نقله أبو حاتم في كتاب التذكير والتانيث . انتهى .

وتهجين صاحب التوشيح لهذه اللغة لايمنع القياس عليها ، فقد قال ابن جني في الخصائص :
- «باب اختلاف اللغات وكلها حجة» - :

«اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ، ولا تحظره عليهم ، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس ، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك ، لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ، ويُخذ إلى مثله ، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبيتها ، لأنها ليست أحق بذلك من رسيكتها ، لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما ، فتقويها على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها ، وأشد أنساً بها ، فأما رد إحداهما بالأخرى فلا ، أفلا ترى إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم «نزل القرآن بسبع لغات كلها كاف شاف» هذا حكم اللغتين إذا كانا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين ، أو كالمتراسلتين ، فأما أن تقلل إحداهما جداً ، أو تكثر الأخرى جداً ، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية ، وأقواهما قياساً ، ألا تراك لاتقول (مررت بك) ولا (المال لك) قياساً على قول قضاة : (المال له ومررت به) ، ولا تقول : أكرمكش قياساً على لغة من قال : مررت بكش وعجبت منكش»

ثم قال : «فإذا كان الأمر في اللغة المعول عليها هكذا وعلى هذا ، فيجب أن يقل استعمالها ، وإن يُتخير ما هو أقوى وأشيع منها ، إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً للكلام العرب ، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين ، فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه غير منعي عليه ، وكذلك أن يقول على قياس من لغته كذا وكذا ، أو يقول على مذهب من قال : كذا وكذا . وكيف تصرف الحال

فالنطاق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه . » انتهى .

وقال السيوطي في الاقتراح (ص ٩٣) :

« وفي شرح التسهيل لأبي حيان : كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه »

وقال سيبويه (ج ٢ ص ١٠) :

« واعلم أن من العرب من يقول : (هذا قوباء) كما ترى ، وذلك أنهم أرادوا أن يلحقوه بباب قسطاس ، والتذكير يدل على ذلك والصرف . وأما (غَوَّاء) فمن العرب من يجعلها بمنزلة (عوراء) فيؤنث ولا يصرف ، ومنهم من يجعلها بمنزلة (فضفاض) فيذكر ويصرف »

ويضاف إلى ما سبق : أن الكوفيين أجازوا إقرار همزة التانيث في التثنية للفظ (حمراء) الذي ورد مثناه (حمراءن) بل قاسوا عليه

(١) ففي شرح الأشموني - باب تثنية المقصور والمدود - (ج ٣ ص ١٥٣ طبع بولاق) :
« والذي شذ من المدود خمسة أشياء : الأول (حمراءن) حكى النحاس أن الكوفيين أجازوه »

(٢) وفي الهمع ج ١ ص ٤٤ في تثنية المدود :

« وأما المدود فإن كانت همزته مبدلة من ألف التانيث قلبت واواً نحو (حمراوان) وورد تصحيحها وقلبها ياء ، حكى أبو حاتم (حمراءن وحمرايان) فقام على ذلك الكوفيون . »

ولما كانت التثنية وجمعاً التصحيح والنسب ، تجري مجرى واحداً ، كما قال الشاطبي^(١) احتمل أن يكون للكوفيين في النسب وجمع التصحيح مثل قياسهم في التثنية من حيث إقرار همزة التانيث ، وإلا لزم التحكم .

هذا ما قاله العلماء في همزة التانيث في اللفظ العربي الأصيل ، فما شأنها في

اللفظ المعرب ؟ ؟

(١) التصريح ج ٢ ص ٢٩٥

حقيقة الإلحاق (*)

(١) قال الرضى ، فى شرح الشافية ج١ ص ٥٢ :

«ومعنى الإلحاق فى الاسم والفعل : أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة فى إفادة معنى ، ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى فى عدد الحروف وحركاتها والسكنات ، كل واحد فى مثل مكانه فى الملحق بها ، وفى تصاريفها من الماضى والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحق به فعلاً رباعياً ، ومن التصغير والتكسير إن كان الملحق به اسماً رباعياً لاختصاصها .

وفائدة الإلحاق : أنه ربما يُحتاج فى تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب فى شعر أو سجع » انتهى .

ثم قال فى ص ٥٤ وهه من الجزء نفسه مناقشا حصر الإلحاق فى موضع الفاء أو العين أو اللام :

«ولا يكون الإلحاق إلا بزيادة حرف فى موضع الفاء أو العين أو اللام . هذا ما قالوا وأنا لا أرى منعا من أن يزداد للإلحاق ، لا فى مقابلة الحرف الأصيل إذا كان الملحق به ذا زيادة ، فنقول : زوائد اقعنسس^(١) كلها للإلحاق باجرنجم^(٢) .

وقد تلحق الكلمة بكلمة ثم يزداد على المحقة ما يزداد على الملحق بها ، كما ألحق شيطن وسلتن بدحرج ، ثم ألحقا بالزيادة فليل : تشيطن واسلتن^(٣) كما قيل : تدحرج واخرنجم ، فيسمى مثله ذا زيادة الملحق ، وليس اقعنسس كذلك ؛ إذ لم يستعمل (قعنسس) .

(*) مذكرة للأستاذ الشيخ عطيه الصوالحي عضو اللجنة .

(١) اقعنسس : تأخر ورجع إلى خلف .

(٢) اخرنجم القوم : إذا اجتمع بعضهم إلى بعض .

(٣) اسلتن : قام على ظهره .

ولا تلحق كلمة بكلمة مزيدة إلا بأن يجئ في الملحقة ذلك الزائد بعينه في مثل مكانه فلا يقال : إن أعشوشب واجلوذ ملحقان باحرنجم ؛ لأن الواو فيهما في موضع نونه ولهذا ضعف قول سيبويه في نحو (سودد) : إنه ملحق بجندب^(١) المزيد نونه « وقوى قول الأخفش : إنه ثبت نحو جندب^(٢) . وأن (سودد) ملحق به » انتهى .

وقال أيضا ، في ص ٥٦ و ٥٧ من ذلك الجزء مناقشا ما قرره العلماء فيما يأتي :

« قيل : ويكون حرف الإلحاق في الأول ، فليس (أبلم) وهو الخوص ملحقا (ببرثن) ولا (إثمذ بزبرج) ولا أرى منه مانعا ، فإنها تقع أولاً للإلحاق مع مساعد اتفاقاً كما في (الندد) ويلندد ، و (إدرون)^(٣) فما المانع من أن يقع بلا مساعد ؟

قيل : ولا يقع الألف للإلحاق حشواً ؛ لأنه يلزمها في الحشو الحركة في بعض المواضع ، ولا يجوز تحريك ألف في موضع حرف أصلي ، وإنما وجب تحريكها ؛ لأن الثاني يتحرك في التصغير ، وكذا الثالث والرابع الوسط يتحرك أيضا في التصغير ، والتكسير إذا حذف الخامس ، وأما الآخر فقد لا يتحرك كسَلَمَى وبُشْرَى ، والاعتراض عليه أنه : ما المحذور من تحريك ألف في مقابلة الحرف الأصلي ؟ ومع التسليم - فإنه لا يلزم تحريكها في نحو (عَلَابَط)^(٤) لا في التصغير ولا في التكسير ، بل تحذف ؛ فلا بأس بأن نقول : هو ملحق . (بقُدعمل)^(٥)

وقولهم : الرابع الوسط في التصغير والتكسير إذا حذف الخامس « ليس بمستقيم ؛ لأن الألف تقلب إذن ياء ساكنة كَمُزِيدِح وسَرَادِيح في سَرَدَاح^(٦) ، ومع التسليم يلزمهم ألا يزداد الألف في الآخر نحو (أَرطَى^(٧) ومعزَى) لأنه يتحرك بالحركة الإعرابية بعد قلبه ياء في التصغير والتكسير .

(١) الجندب : بضم الجيم وفتح الدال وتقم : الذكر من الجراد ، وقيل التصغير منه

(٢) الجندب : بضم الجيم وفتح الدال لغة في مضمونها : الضخم الغليظ ، والأسد .

(٣) الإدرون : بزنة جردحل - المكان الذي يوضع فيه علف الفرس .

(٤) الملايط : الضخم والقطيع من الغنم

(٥) القذ عمل : الضخم من الإبل .

(٦) السرداح : شجر ينبت في الرمل .

(٧) الأَرطَى : شجر ينبت في الرمل .

واحترز بعضهم من هذا فقال : الألف لا تكون للإلحاق أصلاً ، وأصلها في نحو أرطى ومعزى ياء . ولا دليل على ما قال ؛ وإنما قلبت في (رأيت أريطاً وأرأطى) لكسرة ما قبلها .

* * *

يؤخذ من المناقشة السابقة أمور :

(١) أحدهما : أنه لا يلزم أن تكون زيادة الإلحاق في الموضع المقابل للفاء أو العين أو اللام في الملحق به كما يقول بعض العلماء .

(٢) الثاني : يجوز أن يكون حرف الإلحاق في أول الكلمة الملحق بمساعد وبغير مساعد .

(٣) الثالث : جواز وقوع الألف للإلحاق حشواً ، كما في نحو «علابط» الملحق (بقتل عمل) .

(٤) الرابع : قولهم الألف لا تكون للإلحاق أصلاً ، لا دليل عليه ؛ ولهذا يجوز أن تزداد الألف للإلحاق في آخر الكلمة الملحق ، ويجوز أن تكون الألف في نحو (أرطى) أصلها ياء وقلبت ألفاً لوقوعها طرفاً بعد فتحة كما قالوا .

وعلى الأمر الرابع جرى صاحب التصريح في الحكم على همزى (علباء وقوباء) بأنها للإلحاق ، فقال (في ج ٢ ص ٢٩٦) ما خلاصته .

« أصلهما جلباء وقوباء ، بياء زائدة فيهما لتلحقهما بقرطاس^(١) و (قرناس)^(٢) ثم أبدلت الياء فيهما همزة ، لتطرفها إثر ألف زائدة ، فعلباء^(٣) ملحق بقرطاس وقوباء^(٤) ملحق بقرناس ، وإنما ترجع الإعلال على التصحيح فيهما - أي في حال

(١) القرطاس بكسر القاف وسكون الراء : هو ما يكتب فيه أو يرمى به .

(٢) القرناس : يضم القاف وسكون الراء بعدها نون فسین : هو ما يتقدم من الجبل شبه الأنف .

(٣) العلباء - بكسر العين : عصابة صفراء في المتى .

(٤) القوباء - يضم القاف : مرض جلدي يتفشى ، ويتسع .

— ١١٥ —

التثنية - تشبيها لهمزتها بهمزة حمراء من جهة أن كلا منهما بدل من حرف زائد غير أصلي ، انتهى .

* * *

ولفظ « كيمياء » العرب يقاس على لفظي علباء وقوباء ، فيكون أصله (كيمياء) زيد في آخره ألف على رأى الرضى ، أو ياء على رأى غيره ليلحق (بكبيرياء) ثم أُبدل الألف أو الياء همزة للتطرف إثر ألف زائدة ؛ وعلى هذا تكون همزته للإلحاق فيجوز فيها - عند التثنية أو النسب - الإعلال والتصحيح ، وإن كان الإعلال أرجح .

كلمة : « كيمياء » الممدودة

والنسب إليها هو : « كيمياوى » (*)

ترددت هذه الكلمة في جلسات المجمع ، ولا سيما جلساته الخاصة بمصطلحات « العلوم » . وتساءل بعض الأعضاء عن النسب إليها ، أهو كيمياوى ، أم كيميائى أم أن الأمرين جائزان ؟ .

اقتضى الأمر إحالتها على لجنة « الأصول » للإدلاء برأى قاطع . وقد انتهت إليه في جلستها الأخيرة (الأحد ١٣ - ١٠ - ١٩٦٨) حيث وافق اغلب الأعضاء على جواز الأمرين ، استنادا إلى أن الهمزة قد تكون للتأنيث ، فتنقلب في النسب واوا ، وقد تكون للإلحاق ، فيجوز قلبها واوا ، أو إبقاؤها على حالها .

وقد توقفت ساعتئذ عن إبداء الرأى ، وعن الموافقة ، ريثما تنجلي أمامى بعض الغوامض اللغوية التى لا بد من نجاتيتها ، وإزالة الخفاء عنها قبل موافقتى أو مخالفتى ثم انتهت إلى أن فيصل الرأى رهن ببحث صور عقلية ولغوية تتمثل في أسئلة وأجوبة محددة ، وبالجواب عنها إجابة دقيقة صحيحة على الوجه التالى :

(١) هل هذه الصيغة الممدودة عربية أصيلة ، نطق بها من يستشهد بكلامه ، ويحتج به ؛ لأنه من أهل عصور الاحتجاج ؟ (وقد حددتها المجمع اللغوى ، بعد بحوث مستفيضة ودراسات وافية ، بنهاية القرن الثانى فى الحواضر ، وآخر القرن الرابع فى البوادرى راجع ص ٣٠٣ و ٢٩٤ من محاضر جلسات الانعقاد الأول) فإن كانت عربية أصيلة وجب اعتبارها من صيغ «ألف التأنيث الممدودة» طبقاً لما تقتضى به ضوابطها وأوزانها النحوية ويتعين فى هذه الحالة قلب الهمزة واواً فى التثنية والجمع ، وفى النسب ، حيث يقال فيه : كيمياوى .

غير أن الوصف بهذه العربية الأصيلة لم يثبت لتلك الكلمة الممدودة ، ولم نجد له نصاً صريحاً فى المراجع اللغوية المتداولة .

ولا يقال : إنها وردت في شعر ابن الرومي حيث يقول : « إن للحظ كيمياء . . . »
ذلك لأن الرومي ابن ليس ممن يحتج بكلامهم ، فقد كانت وفاته حول سنة ٢٨٣ هـ ؛ فهو
خارج من نطاق التحديد الذي قرره المجمع اللغوي ، وسجلناه فيما سبق . هذا إلى أنها
وردت في الشعر ، وللشعر ضروراته التي قد تبيح مذ المقصور ، كما يقول بعض
النحاة . فلا مجال للاستشهاد - إذا - بكلام ابن الرومي ، ولا بشعره ، ولا بمن جاء
بعده بعشرات السنين ؛ كابن النديم وأمثاله ممن يسميهم العالم الأب أنستاس الكرملي
« بالوراقين الأفاقيين » ، ويصف كتابه « الفهرس » بأنه مشحون بالأغلاط^(١) . وفوق
هذا كله صرح ابن دريد في الجمهرة بما نصه : (الكيميا ليست من كلام العرب)^(٢) .

(٢) هل تكون هذه الصيغة الممدودة (كيمياء) معربة في العصور الأولى . عصور
الاحتجاج والتوثيق ؟ وإن صح أنها معربة فما شأن همزتها عند النسب ؟

الحق أنها معربة في تلك العصور . يدل على هذا ما تردد في بعض المراجع اللغوية
ومنها كتاب (الزهر - ج ٢ ص ٤٣) حيث يقول ما نصه : « لم يجرى على فعلياء
إلا كيمياء ، وهو معرب . . . ثم يذكر ألفاظاً أخرى على هذا الوزن .

وإذا كانت معربة على الوجه السالف الممدود فالوجه عند النسب إليها قلب همزتها
وإوا ، استناداً إلى الأسباب التالية :

أولها : أنها صيغة معربة على وزن من الأوزان الخاصة بألف التانيث الممدودة فيجرى
على المعربة من الأحكام ما يجرى على الأصيلة ، طبقاً لما نصت إليه المراجع المختلفة ،
ومنها ما سجله المرزوقي في شرح الفصيح ، حيث يقول^(٣) :

(المعربات ما كان منها بناوةً موافقاً لأبنية كلام العرب يحمل عليها . . .)
وكذلك ما جاء في الزهر ، ونصه^(٤) « سئل بعض العلماء عما عربته العرب من اللغات
واستعملته في كلامها ، هل يعطى حكم كلامها فيشتق منه ؟ »

(٢) الزهر ج ١ ص ١٦٤ .

(١) الجزء الخامس من مجلة المجمع ص ١٠٠

(٤) الزهر ج ١ ص ١٦٨ .

(٣) الزهر ، ج ١ ص ١٧١ .

فأجاب بما نصه : « ما عربته العرب من اللغات ، من فارسي ، ورومي ، وحبشي ، وغيره ، وأدخلته في كلامها على ضربين أحدهما : أسماء الأجناس كالفرنند والإبريسم واللجام و . . . و . . . والثاني : ما كان في تلك اللغات علما فأجروه على علميته كما كان ، لكنهم غيروا لفظه وقربوه من ألفاظهم ، وربما ألحقوه بأمثلتهم وربما لم يلحقوه ، ويشاركه الضرب الأول في هذا ، لا في العلمية . . . فما كان من الضرب الأول فأشرف أحواله أن يجرى عليه حكم العربي فلا يتجاوز به حكمه . »

السبب الثاني : ما سجله العالم المحقق الأب أنستاس الكرملي في بحث ألقاه في المجمع ونشرته مجلته^(١) ، وقالت : « إن هذا البحث وافق عليه المجمع » . وفيه يقول ما نصه - معترضا على من يزعم أن كلمة : « كيمياء » العربية أصلية الهمزة تبعا للأصل الذي عربت منه ، إذا أن حروف المعربات كلها أصول ، ويبيحون لأنفسهم اعتمادا على هذا الرأي أن يقولوا « كيميائي » فيعترض قائلا ما نصه - : (نسي هؤلاء التسابون الوزانون أن ليس في لغات العالم كلها اسم منته بألف وراءها همزة . . . إذ تعتبر الهمزة زائدة في العربية ، كما في زكرياء الممدودة ، وقد قال سيبويه والجوهري إن النسبة إلى زكرياء الممدودة هي زكرياوى بالواو لا غير ، ولم يجيزا زكريائى ، وعليه تكون النسبة إلى كيمياء ، كيمياوى) اه .

السبب الثالث : ما جاء في كتاب سيبويه (في باب الإضافة) - ويريد بها النسب - ونصه :

« كل اسم ممدود لا يدخله التنوين ، كثير الغدد كان أو قليله ، فالإضافة إليه ألا يحذف منه شيء ، وتبدل الواو مكان الهمزة . . . وذلك كقولك في زكرياء : زكرياوى وبراكاء ، براكاوى) .

(٣) هل يصح أن تكون الهمزة في صيغة « كيمياء » للإلحاق ، فيجوز عند النسب قلبها واوا أو إبقاؤها ؟

(١) الجزء الخامس ، ص ١٠٠ .

لا يصبح اعتبارها للإلحاق ، لما رددته النحاة في مواضع مختلفة من كتبهم^(١) ، وهو أن ألفاظ الإلحاق معدودة معينة ، لا يجوز الزيادة عليها ؛ وفي هذا يصرح الهمع بالنص التالي :

(لا إلحاق إلا بسماع من العرب ، إلا أن يكون على جهة التدريب والامتحان ، كالأمثلة التي يتكلم بها النحويون متضمنة لحروف الإلحاق على طريقة أبنية العرب ، يقصدون بذلك تمرين المشتغل بهذا الفن ، وإجادة فكره ونظره) .

ونحن لا نجد في الكتب اللغوية المتداولة ما ينص على اعتبار همزة « كيمياء » للإلحاق ، أو أن هذه الكلمة معدودة من الألفاظ الملحققة سماعا .

وشيء آخر : هو أن (الإلحاق : جعل ثلاثي أو رباعي موازنا في الصورة لما فوقه)^(٢) كما صرحوا بأنه (جعل كلمة على مثال أخرى رباعية الأصول أو خماسيتها) هذا إلى أن همزة الإلحاق المدودة لا تقع في مثال صالح لألف التانيث المدودة .

ولذلك لم تمنع « علماء » من الصرف إذ لا وزن لها بين صيغ ألف التانيث المدودة وأيضا - فهمة التانيث منقلبة عن ألف ، أما همزة الإلحاق فمنقلبة عن ياء .

وفي كل ما سبق ما يقطع بأن همزة « كيمياء » ليست للإلحاق .

(٤) ألا يصح محاكاة المذهب الكوفي ؟

لا - فقد رفضه القدماء بحجة قوية ورأى ثاقب ، وقالوا (لا يقاس عليه)^(٤) ولأبي حيان في رفضه مذهبهم هذا أدلة ناصعة .

(١) ج ٢ ص ٢١٧ .

(٢) الصبان ، ج ٢ ص ٢٠٥ باب المنوع من الصرف .

(٣) الصبان ، ج ٣ ص ٢٦٣ .

(٤) همع المواع : ج ١ ص ٤٩ .

(٥) ألا تصح محاكاة ما يجرى في جلسات المجمع ، وفي بعض لجانه الخاصة من استعمال كلمة : « كيميائي » في النسب إلى الصيغة الممدودة ؟ لا تصح إلا بسند . وقد بحثنا جهد الطاقة في محاضر جلسات المجمع وفي محاضر تلك اللجان المختصة فلم نجد حتى اليوم سنداً لغويّاً يدعم ذلك الاستعمال ، ولا حجة تتصدى لتأييده ، وتقف إلى جانب الأخذ به .

* * *

من كل ما تقدم يتبين أن النسب إلى كلمة الممدودة « كيمياء » هو : كيمياوى « بالواو ، وليس في المراجع المعروضة مسوغ أو مقنع لإباحة صورة أخرى إلا بسند جديد .

الباب الرابع

في بعض الأحكام النحوية والصرفية

- ١ - جواز ظهور الكون العام .
- ٢ - في التقديم والتأخير .
- ٣ - جواز إلغاء النصب بإذن .
- ٤ - في الاستثناء بغير وسوى .
- ٥ - جواز رفع المستثنى بيلا في الكلام التام الموجب .
(لم يقره مؤتمر الجمع)
- ٦ - إعراب الاسم بعد إنَّ وإذا .
- ٧ - وقوع المصدر نعتا .
- ٨ - وقوع المصدر حالا .
- ٩ - دخول «أل» على «غير» .
- ١٠ - إدخال «أل» على العدد المضاف .
- ١١ - صوغ «فعلى» دون التعريف .
- ١٢ - تقديم لفظ النفس والعين على المؤكد .
- ١٣ - «افتعل» و «تفاعل» للاشتراك باستعمال «مع» أو «الباء» .
- ١٤ - السين والتاء أو الألف لإفادة الدنو أو الحينونة .
- ١٥ - استعمال «أى» للإيهام والتعميم .
- ١٦ - لحوق علامة التثنية أو الجمع بالفعل المسند إلى الفاعل الظاهر .
(لم يقره مؤتمر الجمع)

١ - جواز ظهور الكون العام

«يرى جمهوره النحاة أن حذف الكون العام واجب ، ونقل عن ابن جني جواز إظهاره ، كما نقل عن ابن مالك أن حذفه أغلبي . . وترى اللجنة أن ما ورد من تعبيرات علمية مثل : هذا حمض يوجد في عسل الشمع ، وهذه الكلمة موجودة في المعجم الوسيط - صحيح ، وهو باب من الكون الخاص .»

* صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة السادسة والثلاثين . وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ - ورد في بعض ما عرض على المجمع تعبيرات مثل : « هذه المادة موجودة في إسرائيل » أو « هذه الكلمة موجودة في المعجم الوسيط » مما يظهر فيه الكون العام . وقد عارض في جواز مثل ذلك الأبتاذ عباس حسن في الجلسة الثالثة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين .

٢ - وقد ناقشت اللجنة ، وعرضت لاحتمال ظهور الكون العام في الآية القرآنية : « فلما رآه مستقرا عنده » ولما نسب إلى ابن جني من إجازته ، ولما قاله ابن مالك من أنه أغلبي ومثاله في شعر محتج به ، وكذلك عرضت اللجنة لحاجة الاستعمالات المصرية إلى إظهار الكون العام ، لأنه يريح الجملاء ويكسبها رخاوة وسعة ، ولأن حذفه يقتضها اقتضابا لا يطمأن إليه في التعبير العلمي . وفيما عرض على اللجنة أن المشكلة في الاستعمالات المصرية تنحل بتقديم الكون العام أو تأخيرها ، واستعمال الجملة الفعلية .

٣ - وفي أثناء دراسة اللجنة ، قدم الأستاذ عطية الصوالحي مذكرة انتهى فيها إلى أن حذف الكون العام في مثل الاستعمالات المصرية غير مجمع عليه ، فقد قال ابن مالك إنه أغلبي وصرح ابن جني بجواز إظهاره ، وصرح ابن عطية بظهوره في آية النمل ، وأجاز ابن يعيش ذكره قبل الظرف ، وعلى هذا يجوز ذكره .

٤ - وقدم الأستاذ عباس حسن مذكرة معارضة ، ذهب فيها إلى أن الكون العام واجب الحذف ، وأن ما جاء به مصرحاً به شفو ، وأن ما جاء في الآية وفي بيت الشعر قد اعتبروه كوناً خاصاً ، وأن ابن جني وابن مالك أجازا إظهار الكون العام أخذاً بظاهر الآية وبيت الشعر ، ولم يتبين المراد منهما ، كما قانونا .

٥ - وقد انتهت اللجنة إلى القرار التالي :

«يرى جمهوره النحاة أن حذف الكون العام واجب ، ونقل عن ابن جني جواز إظهاره ، كما نقل عن ابن مالك أن حذفه أغلبي ، ولما كانت التعبيرات المصرية - وبخاصة ما يتصل منها بالأداء العلمي - يذكر فيها الكون العام رفعا ، وإيضاحا للمعنى ، وإشارا للتبسيط - مثل : « هذا حمض يوجد في عسل الشمع ، أو « الكلمة موجودة في المعجم الوسيط » أو « هذه الحاصلات موجودة في إسرائيل » رأت اللجنة الأخذ برأى ابن جني . وابن مالك وإجازة ظهور الكون العام ، لإتمام المعنى أو إيضاحه أو تأكيد ، حين يقتضى ذلك مقام التعبير .»

٦ - ومع هذا مذكرتان في الموضوع :

(أ) الكون العام بين الحذف والذكر : للأستاذ الشيخ عطية الصوالحي .

(ب) الكون العام : معناه وحكمه من ناحية ذكره وحذفه إذا كان خبراً . (لأستاذ عباس حسن) .

الكون العام بين الحذف والذكر (*)

من الأصول النحوية أن كل ظرف وشبهه « وهو الجار والمجرور » لا بد أن يتعلق إما بفعل أو شبهه نحو قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ . . وإما بجامد مؤول بمشتق نحو « وهو الذى فى السماء إله » (فى السماء) متعلق (بإله) وهو اسم جامد غير صفة ، وإنما صح التعلق به لتأوله بمعبود ، و (إله) خبر لـ « هو » محذوفاً وإما بما فيه راحة الفعل كقول عبيد الله بن ماوية الطائي :

* أَنَا ابن ماويّة إِذْ جَدَّ النَّقْرُ*^(١)

* وَجَاءَت الْخَيْلُ اثْنَيْ*^(٢) زَمْرٌ*

فالظرف (إذ) متعلق (بابن ماوية) وهو علم ، وإنما علق الظرف به لأن فيه معنى الجود ، فهو مؤول بالجود . والظرف عندهم - بحسب تعلقه - قسمان : مستقر ، ولغو الذى يعيننا فى هذا البحث هو المستقر ، فالمستقر : ما يكون متعلقه كونا عاما : وهو الذى يدل على الوجود المطلق أى غير المقيد بشئ ، وذلك كالحديث والحصول والاستقرار والوجود والكون والوقوع ، وما اشتق من ذلك فعلا أو صفة . وهذا القسم يجب حذف متعلقه على المختار كما يقول الشمنى . وقالوا : إنما سمي مستقرا ؛ لاستقرار الضمير فيه بعد حذف المتعلق ، وقيل سمي بذلك لاستقرار معنى المتعلق العام فيه بحيث يقههم بداهة عند سماعه .

وقد حصر أكثر النحاة هذا القسم فى المواضع الأربعة الآتية :

(الأول) أن يكون الظرف حالا ، نحو ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي رِيثَتِهِ^(٣) ﴾ ونحو ﴿ مَنْ ذَا الَّذِى يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ^(٤) ﴾ .

(*) بحث للأستاذ الشيخ عطيه الصوالحي - عضو اللجنة .

- (١) النقر : صوت تنزع به الفرس للبشى ، وأصله (النقر) وقف عليه ينقل لحنه الراء إلى الفاء .
- (٢) و (الأثاني ، والزمر) أصلهما الجماعات من الناس ، واحد الأولى « أثنية » كاثنية وواحد الثانية زمرة .
- (٣) القصص ، الآية - ٧٩ . (٤) البقرة ، الآية - ٢٥٥ .

(الثاني) : أن يكون صفة ، نحو ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ^(١)﴾ ونحو ﴿وَلِإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عَذَاباً دُونَ ذَلِكَ^(٢)﴾

(الثالث) : أن يقع صلة نحو ﴿وَلَهُ مِنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ^(٣)﴾ .

(الرابع) : أن يقع خبرا في الحال نحو ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ^(٤)﴾ ونحو : ﴿وَلَدِينَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ^(٥)﴾ أو خبرا في الأصل نحو ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا فِي شَكٍّ مُرِيبٍ^(٦)﴾ ونحو ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ^(٧)﴾ وزاد بعضهم موضعا خامسا ، وهو أن يقع بعد الظرف المسبوق بنفي أو استفهام اسم ظاهر مرفوع نحو ﴿أَفَى اللَّهِ شَكٌّ^(٨)﴾ ونحو ﴿أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ^(٩)﴾ ونحو ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ^(١٠)﴾ ونحو ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا^(١١)﴾ .

وفي الاسم المرفوع في هذه الآيات ثلاثة مذاهب .

(١) أحدها : أن الأرجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو الجار والمجرور ، ويجوز كونه فاعلا .

(٢) والثاني : أن الأرجح كونه فاعلا ، واختاره ابن مالك .

(٣) الثالث : يجب أن يكون فاعلا ، نقله ابن هشام عن الأكثرين .

وإذا أعرب المرفوع فاعلا فهل يكون عامله الفعل المحذوف أو الظرف أو المجرور لنيابتتهما عن الفعل ؟ قيل بكل ، والمختار الثاني ، وعليه لا يكون الظرف مستقرا لعدم استقرار ضمير فيه ،

(٢) الطور ، الآية / ٤٧ .

(٤) الروم / ٤ .

(٦) فصلت / ٤٥ .

(٨) إبراهيم / ١٠ .

(١) البقرة ، الآية / ١٩ .

(٣) الأنبياء ، الآية / ١٩ .

(٥) المؤمنون ، الآية / ٦٢ .

(٧) القمر / ٥٤ .

(٩) النجم / ٣٥ .

(١٠) ومثلها الموصوف كقولهم (مررت برجل معه صقر) والموصول كقولهم (جاء الذي في الدار أبوه) أو صاحب خبر نحو (زيد عندك أخوه) أو صاحب حال كقولهم (يسرقني الشاب عليه دزج الجهاد)

(١٢) يونس / ٦٨ .

(١١) النساء / ١٥٧ ، والكهف / ٥ .

والمترلق المعنوى هو الحال والصفة والصلة والخبر على الصحيح ، لا الظرف وحده
لقيامه مقام عامله كما يقول جمهور البصريين ، ولا مجموعهما كما اختاره الرضى ،
لكن لا بد منهما عند الجميع .

وهل يقدر المترلق فعلا أو اسما مشتقا ؟ أما أكثر البصريين فيقدرونه فعلا (كاستقر)
محتجين بأن المحذوف عامل في الظرف والمجرور ، والأصل في العامل أن يكون فعلا ،
لأن العامل إنما يعمل لا فتقاره إلى غيره ، والفعل أشد افتقارا ، لأنه حدث يقتضى
صاحبا وزمنا ومحلا وعلة . وأما الأخفش فيقدره اسم فاعل (كمستقر أو كائن) وقد
نسب هذا إلى سيبويه ، وأيده ابن مالك في شرح الكافية ، وقال ابن هشام في المغنى
والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى ، ثم قال : وإن
جهلت المعنى فقدّر الوصف لأنه صالح للأزمنة كلها ، وإن كان حقيقة في الحال .

وخلافهم هذا في غير الصلة ، أما هي فلا خلاف في تقديرها فعلا ، قال ابن يعيش :
وإنما لم يجز في الصلة أن يقال : إن نحو (جاء الذى فى الدار) بتقدير (مستقر) على أنه
خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم « تماما على الذى أحسن » بالرفع ، لقلة ذلك^(١)
واطراد هذا^(٢) انتهى .

ويؤخذ من حصر الظرف المستقر الواجب حذف متعلقة في المواضع السابقة أنه
في غيرها لا يكون مستقرا ، ولا يجب حذف متعلقه ، كما في قولهم : (يوجد فى باطن الأرض
ثروات ، ويقع فى بعض المطبوعات هنوات^(٣)) وقد صرح الرضى بذلك فقال (فى ج ١ ص ٩٣) :
«ولا يجوز إظهار هذا العامل أصلا - يريد مترلق الظرف الواقع خبرا - لقيام القرينة
على تعيينه ، وسد الظرف مسدده كما يجئ فى (لولا زيد لكان كذا) فلا يقال : (زيد كان

(١) أى حذف المائد المرفوع ، وقال الدمامي : لأنه يمتنع الحذف إذا لم يدر المحذوف صلاحية الباقي للوصلية ،
وهنا الظرف صالح بدون صدر الصلة الدمامي ، ويس .

(٢) أى اطراد قوله (جاء الذى فى الدار) فلا يقاس المطرد على النادر (قاله الدمامي ، ونقله يس) .

(٣) إذا أتى الظرف بالفعل قبله .

في الدار) وقال ابن جني بجوازه ، ولا شاهد له ^(١) ، وأما قوله تعالى ﴿فلما رآه مستقرا عنده﴾ ^(٢) فمعناه «ساكنًا» ، وليس بمعنى «كائنا» ، وكذلك حال الظرف في ثلاثة مواضع أخرى : الصفة والصلة والحال ، وفيما عدا المواضع الأربعة لا يتعلق الظرف والجار والمجرور إلا بما هو مذكور موجود . انتهى .

أقوال العلماء في جواز ذكر الكون العام في المواضع السابقة :

(١) في البيضاوي وحاشية الشهاب عند تفسير قوله تعالى ﴿فلما رآه مستقرا عنده﴾ قال البيضاوي : (مستقرا عنده) : حاصلًا بين يديه .

وقال الشهاب : (قوله حاصلًا بين يديه) متعلق الظرف إذا كان كونا عامًا كحاصل ومستقر وجب حذفه عند النحاة ، ولذلك أشكلت هذه الآية عليهم ، فذهب ابن مالك إلى أنه أغلبي ، وأنه قد يظهر ، كما في هذه الآية وقوله :

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزٌّ ، وَإِنْ يَهْنُ فَانْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهَوْنِ كَسَانِ

ومن لم يجوزه قال : (مستقرا) هنا معنى ساكنًا غير متحرك فهو خاص ، أو الظرف متعلق برآه ، وإذا كان معنى ساكنًا فالمراد أنه قادر على حاله الذي كان عليه ، فلا يرد عليه أنه لا فائدة فيه ، فلا يتناسب المقام كما قيل ، هكذا قرر النحاة وغيرهم ، فمن ذكره بحثًا من عنده فقد أغرب . انتهى .

(٢) وفي البحر المحيط لأبي حيان :

« وانتصب (مستقرا) على الحال و (عنده) معمول له ، والظرف إذا وقع في موضع الحال كان العامل فيه واجب الحذف ، فقال ابن عطية : وظهر العامل في الظرف من قوله (مستقرا) وهذا المقدر أبدا في كل ظرف وقع في موضع الحال .

وقال أبو البقاء (ومستقرا) أي ثابتا غير متقلقل ، وليس بمعنى الحضور المطلق ، إذ لو كان كذلك لم يذكر . انتهى .

قال أبو حيان : فَأَخَذَ فِي (مستقرا) أمرا زائدا على الاستقرار المطلق ، وهو كونه غير متقلب حتى يكون مدلوله غير مدلول العندية ، وهو توجيه حسن لذكر العامل في الظرف الواقع حالا ، وقد ذكر العامل فيها وقع خيرا من الظرف التام في قول الشاعر :

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّاءٌ ، وَإِنْ يَهِنُ فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهَوْنِ كَائِشٌ

انتهى

(٣) وقال ابن يعيش - في نحو (زيد في الدار وعمرو عندك) ج١ ص ٩٠ :

«واعلم أنك لما حذف الخبر الذي هو (استقر أو مستقر) وأقمت الظرف - على ما ذكرنا - صار الظرف هو الخبر ، والمعاملة معه ، وهو مغاير المبتدأ في المعنى ، ونقل الضمير الذي كان في الاستقرار إلى الظرف ، وصار مرتفعا بالظرف ، كما كان مرتفعا بالاستقرار ، ثم حذف الاستقرار وصار أصلا مرفوضا ، لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف ، وقد صرح ابن جني بجواز إظهاره .

والقول عندي في ذلك أنه بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار ، ونقل الضمير إلى الظرف ، لا يجوز إظهار ذلك المحذوف ؛ لأنه قد صار أصلا مرفوضا ، وإن ذكرته أو قلت : (زيد استقر عندك) لم يمنع منه مانع » انتهى .

(٤) وفي حاشية الضبان (ج١ ص ٢٥٠ طبع بولاق) - :

قال : « وجوز ابن جني إظهار المتعلق العام » قال هذا ولم يعلق عليه برد ولا تأييد .

وقال أيضا (في ج٢ ص ٦٩) - في تعليقه على قول ابن مالك - « نحو سعيد مستقرا في هجر » :

(قوله مستقرا) قال اسم حال مؤكدة ، وهو صريح في أن المراد به الاستقرار العام وقال غيره : أي ثابتا غير متزلزل ، فهو خاص ، إذ لو كان عاما لم يظهر ، قال بعض المتأخرين : قد يقال : محل عدم ظهوره إذا كان له معمول يقع بدلا منه وإلا جاز ظهوره ، وعندى أن هذا متعين ، إذ لا يشك أحد في جواز (هذا ثابت هذا حاصل) مثلا .

وبعد ، فأقوال هؤلاء العلماء تدل قطعاً على أنَّ حذف الكون العام في ثلاث المواضع غير مجمع عليه ، فقد ذكر المغني أنَّ وجوب الحذف مختاراً ، وقال ابن مالك : إنَّه أغلبي ، وصرح ابن جني بجواز الإظهار ، كما صرح ابن عطية بظهوره في آية التمل ، وأجاز ابن يعيش ذكره قبل الظرف ، وأعربه ابن أم قاسم حالاً مؤكدة في مثال ابن مالك : واعتماداً على هذه الأقوال يجوز ذكر الكون العام وبخاصة في مصطلحات العلوم ، والله أعلم .

الكون العام (*)

معناه ، وحكمه من ناحية ذكره وحذفه إذا وقع خبراً

(أ) فأما معناه فمجرد الوجود المحض الذى لا يقيده قيدٌ مطلقاً يؤدي إلى الزيادة على معنى الوجود الخالص ، سواء أكانت الزيادة مدحاً أم ذماً ، أم قلةً أم كثرةً أم تحديداً على أى وجه من وجوه التحديد ، فالذى ، يقول : « محمد فى البيت » إنما يرمى قصداً إلى الإخبار بوجود محمد فى البيت وجوداً مجرداً لا يوصف بأداه وجود دائم ، أو مؤقت ، أو مختلط بنوم أو يقظة ، أو بتمكن ، أو قلق أو بوصف آخر فهذا ، الوجود المطلق المجرد هو ما يسمى : « الكون العام » .

(ب) وأما حكمه فيتبين من النصوص الآتية - ويشاركه فى الحكم : (الحال والنعت) .

١ - جاء فى الأشمونى ما نصه - عند قول ابن مالك :

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ نَاوِينَ مَعْنَى : كَائِنٍ ، أَوْ اسْتَقَرَّ

« أو بحرف جر مع مجروره ، نحو : « محمد فى الدار » ناوين متعلقهما ، إذ هو الخبر حقيقة ، حذف وجوباً ، وانتقل الضمير الذى كان فيه إلى الظرف والجار والمجرور قال الصبان - فى هذا الموضع - : « اعلم أن كلا من الظرف والجار والمجرور قسمان : لغو ، ومستقر . فاللغو : ما ذكر عامله ، ولا يكون إلا بخاصاً .

والمستقر : ما حذف عامله ، عاماً كان - ولا يكون إلا واجب الحذف - أو خاصاً : واجب الحذف ، نحو : يوم الجمعة صمت فيه أو : جائزه نحو محمد على الفرس . . . أى راكب »

(*) بحث للأستاذ عباس حسن - عضو اللجنة .

ثم قال - تعليقاً على وجوب حذف الكون العام - مانصه : وجوز ابن جني إظهار المتعلق العام .

قال الخضرى مانصه : «جوز ابن جني إظهار العام أيضاً تمسكاً بنحو قوله تعالى : (فلما رآه مستقراً عنده)» ورد بأن هذا استقرار خاص ، بمعنى عدم التحرك ، لا عام ، بمعنى مطلق الحصول حتى يجب حذفه « اهـ .

ثم قال ابن عقيل : وقد صرح به شذوذاً كقوله :
لك العزُّ إن ولاك عزٌّ وإن يهنُ فأنت لدى بَحْبُوحِ الهونِ كائنُ
وسبأني لهذا توجيه آخر هنا .

٢- وقال صاحب التصريح - بعد الكلام على شرط الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً -
مانصه :

« ويتعلقان بمحذوف وجوبا » اهـ .

٣- في تفسير النسبى لكلمة : «مستقراً» في الآية السالفة مانصه :
(مستقرا ، أى : ثابتاً غير مضطرب) اهـ .

٤- وفي الجلالين مانصه : «مستقرا : ساكناً» اهـ .

٥- في ص ٧٧٨ من البحرة المحيطة ، مانصه :

«مستقراً» انتصب «مستقراً» على الحال . «وعنده» مفعول له ، والظرف إذا وقع في موضع الحال كان العامل فيه واجبت الحذف ، فقال ابن عطية : ويظهر العامل في الظرف من قوله : مستقراً ، وهذا هو المقدر أبداً في كل ظرف وقع في موقع الحال . قال أبو البقاء : «مستقرا» أمر زائد على الاستقرار المطلق ، وهو كونه غير متقلقل ، حتى يكون مدلوله غير مدلول «العندية» . وهو توجيه حسن ؛ فذكر العامل في الظرف الواقع حالاً . وقد قدر ذكر العامل فيما وقع خبراً من الجار والمجوراء التام في قول الشاعر :

لك العزُّ إن مولاك عزٌّ ، وإن يهنُ فأنت لدى بَحْبُوحِ الهونِ كائنُ

ويلاحظ ماسبق أن قاله ابن عقيل في هذا البيت مصرحاً بأنه شاذ ؛ فالآراء متفقة على رفض الاستدلال بالبيت وإن اختلفت في تعليل الرفض كما يلاحظ أن ابن عطية لم يتعرض للتعليل مطلقاً . .

٦- وقال الألوسي ص ١٨٥ مانصه :

. وحذف ما حذف ؛ للدلالة على كمال ظهوره ، واستغنائه عن الإخبار به ، وللايدان بكمال سرعة الإتيان به ، كأنه لم يقع بين الوعد به ورؤيته عليه السلام إياه شيء ما أصلاً . وفي تعبير رويته استقراره عنده تأكيد لهذا المعنى ، لإيهامه أنه لم يتوسط بينهما ابتداء الإتيان أيضاً ، كأنه لم يزل موجوداً عنده . « فمستقراً » منتصب على الحال ، و « عنده » متعلق به وهو على ما أشرنا إليه كون خاص ولذا ساغ ذكره . وظن بعضهم أنه كون عام فأشكل عليهم ذكره مع قول جمهور النحاة إن متعلق الظرف إذا كان كوناً عاماً وجب حذفه ، فالتزم بعضهم لذلك كون الظرف متعلقاً بالفعل « رآه » لابه (أى : لا بمستقراً) ومنهم من ذهب كابن مالك إلى أن حذف ذلك أغلبي وأنه قد يظهر كما في هذه الآية وقول الشاعر :

لك العزُّ إنْ مَوَّلَكَ . . . الخ .

وأنت تعلم أنه يمكن اعتبار ما في البيت كوناً خاصاً كالذى في الآية . اهـ .

نتيجة ما يفهم من النصوص السابقة كلها أمران :

أولهما : أن الكون العام يجب حذفه .

ثانيهما : أن ابن جني وابن مالك أجازا إظهاره أخذاً بظاهر آية وبيت من الشعر لم يتبيننا المراد منهما على الوجه الصحيح الذي كشف عنه المحققون ودفعوا به رأيهما دفعاً قوياً .

وبعد . فهل من تيسير مرجو ، أو فائدة مطلوبة وراء مخالفة آراء العلماء المحققين

من نشرنا رأيهم ، وتمالثوا على الأخذ به ، وفيهم اللغويون والنحويون والمفسرون ؟

٢ - تقدير التقديم والتأخير في تعليل النحاة^(*)

« درست اللجنة ماورد في بحث الأستاذ عبد الحميد حسن متعلقاً بمسألة التقديم والتأخير ، ورأت الاكتفاء بالمشهور الذي جرى عليه النحويون والبلاغيون في هذه المسألة ».

« صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين ، وبالجلسة الثالثة والعشرين من جلسات المجلس في الدورة نفسها ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

فيما تناوله بحث الأستاذ عبد الحميد حسن المقدم إلى مؤتمر الجمع في دورته السادسة والثلاثين تعليقات النحاة في تقدير التقديم والتأخير في الأساليب ، وقد ناقشت اللجنة ما عرضه الأستاذ الباحث ، وانتهت إلى قرارها .

٣- جواز إلغاء النصب بإذن *

«ورد النصب بإذن في كلام العرب ، وورودها في القرآن بالفضل بـ « لا » ليس يمنع عملها ، وكون ورودها في القرآن قراءة لا يمنع الاحتجاج به ، فالقراءات المشهورة كلها مناط احتجاج. ولكن من المعزّو إلى بعض قبائل العرب إلغاء عمل « إذن » مع استيفاء شروط الإعمال . وقد نسب إلى البصريين قبول الإلغاء ، إلا أن ذلك موصوف بالقلّة .

واستنادا إلى هذا يجاز الإلغاء مع استيفاء الشروط ، وإن كان الإعمال هو الأكثر في استعمال العرب » .

* صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ - قدم الأستاذ أحمد عبد الستار الجوارى - عضو المجمع العلمي العراقي - إلى مؤتمر المجمع في دورته الثالثة والثلاثين اقتراحا يتصل بحكم « إذن » في عملها النصب في الفعل المضارع ، وذكر في اقتراحه أن الشروط التي اشترطها النحاة لنصب المضارع بها لم تتحقق في صورة من كلام العرب ، وأن ورودها في القرآن في إحدى القراءات « (وإذن لا يلبثوا غلافك) »^(١) غير مستكمل الشروط للفعل بلا ، وأن إذن في الكثير حرف جواب . وعلى هذا تحذف من مقررات الدراسة النحوية في التعليم الابتدائي والثانوي ، باعتبارها من نواصب الفعل المضارع

٢ - ومع هذا مذكرة الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي ، وعنوانها : « إذن الداخلة على المضارع بين الإعمال

والإلغاء » .

(١) الإسراء ، الآية / ٧٦ والقراءة « (وإذن لا يلبثون . .) » .

« إذن » الداخلة على المضارع بين الإعمال والإهمال (*)

(١) حقيقة (إذن) :

اختلف النحويون في حقيقة (إذن) :

١- فذهب الجمهور إلى أنها حرف بسيط لا مركب من (إذ وأن) أو (إذا وأن) وهذا المذهب صحيحه المرادى .

٢- وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم ، وأن أصلها « إذا » الظرفية ، لحقها التنوين عوضاً من الجملة المضاف إليها المحذوفة^(١) ، إذ الأصل عند هذا البعض في نحو (إذن أكرمك) إذا جئتني أكرمك برفع (أكرم) ثم حذفت الجملة المضاف إليها (إذا) وعوض منها التنوين^(٢) كما في حينئذ ، وأضمرت (أن) المصدرية فانتصب الفعل الواقع صدراً للجملة الجزائية ، ولعل المفرد المؤول به « أن » ومدخولها عند صاحب هذا القول فاعل : أى إذا جئتني وقع إكرامك ، لا مبتدأ خبره محذوف ، وإلا وجبت الفاء الرابطة الواجبة مع الجملة الاسمية كما لو قلت (إذا جئتني فإكرامك حاصل) قاله الدماميني ، ونقله يس والصبيان .

٣- وذهب الخليل^(٣) إلى أنها حرف تركب من (إذ وأن) نقلت حركة الهمزة إلى الدال ثم حذفت ، وغلب عليها حكم الحرفية ، قال فإذا قال القائل (أزورك) فقلت (إذن أكرمك) فكأنك قلت : إكراي واقع . زاد في الهمع قوله « ولا يتكلم بهذا »

٤- وذهب أبو على عمر بن عبد المجيد الرندى إلى أنها مركبة من (إذا وأن) ، لأنها تعطى ما تعطى كل واحدة منهما : فتعطى الربط (كإذا) والنصب (كأن) ثم حذفت همزة (أن) ثم ألف (إذا) لا لتقاء الساكنين .

٥- وذهب الرضى إلى أنها اسم ، فقد قال : الذى يلوح لى فى « إذن » ويغلب فى ظنى أن أصله « إذ » حذفت الجملة المضاف إليها ، وعوض منها التنوين ، وفتح ليكون فى

(ب) بحث للأستاذ الشيخ عطيه الصوالحي - عضو اللجنة .

(١) وحذفت الألف لالتقاء الساكنين .

(٢) ونقلت إلى الجزائية ، فبق فيها معنى الربط والسبب .

(٣) فى أحد أقواله ذكره الشيخ يس فى حاشيته على شرح القطر ، كما ذكر أيضاً أن جماعة - منهم الفارسي - روبرا عن الخليل أن نصب المضارع بأن مضمرة بعد « إذن » .

صورة ظرف منصوب ، وقصد جعله صالحا لجميع الأزمنة بعد ما كان مختصا بالماضي وضمن معنى الشرط غالبا . قال : وإنما قلنا غالبا ، لأنه لا معنى للشرط في نحو (قال فعلتها إذا وأنا من الضالين) ثم قال : وإذا كان بمعنى الشرط في الماضي جاز لإجراؤه مجرى (لو) في قرن جوابه باللام نحو (إذا لأذقناك) أى لو كنت ركنت شيئا قليلا لأذقناك وإذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز دخول الفاء في جزأها كما في جزاء «إن» كقوله^(١) .

ما إن أتيت بشئ أنت تكرهه إذن فلا رفعت سوطا إلى يدي
أى إن أتيت فلا . . . الخ .

وقد تستعمل بعد (لو ، وإن) توكيدا لهما ، نحو : (لوزرتني إذن لأكرمك) و (إن جئتني إذن أزرك) ثم قال : ولما احتمل «إذن» التي يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع مستقبل واحتمل معنى مجرد الزمان ، فالمضارع حال ، وقصد التنصيص على معنى الجزاء في «إذن» نصب المضارع بأن المقدرة ، لأنها تخلصه للاستقبال ، فتحمل «إذن» على الغالب فيها من الجزاء ، لانقضاء الحالية المانعة من الجزاء بسبب النصب (بأن) .

ثم قال : «وإنما ادعينا أن (إذن) زمانية لظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها وقلب نونها في الوقف ألفا يرجع جانب اسميتها ، وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها (بالقسم ونحوه) يقوى كونها غير ناصبة بنفسها (كأن ولن) ، إذ لا يفضل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله » اه الصبان باختصار وتصرف وكذا الدماميني ثم قال الصبان : ولا يخفى أن أكثر ما قاله متأات على أن أصلها (إذ) .

٦- وفي حاشية السيوطي على المغنى عن بعضهم أن (إذن) تأتي على وجهين : حرف ناصب للمضارع مختص به ، واسم أصله (إذا أو إذ) حذفت الجملة المضاف إليها وعوض عنها التنوين ، وهذه تدخل على غير المضارع وعلى المضارع فيرفع ، فيجوز أن نقول لمن قال (أنا آتيك) (إذن أكرمك) بالرفع على أن الأصل : (إذا أتيتني أكرمك) وبالنصب^٣ على أنها الجرفية . (الصبان) .

(ذ ب) معنى (إذن) :

قال سيبويه : معنى (إذن) الجواب والجزاء ، وقد بين الدماميني معنى الجواب والجزاء هنا فقال :

ومعنى كونها للجواب : أنها لا تقع إلا في كلام يجاب به من تكلم بكلام آخر ملفوظ به أو مقدر سواء وقعت في صدره أو في حشوه أو في آخره ، ولا تقع في متتضب ابتداء من غير أن يكون هناك ما يقتضى الجواب ، لا لفظا ولا تقديرا ، والجواب في الحقيقة هو الجملة التي وقعت (إذن) فيها لا (إذن) وحدها ، لكنها للابستها للجواب سميت حرف جواب . انتهى . وفي الكلام مسامحة ؛ إذ أنها حرف يربط الجواب الذي تكون هي فيه صدرا أو حشوا أو آخر بالكلام الظاهر أو المقدر قبلها .

ومعنى كونها جزاء أن مضمون الكلام الذى هي فيه مجازاة لمضمون كلام آخر . قال في المفصل : « و (إذن) جواب وجزاء : يقول الرجل (أنا آتيك) فتقول (إذن أكرمك) فهذا الكلام قد أجبت به ، وصيرت إكرامك جزاء له على إتيانه . الخ » .

وهنا سؤال : هل تكون (إذن) للجواب والجزاء في كل موضع هي فيه ، فلا تخرج عنهما أو عن أحدهما في تركيب ما ؟ قال الشلوبين : هي كذلك .

وقال أبو على الفارسي : كونها للجواب والجزاء في الأكثر ، لا في كل موضع لأنها قد تتمحض للجواب ، بدليل أنه يقال لك : (أحبك) أى أنا متصف في الحال بمحبتي لك ، فتقول في جواب هذا الكلام : (إذن أظنك صادقا) إذ لا مجازاة هنا ، ضرورة أن ظن الصدق واقع في الحال ، ولا يصلح أن يكون جزاء لذلك الفعل . انتهى . دماميني .

والشلوبين يتكلف في جعل مثل هذا جزاء ، فيقول : أى إن كنت قلت هذا صدقتك اه دماميني .

(ج) إعمال "إذن" وإلغاؤها :

شبه سيبويه (إذن) من حيث الإعمال والإلغاء بأفعال القلوب ، فقال :

« اعلم أن (إذن) إذا كانت جوابا وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل (أرى) في الاسم إذا كانت مبتدأة ، وذلك قولك (إذن أجيئك وإذن آتيك) ومن ذلك أيضا قولك :

(إذن والله أجيئك) والقسم هنا بمنزلة في (أرى) إذا قلت (أرى والله زيدا فاعلا) ولا يفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى (إذن) لأن (إذن) أشبهت (أرى) ، فهي في الأفعال بمنزلة في الأسماء ، وهي تلغى وتقدم وتؤخر فلما تصرفت هذا التصرف اجترعوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين ، ولم يفصلوا بين (أن) وأخواتها وبين الفعل كراهة أن يشبهوها بما يعمل في الأسماء نحو (ضربت وقتلت) ، لأنها لا تصرف تصرف الأفعال نحو (ضربت وقتلت) ، ولا تكون إلا في أول الكلام لازمة لموضعها لا تفارقه ، فكرهوا الفصل لذلك ، لأنه حرف جامد » ثم قال :

«واعلم أن (إذن) إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمد عليه فإنها ملغاة البتة ، كما لا تنصب (أرى) إذا كانت بين الفعل والاسم ، في قولك (كان أرى زيد ذاهبا) ، وكما لا تعمل في قولك (إني أرى ذاهبا) ، (فإذن) لا تصل في هذا الموضوع إلى أن تنصب كما لا تصل (أرى) هنا إلى أن تنصب .»

فهذا تفسير الخليل ، وذلك قولك : (أنا إذن آتيك) هي هنا بمنزلة (أرى) حيث لا تكون إلا ملغاة ، ومن ذلك أيضا قولك : (إن تأتني إذن آتك) ، لأن الفعل هاهنا معتمد على ما قبل (إذن)

ومن ذلك أيضا : (والله إذن لا أفعل) من قبل أن (أفعل) معتمد على اليمين و (إذن) لغو ، وليس الكلام هنا بمنزلة إذا كانت (إذن) في أوله لأن اليمين هاهنا غالبية ، ألا ترى أنك تقول - إذا كانت (إذن) مبتدأة - (إذن والله لا أفعل) لأن الكلام على (إذن) و (والله) لا يعمل شيئا ، ولو قلت : (والله إذن أفعل) تريد أن تخبر أنك فاعل ، لم يجوز (والله أذهب إذن) إذا أخبرت أنك فاعل ، ففصح هذا .

* * *

يؤخذ من كلام سيبويه هذا ، ومن أمثله أن (إذن) هي نفسها الناصبة للمضارع ، لا (أن) مضمرة ، كما قال غيره ، وأنها (أي إذن) لا تنصب إلا إذا كانت مبتدأة - أي في أول كلام منقطع عما قبله ، بشرط ألا تفصل من الفعل إلا بالقدم ، أو (بلا) النافية ، أو بهما معا ، وبشرط أن يكون الفعل مستقبلا :

واستشهد سيبويه على إعمال (إذن) بقول ابن عَنَمَةَ الضُّبِّي :
أَرَدُّدُ حِمَارِكَ لَا تَنْزِعَ سَوِيَّتَهُ إِذْنُ يُرَدُّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ^(١)

قال الأَعلَمُ : الشاهد فيه نصب ما بعد (إذن) لأنها مبتدأة معتمد عليها ، والرفع جائز على إلغائها وتقدير الفعل واقعا للحال لأن حروف النصب لا تعمل إلا قِيَمًا خَلَصَ للاستقبال ، والحق كما قال التبريزي أن (إذن) هنا على بابها ، لأنها جواب كلام مقدر ، لأنه قدر أن المأمور بالرد قال : لا أرد ، فأجابه بذلك ، وحذقه لفهم المعنى فتقدير الفعل واقعا في الحال وترتب الرفع عليه ياباه كون (إذن) هنا على بابها وأن شروط نصبها للفعل (يرد) مكتملة .

(إذن) بعد الفاء والواو :

قال سيبويه :

« اعلم أن (إذن) إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإذنك فيها بالخيار : إن شئت أعملتها كإعمالك (أرى وحسبت) إذا كانت واحدة منهما بين اسمين ، وذلك قولك (زيدا حسبت أخاك) وإن شئت ألغيت (إذن) كإلغائك (حسبت) إذا قلت (زيد حسبت أخوك) فإما الاستعمال فقولك : (فإذن آتيتك ، وإذن أكرمك) ، وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف (وإذن لا يلبثوا خلفك إلا قليلاً^(٢)) وسمعا بعض العرب قرأها فقال : (وإذن لا يلبثوا) وأما الإلغاء فقولك (فإذن لا أجيبك) وقال تعالى (فإذن لا يؤتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا^(٣)) انتهى . والهمع :

(وإن وليت عاطفاً قلَّ النصب ، والأكثر في لسان العرب إلغاؤها ، قال تعالى : (وإذن لا يلبثون خلافاً لك إلا قليلاً) (فإذن لا يؤتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا) وقرئ شاذاً : (لا يلبثوا ...

(١) البيت في كتاب سيبويه (٤١١/١) (والسوية) : شيء يجعل تحت البرذعة للحمار كالجلس للبعير (المكروب) الشديد الفتن ، ويقال : قد كروب حمله إذا شد قتله . ومعنى البيت : انتهينا ، وأزجر نفسك عن التعرض لنا ، ولا رجدة لك مضيقاً عليك مدحجاً من إرادتك . وجعل الشاعر إرسال الحمار في حدهم كناية عن مساوئهم .

(٢) الإسراء / ٧٦ .

(٣) النساء / ٥٣ .

ولا يؤثرتوا) فمن ألغى راعى تقدم حرف العطف ، ومن أعمل راعى كون ما بعد العاطف جملة مستأنفة « انتهى .

وللإعمال والإلغاء بعد الفاء والواو أسباب أخرى مفصلة ، ذكرها صاحب المغنى فليرجع إليه من شاء .

ومهما تكن أسباب الإعمال والإلغاء هنا فإن قراءة (لا يلبثوا ، ولا يؤثرتوا) على على شذوذها حجة على إعمال (إذن) عند استيفاء شروط عملها

فقد قال السيوطى فى الاقتراح :

« وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة فى العربية إذا لم تُخالف قياسا معروفا ، بل لو خالفته يحتج بها فى مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه » ثم قال : « وما ذكرته عن الاحتجاج بالقراءة لا أعلم خلافاً بين النحاة ، وإن اختلف فى الاحتجاج بها فى الفقه »

* * *

وبعد هذا البيان يرد السؤال الآتى :

هل إعمال (إذن) عند استيفاء شروطه ملتزم أو جائز ؟ أجا ب الصَّبَّان فقال : « اعلم أن أكثر العرب يلتزم إعمال (إذن) عند استيفاء شروطه ؛ والقليل منهم يلتزم إهمالها عند ذلك » .

والسيوطى فى الهمع قال « والفاء (إذن) مع اجتماع الشروط لغة لبعض العرب حكاه عيسى بن عمر^(١) وتلقاها البصريون بالقبول ، ووافقهم ثعلب ، وخالف سائر الكوفيين ،

(١) قال سيويه : وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون (إذن أفعل ذاك) فى الجواب ، فأخبرت يونس بذلك فقال : لا تبعن ذا ، ولم يكن ليروى إلا ما سمع . جعلوها بمنزلة (هل وبل) .

فلم يجز أحد منهم الرفع بعدها . قال أبو حيان : ورواية الثقة مقبولة ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، إلا أنها لغة نادرة جدا ، ولذا أنكرها الكسائي والفراء على اتساع حفظهما وأخذهما بالشاذ والقليل » .

(وبعد) فالحكم العدل : جواز إعمال (إذن)^(١) وإلغائها عند اجتماع شروط العمل ، والإعمال أرجح ، لورود النصوص به .

(١) وإن كان القياس يقتضي الإلغاء ، لعدم الاختصاص ، على مذهب الجمهور .

٤ - إقرار الاستثناء بغير وسوى

«الأصل في الأسماء الجامدة ألا تقع موقع النعت أو الحال ، لاشتراط الاشتقاق فيهما . وإذا كانت « غير » من الأسماء الجامدة فلها هذا الحكم . على أنها وقعت في بعض الاستعمالات نعتاً أو حالاً ، فكان تأويل ذلك بأن « غير » مؤولة بالمشتق ، فهي في حكم اسم فاعل من المغيرة .

وحاصل معنى الاستثناء مغيرة مابعد الأداة لما قبلها في الحكم ، والصور التي يرد فيها استعمال « غير » دالة على الاستثناء .

وفي بعض الاستعمالات لا يكون قبل « غير » اسم عام يصح مجيء الوصف أو الحال منه ، إلا بتقدير موصوف أو صاحب حال ، فالاستثناء في مثل هذه الاستعمالات أولى من التقدير .

ولو قصرت « غير » على الوصفية أو الحالية لكان المؤدى مقصوراً على المراد في بعض العبارات . أما إذا دلت على معنى « إلا » مع كونها وصفاً أو حالاً فإن المعنى يبنى بغرض التكلم . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ مالكم من إله غيره ﴾ فلو قطع النظر عن معنى الاستثناء لكان المؤدى نفي المغاير لله ، دون إثبات ألوهية الله ، مع أن المقصود بهذه العبارة وما يماثلها مجموع الأمرين من النفي والإثبات ، وذلك لا يتأتى إلا بتحميل « غير » معنى الاستثناء ، ولا يكاد العرب يستعملون مثل هذا الأسلوب إلا لإفادة المعنيين جميعاً .

ومن هذا يستخلص أن إبقاء « غير » على أنها من أدوات الاستثناء أقوى تقييداً وأصالاً في توجيه بعض استعمالاتها ، وأوفى أداء للمراد من هذه الاستعمالات ، وأبعد عن تكلف التقدير في إعرابها على الوصفية أو الحالية ..

* صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ - في مؤتمر الدورة الثالثة والثلاثين قدم الأستاذ أحمد عبد الستار الجوارى - عضو المجمع العلمي العراقي - اقتراحاً بإلغاء « غير وسوى » من باب الاستثناء في مقررات الدراسات التحوية في مراحل التعليم الابتدائية والثانوية ، وذلك لأن « غير وسوى » يقعان موقع النعت أو الحال ، ولم تخرج « غير » عن هذين المنهين في القرآن ، ولم =

وما يقال في « غير » يقال في سوى من حيث استعمالها في الاستثناء

= ترد « سوى » في القرآن كذلك إلا صفة : نحا أو حالا . أما الصورة التي تعرب فيها « غير وسوى » إعراب الاسم الواقع بعد إلا فلم يرد في الاستعمال القرآني ما يؤيدها أو يدل عليها .

- ٢ - وقد نظرت اللجنة في ذلك ، وكان عما دار من الآراء والملاحظات ما يأتي :
- أن « غير » أولى في معنى الاستثناء وأوضح وأقوى تعقيداً ؛ لدلالاتها على مغايرة ما بعدها لما قبلها بأصل الوضع .
- في القرآن آيات استعملت فيها كلمة « غير » محتملة معنى الاستثناء برجحان ، كما في قوله تعالى (لا يستوى القاعدون من المؤمنين . غير أولي الضرر (١)) في قراءة نصب « غير » .
- الاستشهاد على قواعد النحو ليس مقصوراً على القرآن والحديث ، فإن الاستشهاد بكلام العرب مناط لإثبات فصاحة اللغة ، وقد استشهد على فصاحة القرآن بمطابقته للقصص من الكلام العربي .

- من أبيات الشواهد ، قول الشاعر :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت
حماة في غصون ذات أوقال (٢)

والظاهر أن « غير » فيه للاستثناء .

- توجيه بعض الشواهد على أن « غير » فيها منصوبة على الحالية فيه تحمل ، وفيه خروج على قيود باب الحال .
- الاستثناء لا يفارق « غير » ، لأنه راجع إلى المعنى لا إلى اللفظ ، سواء أكانت « غير » وصفاً أم حالا ، فإن الاستثناء قائم لازم لها ، وهو إخراج ما بعدها عما قبلها .

- في القرآن قوله تعالى (فا تزيدوني غير تخسير (٣)) فلو أخرج « غير » من معنى الاستثناء ، لكان المفاد : ما تزيدوني الغير ، أي الريح ، وإذن فلا يدل على إفادة حدوث الخسران ، وبهذا يفسد المعنى الذي أريد في الآية ، وهو زيادة الخسران . وقد أكد هذا المفهوم الأستاذ عباس حسن .

- ومع هذا :

- (أ) مذكرة الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي الأول وعنوانها : حول الاستثناء بغير .
 - (ب) مذكرة الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي الثانية وعنوانها : الاستثناء بغير وسوى :
 - (ج) مذكرة الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي الثالثة وعنوانها : شواهد للاستثناء بغير .
 - (د) مذكرة الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي الرابعة وعنوانها : حول تعريف كلمة « غير » والاستثناء بها .
- (هذه المذكرة مشتركة بين هذا الموضوع وموضوع إدخال آل على غير ، وهو في هذه المجموعة)

(١) النساء - ٩٥ .

(٢) التكملة (وقل) وفي اللسان فيها روايته « . . غير أن هتفت حماة في سحوق » .

(٣) هود - ٦٣ .

(١) حول الاستثناء بغير (*)

يستثنى بغير ، لكن لا بطريق الأصالة ، بل بطريق الحمل على «إلا» قال الدماميني :
وتقرير ذلك كما ذكره الرضى : أن أصل (غير) الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ،
إما بالذات ، (نحو مررت برجل غير زيد) وإما بالصفات نحو قولك (دخلت بوجه غير
الذى خرجت به) وقد علم أن مابعد الأداة الاستثنائية مغاير لما قبلها نفياً وإثباتاً ، فلما
اجتمع مابعد (غير) وما بعد أداة الاستثناء في معنى المغايرة لما قبلها ، حملت أم أدوات
الاستثناء ، وهى (إلا) في بعض المواضع على (غير) في الصفة كما مر في محله ، وحملت
(غير) على (إلا) في بعض المواضع

ومعنى الحمل : أنه صار مابعد (إلا) مغايراً لما قبلها ذاتاً أو صفة ، كما بعد (غير)
ولا تعتبر مغايرته له نفياً وإثباتاً كما كان في أصلها ، وصار مابعد (غير) مغايراً لما قبلها
إثباتاً ونفياً ، كما بعد (إلا) ولا تعتبر مغايرته له ذاتاً أو صفة كما كانت في الأصل .
إلا أن حمل (غير) على (إلا) أكثر من حمل (إلا) على (غير) ، لأن (غيراً) اسم ،
واللتصرف في الأسماء أكثر منه في الحروف ، فلذلك تقع (غير) في جميع مواقع (إلا) .
انتهى .

وفي كتاب سيبويه :

(اعلم) أن (غير) أبداً سوى المضاف إليه ، ولكنه فيه معنى (إلا) ، فيجرى مجرى
الاسم الذى بعد (إلا) .

ثم قال : وكل موضع جاز فيه الاستثناء (بإلا) جازياً (بغير) وجرى مجرى الاسم الذى
بعد (إلا) ، لأنه اسم بمنزلة وفيه معنى (إلا) .

ويستدل على جواز الاستثناء (بغير) بقراءة نافع وابن عامر والكسائي قوله تعالى ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولَى الضَّرَرِ﴾^(١) بنصب (غير) على الاستثناء من القاعدين ، وقيل : من المؤمنين ، والأول أظهر ، كما يقول أبو حيان ، لأنه المحدث عنه . وقيل : انتصب على الحال من القاعدين . (البحر) .

لكن تفارق (غير) (إلا) في خمس مسائل : ذكرها (يس) وصاحب التصريح .

(إحداها) أن (إلا) تقع الجملُ الإسمية أو الفعلية بعدها أن سبقت (إلا) بنفي لأن ذلك إنما يكون في الاستثناء المفرغ ، وكان الفعل إما مضارعا نحو (مازید) إلا يفعل (الخیر) وإما ماضيا مسبوqa مثله ، أو مقرونا (بقد) نحو ﴿وما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون﴾^(٢) ، ونحو (مازید) إلا قد ضرب) وأما ﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبی إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته﴾^(٣) فليس من المقام ، لأنه فيما إذا ولي (إلا) لفظ الفعل ، فلا حاجة لما تكلفه أبو حيان من أن (إذا) خرجت عن الشرطية مع أنه لا معنى له . بخلاف (غير) - فلا تقع في موقع (إلا) في هذا المقام - لأنها مختصة بالإضافة إلى المفرد .

(الثانية) : أن (غيرا) يوصف بها حيث لا يتصور الاستثناء بخلاف (إلا) ، فلذا يجوز (عندى درهم غير جيد) على الصفة ، ويمتنع (إلا جيد) .

(الثالثة) : أن (إلا) إذا كانت مع مابعدا صفة لم يجز حذف الموصوف ، وإقامتها مقامه ، بخلاف (غير) نحو أن يقال (قام غير زيد) ولا يجوز (قام إلا زيد) .

(الرابعة) : مراعاة المحل مع (غير) بخلاف (إلا) ، فلذا جاز (ماقام القوم غير زيد وعمرو) برفع (عمرو) ، لأن المعنى : ماقام إلا زيد وعمرو ، فإن قلت : قال في التسهيل : واعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى بهما يعني (غير وإلا) جائز . قلت : قال شراحه : هذا مذهب بعض ، والصحيح المنع في المعطوف على المستثنى (بإلا) .

(الخامسة) : إذا فرغت العامل لما بعد (إلا) في نحو قولك : (ما جئت إلا ابتغاء معروفك) على أن يكون مفعولا له ضح نصبه ، وفي (غير) لابد من جره باللام ، نحو ما جئت لك لغير ابتغاء معروفك ولا يحذف ، لأن من شرط المفعول له أن يكون مصدرا ، و (غير) ليس مصدرا .

بقي الكلام في توجيه نصب (غير) الاستثنائية في الكلام التام الموجب :

١- يقول الأشموني : انتصاب (غير) في الاستثناء كانتصاب الاسم بعد (إلا) عند المغاربة واختاره ابن عصفور .

وقد علق الصبان على قوله (كانتصاب الاسم بعد إلا) فقال : أى في نصب كل منهما على الاستثناء . وان كان العامل فيما بعد (إلا) هو (إلا) على الصحيح ، وفي (غير) مافى الجملة قبله من فعل أو شبهه ، وإنما نصبت (أى غير) على الاستثناء مع أن المستثنى هو الاسم الواقع بعدها ، لأنه لما كان مشغولا بالجـر لكونه مضافا إليه ، جعل ما كان يستحقه من الإعراب المخصوص - لولا ذلك - على (غير) على سبيل العارية ، والدليل على أن الحركة بعدها حقيقة جواز العطف على المحل . . . قاله الدماميني .

ثم قال : وانظروا إذا لم يكن في الجملة قبله فعل أو شبهه فما العامل ؟ نحو (ما أحد أخوك غير زيد) هل هو (أعنى) مقدرا ، فتكون (غير) مفعولا به ، أو الجملة بتمامها كما قيل به في محل ما بعد (خلا وعدا) كما سيأتى ؟ كل محتمل .

٢- وعلى الحال عند الفارسي ، واختاره الناظم .

قال الضبان : فتوّل بمشتق ، أى قام القوم مغايرين لزيد في الفعل ، وأورد عليه أن مجرورها لا محل له حينئذ وقد نصبوا المعطوف عليه مراعاة لمحلّه ، ثم دفع هذا الإيراد بقوله : وقد يقال مذهب الفارسي والناظم أن ذلك من العطف على المعنى لا على التحل ، ومدار العطف على المعنى كون الكلام بمعنى كلام آخر فيه نصب ذلك الاسم ، وإن لم يكن له محل لا في الأصل ولا في الحال .

٣ - وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة ، واختاره ابن الباذش . قال الدماميني : لمشاركته إياها في الإبهام ، ولا حاجة إلى هذا العذر ، لما تقدم من أن حركة (غير) لما بعدها

على الحقيقة ، وهى عليها عارية ، ويدل عليه جواز العطف على المحل نحو (ما جاءنى غير زيد وعمرو) بالرفع على محل (زيد) ، لأن المعنى : ما جاءنى إلا زيد . انتهى .

وفى شرح الرضى للكافية :

قال الفراء : يجوز أن يبنى (غير) فى الاستثناء مطلقا سواء أضيف إلى معرب أو مبنى لكونه بمعنى الحرف يعنى (إلا) . ومنعه البصريون ، لأن ذلك فيه عارض غير لازم ، فلا اعتبار به ، وأما إذا أضيف إلى (أن) فلا خلاف فى جواز بنائه على الفتح كقوله :

« لم يمنع الشرب منها غير أن نطقته ^(١) »

كما يعنى فى الإضافة ، ويجوز أن يكون نحو قوله :

غير أنى قد أستعين على الهمم (م)

إذا خفَّ بالثوى النجاء ^(٢)

من هذا الباب ، أى مبنيًا على الفتح ، لإضافته إلى (أن) كما فى قوله تعالى (مثل ما أنكم تنطقون) ويجوز أن يكون منصوبا لكونه استثناء منقطعا . انتهى .

وقال البغدادى فى خزنة الأدب (ج ٢ ص ٤٦) : وظاهره جواز بناء (غير) عند إضافتها إلى أحد هذين اللفظين (أن وأن) من المبنيات لا غير ، وقد عمم سيبويه وغيره إضافتها إلى كل مبنى ، قال ابن هشام فى المغنى فى (غير) يجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت لمبنى كقوله :

« لم يمنع الشرب منها غير أن نطقته » البيت ، وقوله :

لذ بقيس حين يابى غيره تُلْفِه بَحْرًا مُفِيضًا خَيْرَه

بفتح (غير) بناء لإضافتها للضمير المبنى .

(١) هذا صدر بيت من قصيدة لأبي قيس بن الأسلت ، عجزه « حامة فى غصون ذات أوقال » . الأوقال : جمع وقل بفتح فسكون شجر المقل أو ثمره أو يابسه ، والمقل : الدوم والاستثناء فى البيت مفرغ .

(٢) (الثوى) مبالغة ثاو أى : مقيم (النجاء) بفتح النون والجيم : المضى يقال منه « نجا ينجو نجا ونجواء » .

وذلك في البيت الأول. أقوى ، لأنه انضم إلى الإبهام والإضافة لمبنى تضمن (غير) معنى (إلا) ١ . . .

قال الدماميني : فتح (غير) مع كونه فاعلا يمين^(١) ، وضمير (منها) عائد على الناقه الموصوفة بما تقدم ذكره في قوله قبل هذا البيت :
ثم ارعويت وقد طال الوقوف بنا فيها فصرت إلى وجناء شمال^(٢)

وفي الخزانة : وذهب الكوفيون إلى جواز بناء (غير) في كل موضع يحسن فيه (إلا) سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن ، وقد بسط الكلام ابن الأنباري في مسائل الخلاف على مذهبهم وذكر مارد به البصريون عليهم مفصلا .

وخلاصة القول : أن جمهور النحاة يستثنون (بغير) كما يستثنون (بإلا) ما عدا المسائل المستثناة ، فلا وجه إذن لقصر استعمالها على الوصفية بحجة أنها لم ترد في القرآن الكريم للاستثناء كما قيل . والله أعلم .

(ب) حول الاستثناء « بسوى »

اختلف العلماء في دلالة (سوى) وإعرابها على النحو الآتي :

١- فقال ابن مالك :

وَلِسَوَى سَوَى سَوَاةٍ أَجْمَعًا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِفَيْرٍ جُعِلَ

ويقول الأشموني في شرح هذا البيت : « من الأحكام^(٣) فيما سبق ، لأنها مثلها

لأمرين :

(أحدهما) : إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل « قاموا سواك » و (قاموا غيرك) واحد ، وأنه لا أحد منهم يقول : إن (سوى) عبارة عن مكان أو زمان .

(١) وروى بالرفع أيضا ، وعلى رواية الفتح تكون (غير) مبنية لاضافتها إلى (أن وصلتها) وهذا مبنى ، أما المصدر المؤول فعرب .

(٢) (الوجناء) الناقه الشديدة ، وقيل : العظيمة الوجنتين (الشلال) بالكسر : الخليفة السريعة ، والضمير في (فيها) للدار .

(٣) يقول الصبان (قوله من الأحكام) كوقعها في الاستثناء المتصل والمنقطع ، وصفة لنكرة أو شبهها ، وقبولها تأثير العامل المفرغ ، قاله الدماميني .

و (الثاني) : أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف ، والواقع في كلام العرب ننرا ونظما خلاف ذلك . فمن وقوعها مجرورة بالحرف قوله عليه الصلاة والسلام : « دعوت ربي ألا يسلط على أمتي عدوا من سوى أنفسها » وقوله صلى الله عليه وسلم : « ما أنتم في سواكم إلا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود » .

ثم ذكر شواهد من الشعر القديم فيها (سوى) مرفوعة بالابتداء وبالناسخ وبالفاعلية ، ومنصوبة (بأن) وقال : هذا تقرير ما ذهب إليه الناظم ، وحاصل ما استدلل به في شرح الكافية وغيره .

٢- وقال ابن الحاجب : وإعراب (سوى وسواء) النصب على الظرفية على الأصح . فقال الرضى : إنما انتصب (سوى) لأنه في الأصل صفة ظرف مكان ، وهو (مكانا) قال الله تعالى (مكانا سوى) أى مستويا ، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف أى الاستواء الذى كان فى « سوى » فصار (سوى) بمعنى (مكانا) فقط ، ثم استعمل (سوى) استعمال لفظ (مكان) لما قام مقامه فى إفادة معنى البدل ، تقول (أنت لى مكان عمرو) أى بدله ، لان البدل ساد مسد المبدل وكائن مكانه ، ثم استعمل بمعنى (البدل) فى الاستثناء ، لأنك إذا قلت (جاءنى القوم بدل زيد) أفاد أن زيدا لم يأتك ، فجرد عن البدلية أيضا لمطلق معنى الاستثناء .

(فسوى) فى الأصل بمعنى (مكان مستو) ثم صار بمعنى (مكان) ثم بمعنى (بدل) ثم بمعنى (الاستثناء) ، ثم قال : وهو - أى سوى - عند البصريين لازم النصب على الظرفية ، لأنه فى الأصل صفة ظرف ، والأولى فى صفات الظروف إذا حذفت موصوفاتها النصب ، فنصبه على كونه ظرفا فى الأصل ، وإلا فليس فيه الآن معنى الظرفية .

والدليل على ظرفيته فى الأصل وقوعه صلة بخلاف (غير) نحو (جاءنى الذى سوى زيد) .

وعند الكوفيين : يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصباً وجرا (كغير) .

وذلك لخروجها عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء قال (الفند الزماني) :
ولم يَبْقَ سوى العُدوان دِيَاهُمُ كما دائوا
وقال :

تجانفُ عن جَوِّ اليمامةِ ناقتي وما عدلتُ عن أهلِهِ — لسواك
ومثله عند البصريين شاذٌّ ، لا يجيئ إلا في ضرورة الشعر . انتهى .

إن ما ذكره الرضى في تدرج استعمال كلمة (سوى) هو في الحقيقة وصول بها إلى استعمالها أداة للاستثناء ، وخلوها من الدلالة الظرفية ، وقربها من معنى كلمة (غير) ، وعلى هذا يكون موافقا لابن مالك في الاستثناء بها ، أما لزومها النصب في تراكيب الاستثناء استصحابا لنصبها حين كانت ظرفا فلا أراه لازما بعد النقل إلى الاستثناء ، وإن قال هو - أى الرضى - به .

وزعم الأخفش أن (سواء) إذا أخرجوه عن الظرفية أيضا ، نصبوه استنكارا لرفعه فيقولون : جاءنى سواءك وفى الدار سواءك) .

و ممن قال إن (سوى) بمعنى (غير) أبو منصور الجواليقي ، فقد ذكر صاحب الخزانة أنه أجاب عن سأل : هل تكون (سواء) بمعنى (غير) ؟ قال :

وأجاب الجواليقي : وأما (سوى) فلم يختلفوا في أنها تكون بمعنى (غير) نقول : (رأيت سواك أى غيرك) ، وحكى ذلك أبو عبيد عن أبي عبيدة ، قال الأعشى :

«وما قصدت عن أهلها لسواك»

أى لغيرك ، وهى أيضا غير ظرف ، وتقدير الخليل لها بالظرف في الاستثناء بمعنى مكان وبدل لا يخرجها عن أن تكون بمعنى (غير) ثم قال : وفيها لغات : إذا فتحت مدت لا غير ، وإذا ضمت قصرت لا غير ، وإذا كسرت جاز المد ، والقصير أكثر .

وفى شرح الدمامينى : قال ابن مالك : وقد صرح سيبويه أيضا أنها - أى سوى - بمعنى (غير) وذلك مستلزم لنفى الظرفية ، كما هى منتفية عن (غير) ، فإن الظرف

في العرف ما ضمن معنى « في » من أسماء الزمان والمكان ، وليس « سوى » كذلك ، فلا يصح كونها ظرفاً ، ولو سلم أنه ظرف لا نسلم لزومه الظرفية ، وكيف والشواهد قاعمة على خلافه نظماً ونشراً ؟ . . . انتهى .

وإذا ثبت أن «سوى» بمعنى «غير» ، وأن غيرا يستثنى بها كانت «سوى» كذلك وإن كان بينهما فروق^(١) فقد قال سيبويه (ج ١ ص ٣٧٧) :

« وأما (أتاني القوم سواك) ، فنزعم الخليل أن هذا كقولك (أتاني القوم مكانك) (وما أتاني أحد مكانك) إلا أن في «سواك» معنى الاستثناء .
وفي التصريح :

والمستثنى «بسوى» بلغاتها كالمستثنى «بغير» في وجوب خفض . . . ثم قال أبو القاسم الزجاج في الجمل توابن مالك : (سوى كغير) معنى وإعراباً .

ومن شواهد الاستثناء بها قول قيس بن ذريح : وفيه الاستثناء متصل .

وكل مصيبات الزمان أوجدتها سوى فرقة الأحباب هينة الخطب

ومما استشهد به على الاستثناء بها في المنقطع قوله :

لم أَلَف في الدار ذاتنطق سوى طلل قد كاد يعفو وما بالعهد من قدم

* * *

مما سبق يتضح أن « سوى » تكون بمعنى « غير » فتجرى عليها الأحكام الاستثنائية التي ثبتت « لغير » في الاستثناء المتصل والمنقطع والمفرغ ، وفي جواز اعتبار المعنى في العطف على مجرورها .

(١) منها ما قاله الأشموني من أن (سوى) تفادق (غيرا) في أمرين ؟ أحدهما (أن المستثنى بغير قد يحدث إذا فهم المعنى نحو (ليس غير) . . . (ثانيهما) أن (سوى) تقع صلة الموصول في فصيح الكلام كما سلب بخلاف (غير) .

ومنها ما قاله الرضي : والتزم بعضهم وجوب إضافته - أي سوى - إلى المعارف ، فلا يميز (جاءني القوم سوى رجل منهم طويل) وهو الظاهر في كلامهم .

(ج) شواهد الاستثناء «بغير» (*)

قال الكمينت :

وتستخلف الأمواتُ غيرَكَ كلُّهم
ونُعْتَب لو كنا على الحق نُعْتَب
ص ٤٢ (الديوان)

وقال :

ومن غيرهم أَرْضَى لِنَفْسِي شِيعَةً ؟
(أرجب ، آى : أهَاب وأعظم)
ص ٣٩

وقال :

ولا نحالف إلا الله من أحـ
وغير السيوف إذا ما اغرورق النظر
وقال يحيى بن زياد :
لكل امرئ لا بد يوماً سـجـية
يصير إليها غير ما يتخلق
(حماسة البحتري) ص ٣٥٩

وقال ثابطة شراً :

لاشئ أجود مني غيرُ ذى نَحْم أو ذى الكدوم على العانات نـاق
(النحم) مصدر نحم ينحم إذا صوت ، و (ذى نحم) أى صاحب صوت وهو هنا القهـد
ونحوه من السباع وحركت الحاء فى (نحم) إما للضرورة أو على أصل الكوفيين ، فإنهم
أجازوا فتح كل ما كان على وزن (فـعل) إذا كان الأوسط حرف حلقى ، والبصريون يـأبـون
ذلك ، ولا يفتحون إلا ما جاء مسموعاً عن العرب . اهـ (تثقيف اللسان) ص ١١٤

(الكدوم) جمع كدمة وهى أثر العضة ، وفعله (كدم) كضرب ونصر ،
و (ذو الكدوم) التقطيع من حمر الوحش . و (العانات) جمع عانة وهى الأتـان .

— ١٥٢ —

النهاق : كثير التصويت أو ذو النهيق .

وفي حماسة البحترى ص ٤٥ : وقال صالح بن جناح :

فليس لنا غير التوكل عصمة على ربنا إن التوكل نافع

ومن الأبيات السائرة قول الشاعر :

كل المصائب قد تمر على الفتي وتهون غير شامة الحساد

(د) حول تعريف كلمة « غير » (*)

١ - قال أبو حيان في البحر ١ ص ٢٨ :

« غير » مفرد مذكر دائماً ، - وإذا أريد به المؤنث جاز تذكير الفعل حملاً على اللفظ ، وتأنيثه حملاً على المعنى ، ومدلوله المخالفة بوجه ما ، وأصله الوصف ، ويستثنى به ، ويلزم الإضافة لفظاً أو معنى ، وإدخال (ال) عليه خطأ ، ولا يتعرف وإن أضيف إلى معرفة .

ومذهب ابن السراج أنه إذا كان المغاير واحداً تعرف بإضافته إليه ، وتقدم عن سيبويه أن ما إضافته غير محضة ، قد يقصد بها التعريف ، فتصير محضة ، فتتعرف إذ ذاك « غير » بما تضاف إليه إذا كان معرفة ثم استطرد فذكر أن لكلمتي (غير ومثل) معنى بلاغياً عند البيانين في باب الإسناد إليهما ، فقال : وزعم البيانين أن (غيراً ومثلاً) في باب الإسناد إليهما يكاد يلتزم تقديمهما ، قالوا نحو قولك (غيرك يخشى ظلمه) و (مثلك يكون للمكرمات) ونحو ذلك مما لا يقصده (بمثل) إلى إنسان سوى الذي أضيف إليه ولكنهم يعنون أن كل من كان مثله في الصفة كان من مقتضى القيام ، وموجب العرف أن يفعل ما ذكر ، وقوله :

* غيرى بأكثر هذا الناس ينخدع^(١) *

غرضه أنه ليس ممن ينخدع ويغتر ، وهذا المعنى لا يستقيم فيهما إذا لم يقدمنا نحو (يكون للمكرمات مثلك) و (ينخدع بأكثر هذا الناس غيرى) فأتت ترى الكلام مقلوباً على وجهه . انتهى .

٢ - وقد نقل الجمل في حاشيته على الجلالين عن السمين مثل ما قاله أبو حيان في لفظ (غير) فقال : « واعلم أن لفظ (غير) مفرد مذكر أبداً ، إلا أنه إن أريد به مؤنث جاز تأنيث فعله المسند إليه : نقول (قامت غير هند) وأنت تعنى امرأة ، وهى في الأصل

(*) بحث للأستاذ الشيخ عطيه الصوالحي - عضو اللجنة .

(١) هذا شطر بيت للمثنوي ، تمامه (إن قاتلوا جهنم أو حدثوا شجرة) .

صفة بمعنى اسم الفاعل، وهو مغاير ، ولذلك لا تتعرف بالإضافة ، وكذا أخواتها أعنى نحو (مثل وشبه وشبيه وخذن) . وقد يمتدنى بها حملا على (إلا) كما يوصف (بيلا) حملا عليها وهي من الألفاظ الملازمة للإضافة لفظا أو تقديرا ، فإدخال (الألف واللام) عليها خطأ « انتهى » .

٣- وقال « زاه » في حاشيته على البيضاوى :

« إن (غيرا) إنما يكون نكرة إذا لم يقع بين ضدين ، وأما إذا وقع بين ضدين فحينئذ يتعرف بالإضافة ، ويزول إبهامه من حيث إضافته ، يعنى أن المراد به ضد الآخر كقولك (النقلة - وهي الحركة - ضد السكون) فإن لفظ (غير) لما أضيف إلى ماله ضد واحد علم أن المراد به هو الحركة ، والآية : وهي قوله تعالى (صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم) من هذا القبيل ، لوقوع (غير) فيها بين الضدين فلما أضيفت (غير) إلى أحدهما تعين أن المراد به الآخر ، فتعرف بالإضافة ، فلذلك وصفت المعرفة به « انتهى » .

هذه أقوال بعض العلماء المفسرين ، أما أقوال علماء اللغة فإنى أذكر بعضها فيما يأتى

٤- قال صاحب المصباح :

(وغير) يكون وصفا للنكرة : تقول (جاءنى رجل غيرك) وقوله تعالى (غير المغضوب عليهم) إنما وصف بها المعرفة ، لأنها أشبهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة ، فعولت معاملتها ، ووصفت بها المعرفة .

ومن هنا اجتثأ بعضهم فأدخل عليها الألف واللام ، لأنها لما شابهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة جاز أن يدخلها ما يعاقب الإضافة وهو الألف واللام .

ولك أن تمنع الاستدلال وتقول : الإضافة هنا ليست للتعريف ، بل للتخصيص والألف واللام لا تفيد تخصيصا ، فلا تعاقب إضافة التخصيص (مثل سوى وحسب) فإنه يضاف للتخصيص ولا تدخله الألف واللام .

وتكون (غير) أداة استثناء مثل (إلا) فتعرب بحسب العوامل . انتهى .

٥- وفى ناج العروس :

ونقل النووى فى تهذيب الأسماء واللغات عن أبى الحسن فى شمائله : منع قوم دخول الألف واللام على (غير وكل وبعض)^(١) لأنها لا نتعرف بالإضافة ، فلا نتعرف باللام ، قال : وعندى لا مانع من ذلك ، لأن اللام ليست فيها للتعريف . ولكنها اللام المعاقبة للإضافة نحو قوله تعالى (فإن الجنة هى المأوى) أى مأواه ، على أن (غيرا) قد تتعرف بالإضافة فى بعض المواضع ، قد يحمل (الغير) على الضد ، و (الكل) على الجملة ، و (البعض) على الجزء ، فيصبح دخول اللام عليها بهذا المعنى ، انتهى . قال القرائى : لكن فى هذا خروج عن محل النزاع^(٢) .

ثم قال صاحب التاج : (وإذا وقعت بين ضدين (كغير المغضوب عليهم) ضعف إيهامها أو زال) .

قال الأزهري : خفضت « غير » لأنها نعت للذين ، وجاز أن تكون نعتا للمعرفة ، لأن (الذين) غير مصمود صمده إن كان فيه الألف واللام .

وقال أبو العباس : جعل الفراء الألف واللام فيها بمنزلة النكرة ، ويجوز أن تكون (غير) نعتا للأسماء التى فى قوله (أنعمت عليهم) وهى غير مصمودة صمده . قال : وهذا قول بعضهم ، والفراء يأتى أن يكون (غير) نعتا لإلا (للذين) ، لأنها بمنزلة النكرة .

(١) نقل المعرى فى رسالة الغفران أن أبا على الفارسي كان يجيز إدخال (ال) على (كل) وينقله عن سيبويه ، وليس بشائع فى قديم كلام العرب ، وأنشد لسحيم شاهدا عليه وهو قوله :

رأيت الفنى والفقى كليهما إلى الموت يأتى الموت للكل معدا

وأما إدخالها على بعض فأجازه فى الشرح الهادى ، وأنشد عليه لمجنون ليل :

لا تنكر البعض من دنى فتجده ولا تحدثنى أن سوف تقضى

(٢) محل النزاع لفظ (غير) وذكر (الكل والبعض) هنا وحملها على الجملة والجزء فى دخول (ال) عليهما خروج عن محل النزاع ، وكذا حمل (الغير) على الضد فى دخول (ال) عليه خروج عما نحن فيه . هذا هو الذى أشار إليه القرائى .

وقال الأخفش : (غير) بدل . قال : ثعلب وليس بممتنع ما قال ، ومعناه التكرير :
كأنه أراد : صراط غير المغضوب عليهم^(١) .

(وإذا كانت للاستثناء أعربت إعراب الاسم) الواقع بعد (إلا في ذلك الكلام)
انتهى . وجل هذه الأقوال ذكرها صاحب اللسان^(٢) .

٦- والحريري يعد إدخال (أل) على (غير) من أوهام الخواص ، فيقول :

« ويقولون (فعل الغير ذلك) فيدخلون على « غير » آلة التعريف ، والمحققون
من النحويين يمنعون من إدخال الألف واللام عليه ، لأن المقصود من إدخال آلة
التعريف على الاسم النكرة أن تخصصه بشخص بعينه . . .

وقد علق الشهاب الخفاجي على قول الحريري هذا فقال رحمه الله :

« ما ادعاه من عدم دخول (أل) على (غير) وإن اشتهر فلا مانع منه قياسا ،
ولمّا المهم فيه إثبات السماع عن العرب ، وأورد مانقله النووي عن أبي الحسن في شمائله
وهو الذي ذكره صاحب التاج .

وبعده قال صاحب الهادي : لا يجوز إدخال اللام عليه ، لأنه لا بد له من الإضافة ،
والمضاف إليه إما مذكور أو منوي ، ولا يجوز تشنيته ولا جمعه كما ذكره سيبويه ، وفي
بعض الحواشي ، صرحوا بأن (غيرا) وإن لم يتعرف لا يجوز إدخال اللام عليه ، لرعاية
صورة الإضافة المعنوية ، إلا أن المصنفين كثيرا ما يدخلونها عليه ، فكأنهم جعلوه بمعنى
الغاير ، لكنه لم يوجد في كلام العرب .

ثم قال : وفي ضرام السقط أن (لغير) ثلاثة مواضع :

(أحدها) أن تقع موقعا لا تكون فيه إلا نكرة ، وذلك إذا أريد بها النفي الساذج
كما في (مررت برجل غير زيد) .

(١) في الصبان : بقى شيء آخر ، وهو أن في «غير» ثلاثة أقوال : قيل لا تتعرف مطلقا ، وقيل تتعرف
مطلقا وقيل تتعرف إن وقعت بين ضدين كما في « صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم » فعل هذين القولين
تكون - أي غير - في الآية صفة ، وعلى الأولى تكون بدل نكرة من معرفة ، وحيث لا يحتاج إلى التأويل الذي ذكره
الشارح ، إلا لو قيل إنها لا تتعرف مطلقا ، وأنها في الآية صفة ، ولم نعر عليه .

(٢) في اللسان : وقيل «غير» بمعنى سوى ، وأجمع أفعال ، وهي كلمة يوصف بها ويستثنى : وكذا في التاج .

(الثاني) أن تقع موقعا لا تكون فيه إلا معرفة ، وذلك إذا أريد بها شيء قد عرف بمضادة المضاف إليه في معنى لا يضاده فيه إلا هو ، كما إذا قلت (مررت بغيرك) أى المعروف بمضادتك ، إلا أنها في هذه لا تجرى صفة ، فتذكر غير جارية على الموصوف .

(الثالث) أن تقع موقعا تكون فيه نكرة تارة ، ومعرفة أخرى كما إذا قلت (مررت برجل كريم غير لثيم) . (ومررت بالرجل الكريم غير اللثيم) ، وهذا المثال ذكره صاحب الكلبيات .

وكما لا تدخل عليه الألف واللام لا يثنى ولا يجمع ، فلا يقال : (غيران ولا أغيار) إلا في كلام المولدين كما صرح به ابن هشام .

من هذه الأقوال السابقة يتضح أن إدخال (أل) على (غير) لم يرد في كلام العرب وإن كان القياس لا يمنع دخولها ، عند تجردها من الإضافة لفظا ، وأنها إذا وقعت بين ضدين تعرفت بالإضافة ، وأنه يستثنى بها .

٥ - جواز رفع المستثنى بإلا بعد كلام تام موجب

(طلب المؤتمر صرف النظر عن هذا الموضوع)

« إذا وقع اسم مرفوع بعد إلا في كلام تام موجب فالأسلوب صحيح ، ويخرج بعض النحاة ذلك بأن المرفوع مبتدأ محذوف الخبر » .

* عرض بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة السادسة والثلاثين ، وقرر المؤتمر صرف النظر عنه .
١ - عرض الأستاذ عباس حسن على مؤتمر المجمع في دورته الخامسة والثلاثين بحثاً له بعنوان : « بعض الشواهد في النحو » وقد جاء في هذا البحث أن النحاة يلزمون المستثنى بإلا بعد كلام تام موجب النصب ، مع ورود مرفوعاً في قراءة لقول الله تعالى : « فثربوا منه إلا قليل منهم » ، وفي حديثين صحيحين وفي أمثلة من الشعر ، ويرى أن الرفع جائز للمستثنى بعد كلام تام موجب كالمستثنى بعد التام غير موجب ، يجوز فيهما إما النصب على الاستثناء وإما البدل من المستثنى منه وإما الرفع على الابتداء .

٢ - وقال الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي : إن الكوفيين - كما ذهب الفراء إمامهم الثاني - يعمرون الاسم المرفوع بعد إلا مبتدأ محذوف الخبر ، والجملة في محل نصب على الاستثناء ، وفي حديث « إلا أبو قتادة » جاء في رواية أخرى « إلا أبو قتادة لم يحرم » ومن هنا وجهوا هذا التأويل .

٣ - وفي أثناء نظر اللجنة للموضوع عرض الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي رأيه مكتوباً في الموضوع .

٤ - وامتنع الأستاذ زكي المهندس عن إبداء رأيه ، وكذلك طلب الأستاذ عبد الحميد حسن تسجيل رأيه في أنه لا ضرورة لهذا القرار ، وهو مؤيد إلى البليغة والاضطرار .

٦ - إعراب الاسم بعد « إن » و « إذا »

- « اختلف النحاة في الاسم المرفوع بعد : « إن » و « إذا » أو غيرهما من أدوات الشرط :
- فالأخفش وجماعة من الكوفيين على أنه مبتدأ .
 - وجمهور الكوفيين على أنه مرفوع بما عاد إليه من الفعل .
 - والبصريون على أنه مرفوع بفعل مقدر .
- والنظر في هذه الآراء يظهرنا على تقاربها ، وأن الأمر فيها لا يعدو أن يكون تخريجا للأسلوب أو توجيها .
- على أنه قد يكون في رأى الأخفش والكوفيين شئ من اليسر ، من حيث إنه يريحنا من التقدير ، فضلا عن أن المعنى يقتضيه .
- ولكن اعتباره مبتدأ - كما يقول الأخفش ومن معه من الكوفيين - يعارض كثيرا من القواعد المقررة ، إذ يؤدي إلى دخول أداة الشرط على ما يفيد الثبوت ، وهو يضاد التعليق الذى تنفيده أداة الشرط .
- كما أن اعتباره فاعلا - كما هو معنى كلام جمهور الكوفيين - يترتب عليه مخالفة قواعد كثيرة تتعلق بالضمائر المتصلة بالفعل المتأخر ، وعودتها ، ومطابقتها للفعل المتقدم ، وعدم مطابقتها . . . الخ .
- ولذلك ترى اللجنة أنه لا داعى إلى العدول عن رأى البصريين ، لشهرته وشيوعه ، ولأن الاعتراض عليه لا يصل فى قوته إلى درجة الاعتراض على الرايين الآخرين . . . هذا إلى أنه لا يعارض ما اشترطوه من دخول أداة الشرط على فعل ظاهر أو مقدر .

- صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين وبالجلسة الثالثة والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما إلى البيان الخاص بالموضوع :

- قدم الأستاذ عبد الحميد حسن إلى مؤتمر الجمع فى دورته السادسة والثلاثين بحثا له فى العوامل النحوية والتوجيهات الإعرابية ، فأحيل إلى لجنة الأصول ، وكان من بين المسائل « إعراب الاسم بعد إن وإذا » البصريون يرفعونه بفعل مقدر ، والكوفيون يرفعونه بما عاد إليه من فعل ، والأخفش وبعض الكوفيين يرفعونه على الابتداء ، وبعد المناقشة انتهت اللجنة إلى قرارها .

٧ - النعت بالمصدر

جاء النعت بالمصدر كثيراً في مثل : رجلٌ صوم وعدل ورضا ، . ومع هذا يذهب النحاة إلى أنه مقصور على السماع .

وترى اللجنة - استناداً إلى ما ذهب إليه بعض المحققين - أن النعت بالمصدر مقيمين قياساً مطرداً بالشروط التي ضبط بها ماسم ، وهي :

(١) أن يكون مفرداً مذكراً .

(٢) أن يكون مصدر ثلاثي ، أو بوزنه .

(٣) ألا يكون ميمياً .

» صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين وبالجلسة الثالثة والعشرين من جلسات المجلس في الدورة نفسها وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

- جاء في بحث الأستاذ عباس حسن : (بعض الشواهد في النحو) المعروض على المؤتمر في دورته الخامسة والثلاثين أن النعت بالمصدر يرد كثيراً كما في ألفية ابن مالك ، ولكن الأشموني يقول : إنه مع كثرتة مقصور على السماع . وقد نوقش هذا في اللجنة فيما نوقش من مسائل البحث . وقدم الأستاذ عطية الصوالحي بحثاً له في ذلك . وانتهت اللجنة إلى قرارها .

- ومع هذا :

١ - مذكرة الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي وعنوانها « النعت بالمصدر » .

٢ - وكلمة أخرى له عنوانها : « غائمة » .

النعت بالمصدر (*)

قال ابن الحاجب في الكافية : « ولا فرق بين أن يكون » (النعت) مشتقا أو غيره ، وإذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل (تميمى وذى مال) ، أو خصوصا مثل (مررت برجل آى رجل) ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا « قال في الشرح : يعنى أن معنى النعت أن يكون تابعا يدل على معنى فى متبوعه ، فإن كانت دلالة كذلك صح وقوعه نعتا . ولا فرق بين أن يكون مشتقا أو غيره ، لكن لما كان الأكثر فى الدلالة على المعنى فى المتبوع هو المشتق ، نوهم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط ، حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق ، هذ كلامه .

ثم قال الرضى : اعلم أن جمهور النحاة شرطوا فى الوصف الاشتقاق ، فلذلك استضعف سيبويه نحو (مررت برجل أسد) وصفا ، ولم يستضعف (مررت بزيد أسدا) حالا ، فكأنه يشترط فى الوصف - لا فى الحال - الاشتقاق ، وفى الفرق نظر ، والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا ، والمصنف لا يشترطه فيهما ، ويكتفى بكون الوصف دالا على معنى فى متبوعه مشتقا كان أولا ، ويكون الحال هيئة للفاعل أو المفعول .

وقال : وبقي من الجوامد الواقعة صفة أشياء لم يذكرها المصنف ، وهى على ضربين : قياسى وسماعى ، فمن القياسى (كل ، وجد ، وحق) تابعة للجنس مضافة إلى مثل متبوعها لفظا ومعنى ونحو (أنت الرجل كل الرجل ، جد الرجل وحق الرجل) هذا هو الأغلب الأحسن ، ويجوز على ضعف (أنت المرء كل الرجل ، وجد الرجل ، وحق الرجل) ولا تتبع غير الجنس .

ومن القياسى الوصف بالمقادير نحو (عندى رجال ثلاثة^(١)) قال عليه الصلاة والسلام : « الناس كإبل مائة ؛ لا تجد فيها راحلة واحدة » ونقول : (عندى برقفيزان) ، وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع ، وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلّة والكثرة ونحو ذلك .

(١) بحث للأستاذ الشيخ عطية السوالحي - عضو اللجنة .

(١) فى حاشية « يس » الوصف بالعدد غير مطرد وكذلك فى الجمع .

والسماعى على ضربين : إما شائع كثير ، وهو الوصف بالمصدر ، والأغلب أن يكون بمعنى الفاعل نحو (رجل صوم وعدل) ولا يكون بمعنى المفعول نحو (رجل رضا) أى مرضى . قال بعضهم : هو على حذف المضاف ، أى ذو صوم وذو رضا ، والأولى أن يقال أطلق اسم الحدث على الفاعل أو المفعول مبالغة كأنهما من كثرة الفعل تجسبا منه .

وقال سيبويه فى الكتاب ج٢ ص ٢٠ :

وقد يجئ المصدر على المفعول ، وذلك قولك : (لبن حلب) إنما تريد محلوب وكقولهم : الخلق إنما تريد المخلوق ، وتقول للدرهم : (ضرب الأمير) إنما تريد مضروب الأمير . ويقع على الفاعل ، وذلك قولك : (يوم غم ، ورجل نوم) إنما تريد النائم والغام ، وتقول : (ماء صرى) إنما تريد صر خفيف ، إذا تغير اللبن فى الضرع وصرى فتقول : (هذا اللبن صرى وصر) وقالوا : (معشر كرم) فقالوا : هذا كما يقولون : (هو رضا) إنما يريدون المرضى ، فجاء للفاعل كما جاء للمفعول .

قال ذلك ، ولم يشر إلى كثرة وروده ولا إلى قصره على السماع ، كما قال غيره .

وقال صاحب التصريح :

(الرابع) مما ينعت به (المصدر) سماعا بشروط^(١) (أحدها) ألا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع . (الثانى) أن يكون مصدر ثلاثى ، أو بزنة مصدر ثلاثى . (والثالث) ألا يكون ميميا ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الأفراد والتذكيرا

(قالوا : هذا رجل عدل) بفتح العين (ورضا) بكسر الراء (وزور) بفتح الزاى (وفطر) بكسر الفاء ، والثلاثة الأول مصادر حقيقية ، والرابع اسم مصدر^(٢) ، فإن فعله أفطر ، وهو كثير ، ومع كثرته يقتصر فيه على السماع ، فإن قلت : كيف صح أن يكون اسم المعنى نعنا للذات ؟ قلت : صح ذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق اسم فاعل أو مفعول (أى عادل) اسم فاعل عدل (ومرضى) اسم مفعول رضى

(١) فائدة هذه الشروط ضبط ما سمع .

(٢) زاد (س) أو مزيد ثلاثى نحو « جزاء وفاقا » .

(وزائر) اسم فاعل زار . (ومفطر) اسم فاعل أفطر . ويدل لهنّ ما جاء من ذلك مضافاً إضافة غير معنوية نحو (مررت برجل هذك^(١) ، وشرعك^(٢) ، وحسبك) فدل على لحظ معنى الصفة (وعند البصريين على تقدير مضاف أى ذو كذا ، ولهذا التزم إفراده وتذكيره كما يلتزمان لو صرح بذو) وفروعه .

وقيل : لا تأويل ، ولا حذف مضاف ، بل على جعل العين نفس المعنى مجازاً أو ادعاء ، وفي الأشموني .

(تنبيهات) - الأول : وقوع المصدر نعتاً وإن كان كثيراً لا يطرد كما لا يطرد وقوعه حالاً وإن كان أكثر من وقوعه نعتاً .

وفي الصبان عند قول ابن مالك (وانعت بمشتق) :

(قوله وانعت بمشتق) المتبادر منه أنه يشترط في النعت كونه مشتقاً أو مؤولاً به ، وهو رأى الأكثرين ، وذهب جمع من المحققين كابن الحاجب إلى عدم الاشتراط وأن الضابط دلالة على معنى في متبوعه كالرجل الدال على الرجولية ، قاله الدماميني^(١) هـ .

من الأقوال السابقة نقف على ما يأتي :

(١) المحققون - ومنهم ابن الحاجب - لا يشترطون في النعت الاشتقاق ، ولا يؤولون النعت الجامد بالمشتق بل يكتفون بدلالته على معنى في متبوعه ، فعلى مذهبهم يجوز النعت بالمصدر وإن لم يسمع ، لأن المصدر اسم معنى إذا وقع نعتاً دل على معنى في متبوعه قطعاً .

(٢) الجمهور - ومعهم سيبويه - يؤولون المصدر المنعوت به بالمشتق أو بتقدير (ذو) أو بجعل المنعوت نفس المعنى مجازاً .

(٣) الرضى ، وصاحب التصريح ، والأشموني : نصوا على أن النعت بالمصدر كثير ، ولكنهم يقصرونه على السماع .

(١) هذك بمعنى حسبك وهو مدح وقيل : معناه أثقلك وصف محاسنه .

(١) قال سيبويه : (مررت برجل شرعك) ، شرعك : نعت له بكماله وبذو غيره .

وقد علق الصبان على قول الأشموني : وقوع المصدر نعتا وإن كان كثيرا لا يطرد فقال : (قوله لا يطرد) بل يقتصر فيه على ماسم ولى في هذا المقام بحث : وهو أنهم كيف حكموا بعدم الاطراد مع أن وقوع المصدر نعتا أو حالا إما على المبالغة ، أو على المجاز بالحذف إن قدر المضاف ، أو على المجاز المرسل الذى علاقته تتعلق إن أول المصدر باسم الفاعل ، أو باسم المفعول . وكل من الثلاثة مطرد ، كما صرح به علماء المعاني اللهم إلا أن يدعى اختلاف مذهبي النحاة وأهل المعاني ، أو أن المطرد عند أهل المعاني وقوع المصدر على أحد هذه الأوجه الثلاثة . إذا كان غير نعت أو حال كأن يكون خبرا نحو (زيد عدل) فتدبر . ا هـ .

ونقول : إذا كان كل من المبالغة ، والمجاز بالحذف ، والمجاز المرسل ، من عوامل الاتساع في اللغة العربية وهى مطردة عند علماء المعاني ، إذا كانت كذلك نعين الأخذ بها ورفض ما يدعى من التفرقة بين النحاة وعلماء المعاني ، وكذلك رفض التفرقة بين النعت والحال والخبر ، لأن الثلاثة داخلية في تعلق واحد ، هو الوصف .

يستنبط من هذا البحث أمور ثلاثة يمكن الاستناد إليها كلها أو بعضها في الحكم باطراد النعت بالمصدر .

(أحدها) رأى المحققين ومنهم ابن الحاجب في عدم تأويل النعت الجامد بالمشق والاكْتفاء بدلالة النعت على معنى في المنعوت ، وفي النعت بالمصدر هذه الدلالة . .

(الثاني) كون النعت بالمصدر إما جاريا على سبيل المبالغة ، أو على المجاز بالحذف أو على المجاز المرسل .

(الثالث) ورود النعت بالمصدر كثيرا ، كما صرح بذلك أئمة النحو ، والكثرة في اللغة مناط للقياس .

وبناء على هذه الأمور مجتمعة أو مفترقة يقاس النعت بالمصدر بالشروط التي ضبط بها ما سمع ، وهى ثلاثة : (أحدها) أن يكون مفردا مذكرا^(١) (والثاني) أن يكون مصدر ثلاثي أو بزنته ، ويقل في غيره (الثالث) ألا يكون ميميا . والله أعلم .

(١) قال ابن يعيش : إلا أن يكثر الوصف بالمصدر ، فيصير من حيز الصفات ، لغية الوصف به فيسوغ تبليغه وجمعة نحو قوله : (شهدي على ليل عدول مقانع) ا هـ : وصدر البيت (وبايت ليل في الخلاء ولم يكن) وهو البيت المجاشي .

خاتمة^(١)

في شرح عبارة ابن الحاجب التي وردت في صدر المذكرة

في شرح الكافية لعبد الرحمن الجامي (مخطوط) :

(ولا فصل) أى لا فرق (بين أن يكون النعت مشتقا أو غيره) في صحة وقوعه نعتا (إذا كان وضعه) أى وضع غير المشتق (لغرض المعنى) أى لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع (عموما) أى في جميع الاستعمال (مثل تيمى وذى مال) فإن التيمى يدل دائما على أن لذات ما نسبة إلى قبيلة تيمى ، وذو ما يدل على أن ذاتا ما صاحبة مال (أو خصوصا) في بعض الاستعمالات ، بأن يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما ، وحينئذ يجوز أن يقع نعتا ، وفي بعضها لا يدل على ذلك . في مثل هذا التركيب لا يصح جعله نعتا (مثل مررت برجل أى رجل) أى كامل في الرجولية ، فأى رجل باعتبار دلالاته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح أن يقع نعتا ، وفي مثل أى رجل عندك ؟ لا يدل على هذا المعنى فلا يصح نعتا ، ومثل (مررت بهذا الرجل) فإن هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة ، وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة ، فلهذا صح أن يقع الرجل صفة لهذا ، وفي المواضع الأخرى التي لا يدل (أى الرجل) على هذا المعنى لا يصح أن يقع صفة ، وذهب بعضهم إلى أن الرجل يدل من اسم الإشارة وبعضهم إلى أنه عطف بيان .

٨ - وقوع المصدر حالا

«ورد عن العرب جملة من التراكيب وقع المصدرُ المنكَّرُ فيها حالا ، من مثل قولهم : قتلتَه صَبْرًا ، ولقيته بغتَةً ، وفجأةً ، وكلمته مشافهةً . . . الخ .

وقد أجاز النحاة أن يكون المصدر في هذه المثل ونحوها حالا ، ولكنهم اختلفوا في جواز القياس على ذلك :

فبعضهم أجاز مطلقاً ، وبعضهم منع مطلقاً ، وبعضهم أجاز فيما إذا كان المصدر نوعاً من عامله ، وبعضهم حصره في مواضع محددة ورد السماع بها .

وترى اللجنة جواز وقوع المصدر حالا ، وجواز القياس على ما سمع منه مطلقاً ، اتباعاً لمن رأى ذلك من العلماء القدامى .

« جدد بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة العاشرة والثلاثين ، وبالجلسة الثالثة والستين من جلسات المجلس في الدورة نفسها . وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

- ناقشت اللجنة في وقوع المصدر حالا ، واستمعت إلى مذكرة استخلاصها الأستاذ فتحي جمعة أمين من اللجنة من تذييل الأستاذ الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد على كلام ابن هشام في المسألة ، وذلك في تحقيق الأستاذ لكتاب « أوضح المسالك » .

- ومع هذا المذكرة المشار إليها :

وقوع المصدر حالا^(١)

المصدر إما معرفة ، وإما نكرة ، ومجيء الحال من المعرفة قليل . ومن أمثله :
أرسلها العراك ، وجاء وحده .

أما النكرة فيكثر مجيئه حالا ، وذلك نحو : طلع بغتة ، وجاء ركضا .

وقد ورد عن العرب جملة صالحة من الكلام المائل لهذا التركيب ، فقالوا : « قتلته صبرا ، وأتيته ركضا ومشيا وعدواً ، ولقيته فجأة وكفاحا وغيانا ، وكلمته مشافهة . . . وأخذت عن فلان سماعا . وقال تعالى : (ثم ادعهم يأتينك سعيًا) ، وقال سبحانه : (يتفقون أموالهم سراً وعلانية) وقال : (إني دعوتهم جهارًا) .

وللعلماء هنا خلافان :

الأول : في إعراب المصدر في مثل هذا الأسلوب .

الثاني : في قياسيته .

أما الإعراب فقد كان لهم فيه أقوال كثيرة نجتزئ منها بأربعة أقوال .

الأول - وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين - : أن المصدر المنكر نفسه حال مؤول بوصف مناسب . وحجتهم في ذلك من وجهين :

(أ) ما بين الحال والخبر والنعت من وشيخ القرابة ، فكما يكون الخبر بكثرة مصدراً منكراً - وكذلك النعت - لا ينكر أن يكون الحال مصدراً .

(ب) أن المصدر والاسم المشتق « يتعاقبان » ، فيقع كل منهما موقع صاحبه وذلك نحو قولهم في المفعول المطلق : قم قائماً ، والمقام للمصدر .

الثاني - وهو للأخفش والمبرد - : أن هذا المصدر المنكر مفعول - مطلق لفعل محذوف ، جملته هي التي تقع حالا ، فتأويل طلع زيد بغتة : طلع وبغت بغتة .

(١) عن تعليق للأستاذ الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد - عضو اللجنة - في تحقيقه لكتاب ابن هشام (أوضح المسالك) .

الثالث - وقد نحله أبو علي الفارسي من المذهب السابق - أن المصدر مفعول مطلق عامله وصف هو الحال . فقتلته صبرا على تأويل : قتلته صابرا صبرا .

الرابع - وهو قول الكوفيين - أنه مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، ولا حذف عندهم ، لأن العامل هو ما تقدم من فعل أو وصف ، فتأويل « جاء ركضاً » : ركض ركضا على حد : « أحببته مقة ، وشنته بغضا » . وكأنهم لم يرووا من هذا الأسلوب إلا ما كان المصدر فيه نوعا من أنواع العامل ، كالصبر مع القتل ، والركض مع السير أو مع المجيء ، ولذلك ذكروا أن المصدر يكون مفعولا مطلقا مبينا لنوع العامل على نحو ما هو معروف هنا لك .

والحاصل أن الأقوال ثلاثة :

- (١) أن المصدر « المتكرر » هو الحال .
- (٢) أن العامل المحذوف - جملة أو وصفا - هو الحال .
- (٣) أن المصدر مفعول مطلق مبين لنوع العامل .

الخلاف الثاني : في « القياسية » ولهم فيها أربعة مذاهب .

الأول - وهو قول سيبويه - أنه لا يجوز القياس على ما سُمع من ذلك على الرغم من كثرته ، إذ الحال وصف لصاحبها ، والأصل في الوصف أن يكون مشتقا . . وعنده أن ما جاء على خلاف الأصل يقتصر فيه على ما سُمع منه .

الثاني - وينسب إلى أبي العباس المبرد - أنه يجوز القياس على ما ورد منه مطلقا دون تفرقة بين أن يكون المصدر نوعا من أنواع عامله نحو : « كلمته مُشافهة » وألا يكون كذلك نحو : « جاء بكاء » .

الثالث - وهو المشهور فيما يروى من آراء المبرد - أنه يجوز لو كان المصدر نوعا من أنواع عامله ، وإلا فلا .

قال الرضوي : « ثم اعلم أنه لا قياس في شيء من المصدر الواقع حالا ، بل يقتصر على ما سُمع منه ، نحو : قتلته صبرا . . والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا ، إذا كان من أنواع ناصبه ، نحو : أثنانا رجلة وسرعة وبطشا ونحو ذلك .

وأما ما ليس من تقسيماته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياسي ، فلا يقال : جاء ضحكا وبكاء ، ونحو ذلك ، لعدم السماع . اهـ .

الرابع : هو ما اختاره صاحب الألفية - وحاصله ، أنه يجوز القياس في ثلاثة مواضع ورد السماع بها :

الموضع الأول : أن يكون المصدر المنصوب واقعا بعد خبر مقترن بأل الدالة على الكمال . وقد سمع من هذا قولهم : « أنت الرجل علما » فيجوز لك أن تقول : « أنت الرجل أدبا وحلما ونبلا وشجاعة . و « أنت الصديق إخلاصا ووفاء وتضحية » . وأن تقول : « أنت العالم تحقيقا ودقة نظر ، وطول صبر ، وأناة » .

وعن الخليل أن المصدر المنصوب في هذا المثال حال . وذكر أحمد بن يحيى ثعلب أنه مفعول مطلق .

الموضع الثاني : أن يكون المصدر واقعا بعد خبر شبه مبتدؤه به ، وقد سمع منه قولهم : « هو زهير شعرا » . . وعلى جواز القياس لك أن تقول : « أنت جاتم جودا » ، وأنت على شجاعة . . إلخ « ومن الشحاة من يعرب المصدر في هذا النوع تمييزا ، وقد استظهره أبو حيّان .

الموضع الثالث : أن يقع المصدر بعد « أما » الشرطية ، وسمع منه قولهم : « أما علما فعالم » ، وعلى جواز القياس تقول : « أما ثراء فثري » ، و « أما نزاهة فنزيه » ، وأما شجاعة فشجاع . إلخ .

هذا والقول بأن انتصاب المصدر المنكر هنا على الحال هو قول سيبويه وجمهور البصريين وذهب الأنخفش إلى أن هذا المصدر مفعول مطلق منصوب بالاسم المشتق الواقع بعده .

والكوفيون على أنه مفعول به لفعل الشرط الذي نابت عنه « أما » . ويجب - على قولهم - تقدير فعل الشرط متعديا ، وهو الذي نابت عنه « أما » .

فنحو : « أما علما فعالم » يكون تقديره : « مهما تذكر علما فالمدكر عالم » . وقد طردوا الباب فأجازوا الحكم فيما إذا كان ما بعد « أما » مصدرا معرفا ، أو اسم جنس غير مصدر ، نحو : « أما العبيد فذو عبيد » .

— ١٧٠ —

وخلاصة الأمر كله في مسألة « القياسية » أن الأقوال أربعة :

- ١ - قول لا يجيز القياس ، بل يقتصر على المسموع .
- ٢ - قول يجيز مطلقا : سواء أكان المصدر نوعا من أنواع العامل . أم لم يكن .
- ٣ - قول يجيز القياس فيما إذا كان المصدر نوعا من عامله ، ويمنعه إذا لم يكن .
- ٤ - قول يحصر الجواز في ثلاثة مواضع ورد السماع بها .

وبعد .

فهذه هي أقوال العلماء في المصدر المنكر يقع حالا من حيث إعرابه وجواز القياس على ما سمع منه .

ولعل فيها ما نعتد عليه في إجازة وقوع المصدر حالا ، وفي جواز القياس على المسموع منه مطلقا .

وبالله التوفيق ،

٩ - جواز دخول « أل » على « غير »

واكتسابها التعريف بدخول « أل » وبالإضافة إلى معرفة

« تختار اللجنة - وفقاً لجماعة من العلماء - أن كلمة « غير » إذا وقعت بين ضديْن ، لا تقسم لهما ، نعرف بإضافتها إلى الثاني منهما إذا كان معرفة .

وإذا كانت « أل » تقع في الكلام معاقبة ، فإنه يجوز دخول « أل » على « غير » فتفيدها التعريف في مثل الحالة التي تعرفت فيها بالإضافة ، إذا قامت قرينة على التعيين .

* صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ - عرضت على المجلس مصطلحات وردت فيها « غير » داخلة عليها « أل » ، ومن أمثلة ذلك ما جاء في الجلسة المنعقدة للثلاثين والحادية والعشرين والثانية والعشرين والثالثة والعشرين من الدورة الرابعة والثلاثين . وثارت المناقشة في ذلك ، فأحيل الموضوع إلى لجنة الأصول .

٢ - وكان مما دار من الآراء في المجلس ما يأتي .

أن « أل » لا تدخل على « غير » .

أنها قد تدخل عليها أل ، ولا تفيد التعريف .

أنها لا تكتسب التعريف بالإضافة أو غيرها إلا في حالة واحدة ، هي وقوعها بين معرفتين متضادتين مثل قوله تعالى « . . . غير المغضوب عليهم » وبعضهم لا يرى أنها مع ذلك تكتسب تعريفاً .

- أن صاحب المصباح نصر على أن بعضهم اجتراً فأدخل عليها الألف واللام لأنها لما شابهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة جاز أن يدخلها ما يعاقب الإضافة ، ويمكن الرد على هذا بأن الإضافة ليست للتعريف بل للتخصيص والألف واللام لا تفيد تخصيصاً ، فلا تعاقب إضافة التخصيص .

٣ - ومع هذا :

(أ) مذكرة للأستاذ الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج ، وعنوانها : « القول في غير وحكم إضافتها إلى المعرفة » ، ودخول « أل » عليها .

(ب) مذكرة للأستاذ الشيخ عطية الصوالحي ، وعنوانها : « حول تعريف كلمة « غير » والاستثناء بها » (وهي مشتركة بين هذا الموضوع وموضوع الاستثناء بغير ، وهو في هذه المجموعة ومعه المذكرة المشار إليها) .

القول في « غير »

وحكم إضافتها إلى المعرفة ودخول أل عليها^(*)

الكلام في « غير » في مقامين :

(الأول) في إضافتها إلى المعرفة : هل تسوغ وقوعها صفة لمعرفة ؟

وهل تكسبها هذه الإضافة تعريفا ؟

(الثاني) في دخول الألف واللام عليها : هل هو جائز ؟

وإذا كان جائزا فهل تكتسب به تعريفا ؟

أما عن الشق الأول من المقام الأول - وهو إضافة « غير » إلى معرفة هل تسوغ وقوعها صفة لمعرفة - فإننا نسوق في ذلك أهم مآقاله العلماء أهل الشأن ، مما يتبين منه قوة اتجاههم إلى جواز ذلك ، حتى مع افتراض أن إضافة « غير » إلى المعرفة لا تكسبها تعريفا .

١ - جاء في المصباح المنير مانصه : « وغير » يكون وصفا للنكرة ، نقول : جاءني رجل غيرك .

وقوله تعالى : ﴿ غير المغضوب عليهم ﴾ إنما وصف بها المعرفة لأنها أشبهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة ، فعولمت معاملتها ، ووصف بها المعرفة « ١ » .

٢ - وجاء في القاموس وشرحه مانصه : ولا تتعرف « غير » بالإضافة لشدة إبهامها ثم قال : « وإذا وقعت بين ضدين كغير المغضوب عليهم ، ضعف إبهامها أو زال » .

٣ - وقال الزمخشري في الكشاف : ﴿ غير المغضوب عليهم ﴾ بدل من ﴿ الذين أنعمت عليهم ﴾ على معنى أن المنعم عليهم هم الذين سلموا من غضب الله والضلal ، أو صفة على معنى أنهم جمعوا بين النعمة المطلقة وهي نعمة الإيمان وبين السلامة من غضب الله والضلال . ثم قال :

(*) بحث لفصيلة الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج - عضو اللجنة .

« فإن قلت » : كيف صح أن يقع « غير » صفة للمعرفة وهو لا يتعرف وإن أضيف إلى المعارف ؟

« قلت » : « الذين أنعمت عليهم » لا توقيت فيه (أى لاتعيين) ، كقوله :
* ولقد أمر على اللثيم يسبى^(١) *

ثم قال : ولأن المغضوب عليهم والضالين خلاف المنعم عليهم ، فليس في « غير » إذا الإبهام الذي يأتي عليه أن يتعرف^(٢) . هـ ١ .

٤ - ونجاء في شرح الأشموني قوله : « تنبيهات : « الأول » أصل « غير » أن يوصف بها إما نكرة ، نحو (صالحا غير الذي كنا نعمل) أو شبهها نحو (غير المغضوب عليهم) فإن « الذين » جنس لأقوام . بأعيانهم . وأيضا فهي إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها^(٣) . هـ ١ .

ومعنى هذا - كما حرره الصبان في حاشيته - أن كلمة « غير » في وقوعها صفة لمعرفة شبيهة بالنكرة في الإبهام ، كاسم الموصول في قوله تعالى : « صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم » يراعى أحد أمرين لتصحيح الوصفية :

(الأول) تقريب الموصول الذي هو مبهم باعتبار عينه إلى النكرة التي هي في أصلها متوغلة في الإبهام ، فيتطابق الصفة والموصوف في مطلق تنكير ، ويكون الكلام من وصف النكرة بنكرة ، من حيث إن الموصوف نكرة في المعنى . وحاصل هذا الوجه هو التأويل بتقريب الموصوف إلى الصفة .

(الثاني) تقريب الصفة إلى الموصوف ليتطابقا في مطلق تعريف : وذلك أن كلمة « غير » - وإن كانت في أصلها متوغلة في الإبهام - قد ضعف إبهامها وخف بوقوعها بين ضدين ، وبذلك تشبه المعرفة شبهها يصحح وقوعها صفة لها ، ولا يدعى في ذلك أنها تصير معرفة بالفعل ، لكن ذلك الشبه - كما قلنا - كاف في التقريب بينها وبين الموصوف المعرفة فيصح وقوعها صفة له^(٤) .

(١) أى فإن المراد على لثيم غير معين من ذلك الجنس ، أى على واحد أى واحد من جنس اللثام .

(٢) تفسير الكشاف ج ١ ص ٥٥ ، ٥٦ .

(٣) شرح الأشموني على الألفية باب الاستثناء ج ٢ ص ١١٩ الحلبي .

(٤) حاشية الصبان على الأشموني ج ٢ ص ١١٩ الحلبي .

هذا ما يتعلق بالشق الأول من المقام الأول .

أما الشق الثاني منه وهو : إضافة « غير » إلى المعرفة : هل تكسبها تعريفا . فقد جرى فيه خلاف بين العلماء على ثلاثة أقوال :

(الأول) أنها لا تتعرف مطلقا بهذه الإضافة ، قالوا : لأنها متوغلة في الإبهام وذلك أنه إذا أضيف « غير » حتى إلى أعرف المعارف وهو الضمير أو العلم - على اختلاف الرأيين في ذلك - وقيل : غيرى وغيرك ، وغير زيد ، فإنه يشمل من عدا المضاف إليه على الشيوخ لأن أى واحد ممن عدا هذا المضاف إليه المعين يقال إنه غيره ، فلا يكتسب بتلك الإضافة تعيينا .

وهذا قول ضعيف ، وسنده واه كذلك ، وذلك أنه إذا كانت « غير » في ذاتها متوغلة في الإبهام فقد تكون معها قرينة حاله أو مقالية تبدل على أن المراد مغاير معهود ، وبذلك ينتفى الإبهام والشيوخ ، وينصرف ذلك المضاف إلى معين ، وهو ذلك المعهود . وكذلك إذا دلت القرينة على أن المراد كل مغاير لذلك المضاف إليه ، فإنه لا يكون في ذلك أيضا شيوخ ولا إبهام .

فقول حسان بن ثابت «رضى الله عنه» فيما نسب إليه :

أتانا فلم نعدل سواه بغيره نبي بدا في ظلمة الليل هاديا^(١)

قد أضيف فيه (غير) إلى الضمير الذي يرجع إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولم يرد «حسان» بكلمة «غير» غيرا معينا ، وليس هناك دليل على تعيين في ذلك بعهدية أو غيرها .

لكنه أراد - من غير شك - كل من عدا الرسول صلى الله عليه وسلم من سائر الناس وكما أنه لا شيوخ ولا إبهام في «غير» إذا أريد به مغاير معين ، كذلك لا شيوخ ولا إبهام فيه في بيت «حسان» ، من حيث إنه أراد به العموم والاستغراق .

(١) هذا البيت أورده ابن هشام منسوباً لحسان بن ثابت في كتاب «المفنى» المطبوع مع حاشية الدسوقي

في بحث «غير» ج ١ ص ٢٤٥ .

فإذا كانت إضافة كلمة « غير » هذه إلى الضمير لا تكسبها تعريفا ، أى لا تكون بها دالة على شخص معين أو أشخاص معينين فإنه ليس فيها - مع ذلك - شئ من الشيوخ والإبهام الذى يلزم النكرات المحضة .

هذا ما يتعلق ببيت « حسان » من ناحية ما اشتمل عليه من إضافة « غير » إلى الضمير ، وما لهذه الإضافة من الأثر لكنه من ناحية أخرى قد اشتمل على شئ يسترعى النظر ويوجب التأمل :

ذلك أنه قد جمع فيه بين « سوى » و « غير » جمعا غريبا عمى به التركيب وصار شبيها بالآلغاز .

هو يقول : «أتانا فلم نعدل سواء بغيره» ، فماذا يريد بهذا ؟

إذا كان السوى «هو الغير» فهل يتحصل من هذا القول شئ له معنى ؟

إنه يقصد مدح الرسول صلى الله عليه وسلم فيقول : « لم نعدل سواء بغيره » وأغلب الظن أنه يريد أن يقول : «لم نعدل به غيره» أو «لم نعد له بغيره» ، فهل الأمر كذلك ؟ وهل هناك سبيل أن يستخلص هذا المعنى من عبارة : «لم نعدل (سواء) بغيره» وهى التى ظاهرها : لم نعدل سواء بسواء أو لم نعدل غيره بغيره ؟

إنه لا سبيل مطلقا إلى استخلاص ذلك المعنى من تلك العبارة مادام (السوى) فيها هو بمعنى « الغير » .

أما إذا كان له معنى آخر فقد يكون فى ذلك حل المسألة وإزالة ما فيها من إشكال .

وهنا نقول : إن كلمة «سوى» معهود أنها فى اللغة بمعنى «غير» ولكنه ورد أيضا أنها تستعمل بمعنى العدل ، فى القاموس : «والسواء العدل والوسط والغير كالسوى بالكسر والضم فى الكل» .

وعلى هذا يكون قول حسان « فلم نعدل سواء بغيره » معناه : « لم نعدل عدله بغيره » أى نعدل غيره ، ولم نسو بين عدله وعدل غيره . وبهذا يتضح المعنى ، وي زال الإشكال

ثم ينقل لنا « ابن منظور » معنى آخر للسوى يستقيم به بيت حسان أيضا :

ففي اللسان : « قال أبو منصور : «سوى» بالقصر يكون بمعنىين ، يكون بمعنى نفس الشيء ، ويكون بمعنى « غير » .

وفيه أيضا : «وسوى الشيء نفسه ، وقال الأعشى :

تجائف عن جل اليمامة ناقتي وما عدلت من أهلها بسوائكا

قال : ولسوائكا ، يريد بك نفسك . اه أى ما سوت بك أحدا من أهلها . وعلى هذا يقال بالمد أيضا للدلالة على الشيء نفسه . وقوله : «ولسوائكا» يشير به إلى أن البيت روى برواية أخرى أوردها ابن منظور أيضا هكذا :

تجائف عن « جَوَّ » اليمامة ناقتي وما عدلت عن أهلها لسوائكا^(١)

وكلمة «سوائكا» في هذه الرواية الثانية تكون بمعنى «غير» ، والمعنى : وما عدلت أى ما مالت - عن أهلها لأحد غيرك^(٢) .

(١) «جو» هو الاسم القديم لبلدة «اليمامة» ، وهى عاصمة الإقليم المسمى بهذا الاسم : «اليمامة» والكلمة التى تقابلها في الرواية الأولى هى كلمة «جل» بمعنى أغاب وأكثر ، والمراد أغلب أهل اليمامة وأكثرهم . هذا - والبيت قد أثبت في الديوان في طبعته المصرية هكذا :

تجائف عن «جل» اليمامة ناقتي وما تصدت من أهلها لسوائكا وهو معنى ما جاء في الرواية الثانية .

(٢) قد عرضنا هذه الناحية الثانية في بيت «حسان» لأننا أردنا تجلية معنى البيت ، فإنه لا يحسن الاستشهاد بشئ من القول إلا إذا كان مستقيما على أصول اللغة حتى يكون له معنى مفهوم .

هذا - وما يلاحظ أن ذلك البيت المنسوب «لحسان» قد روى بيت بروحه ومعناه ، ومن بحره وقافيه ، في قطعة شعرية «لعبد الله بن رواحة» ، وقيل إنها لكمب بن مالك ، أوردها كتب السيرة والتاريخ ، كبيرة «ابن اسحاق» و «سيرة ابن هشام» ، والبداية والنهاية «لابن كثير» ، فيما كتب عن غزوة بدر الأخيرة . وفيها يقول الشاعر :

فانى - وإن عنفتونى - لقائل فدى لرسول الله أهلى وماليا
ألعنائه لم تعد له فينا بغيره شهابا لنا فى ظلمة الليل هاديا

لم يجمع في هذا البيت بين «سوى» و «غير» كما جمع في البيت المنسوب «لحسان» ، لكنه - فيما وراء ذلك - لا يخالفه في شئ كبير ، ولذلك لا ندرى هل هذا من توافق الخواطر ؟ أو هو من تأثر أحد الشاعرين بصاحبه ؟ أو أن ذلك شعر شاعر واحد قد اختلفت فيه رواية البيت ذلك الاختلاف البسيط ؟

(القول الثاني) «أنها تتعرف بالإضافة مطلقا، وهذا ضعيف أيضا، لأنها في ذاتها متوغلة في الإبهام، لا يمتاز في ذلك أحد، فلماذا لم تكن هناك قرينة تدل على أن المراد «بغير» مغاير معهود، أو كل مغاير، فلأنها تكون باقية على أصلها من الإبهام فلا تعرفها الإضافة.

(القول الثالث) يلزم إلى التفصيل ويأخذ بالتوسط بين القولين الأولين، وهو المختار المصريح به في: التوضيح والتصريح (في شرح الكافية) وكذا في شرح التسهيل «واعتمد عليه الأشموني». وحاصله أن الإضافة في ذاتها لا تفيد تعريفا وإنما التعريف في ذلك يستفاد بمعونة القرائن التي تدل على المغايرة الخاصة، كما سيبتين.

١- جاء في التوضيح وشرحه مايلي: «والإضافة على ثلاثة أنواع»:

«نوع» يفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة، كغلام زيد، وتخصيصه إن كان نكرة كغلام امرأة. وهذا النوع هو الغالب.

«ونوع» يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه، وضابطه أن يكون المضاف متوغلا في الإبهام كغير ومثل، إذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كمالهما من كل وجه.

ثم قال الشارح: قال أبو البقاء: إذا أريد «بغير» المغايرة من كل وجه تعرفت بالإضافة، كقولك: «هذه الحركة غير السكون»: وإن أريد بها غير ذلك لم تعرف لأن المغايرة بين الشيئين لا تخص وجهها بعينه^(١).

٢- وجاء مثل هذا في «المفصل» للزمخشري وشرح ابن يعيش^(٢).

٣- وجاء في شرح الكافية - كما نقله الأشموني - مع شيء من التصرف: «ان إضافة «غير» أو «مثل» أو «شبه» إلى معرفة لا تنزيل إبهامه إلا بأمر خارج عن الإضافة: كدعوة

(١) التوضيح لابن هشام وشرحه: باب الإضافة ج ٢ ص ٢٦، ٢٧ أما النوع الثالث فهو الذي قال فيه بعد ذلك: «ونوع» لا يفيد شيئا من ذلك. وضابطه أن يكون المضاف صيغة تشبه المضارع في كونها مرادا بها الحال أو الاستقبال. . . قال: والدليل على أنها لا تفيد تخصيصا أن أصل قولك: «خارب زيد» «خارب زيدا»، فالاختصاص موجود قبل الإضافة. وإنما تفيد هذا الإضافة التخفيف^(١).

(٢) ج ٢ ص ١٢٥، ١٢٦.

« غير » بين ضدين ، كما في قوله تعالى : ﴿ صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ﴾ قال : لأن بوقوع « غير » بين ضدين يرتفع إبهامه لأن جهة المغايرة تتعين بخلاف خلوها من ذلك ، كقولك : «مرت برجل غيرك» ثم قال : وكذا «مثل» إذا أضيف إلى معرفة دون قرينة تشعر بمماثلة خاصة ، فإن الإضافة لا تعرفه ولا تزيل إبهامه ، فإن أضيف إلى معرفة وقارنه ما يشعر بمماثلة خاصة ، تعرف اهـ^(١) .

٤- وفي شرح التسهيل ما يلي : وقد يعنى «بغير ومثل» مغايرة خاصة ومماثلة خاصة ، فيحكم بتعريفهما ، قال : وأكثر ما يكون ذلك في «غير» إذا وقع بين متضادين^(٢) .

قال الأشموني بعد ما تقدم : وهذا الذى قرر فى «غير» هو مذهب ابن السراج والسيرافى لكن يشكل عليه نحو قوله تعالى : ﴿صالحا غير الذى كذا نعمل﴾ فإن «غير» قد وقعت فيه بين ضدين ولم تتعرف بالإضافة لأنها وصف للنكرة . اهـ

وهو إشكال ضعيف أجاب عنه الصبان بأن «غير» حينئذ ليست صفة للنكرة ، بل هى بدل منها ، كما صرح بذلك الشيخ يس وغيره^(٣) .

إلى هنا تم ما يتعلق بالمقام الأول ، وهو إضافة «غير» إلى المعرفة وعرفنا منه أن رأى الراجح فى ذلك :

١- أن إضافتها إلى المعرفة تسوغ وقوعها صفة للمعرفة فى مثل الآية الكريمة من سورة الفاتحة : ﴿صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم﴾ حتى على القول بأن هذه الإضافة لا تكسبها تعريفا .

٢- وأن الراجح أيضا أن إضافتها إلى المعرفة تكنبها تعريفا إذا كانت هناك قرينة تدل على أن المراد مغايرة خاصة .

(١) شرح الأشموني على الألفية فى باب الإضافة ج ٢ ص ١٨٤ .

(٢) شرح الأشموني على الألفية فى باب الإضافة ج ٢ ص ١٨٤ .

(٣) شرح الأشموني على الألفية فى باب الإضافة ج ٢ ص ١٨٤ .

أما ما يتعلق بالمقام الثاني - وهو الخاص بدخول «أل» على «غير» وما قد يفيد من تعريف ، فالقول فيه أنه محل خلاف أيضا بين العلماء ، وأن فيه ثلاثة أقوال كذلك .
١- قول يمنع دخولها عليها .

٢- وقول بجواز دخولها عليها لكنها لا تكسبها تعريفا . وقول ثالث بجواز دخولها عليها ، وأنها تكسبها التعريف .
(فالقول الأول) يؤخذ :

(أ) «مما حكاه الصبيان عن «السيد العرجاني» في حواشي الكشاف «أنه قال إن «غيرا» لا تدخل عليها «أل» إلا في كلام المولدين^(١)»

(ب) «ومما في المصباح المنير ، ونصه : «وغير» يكون وصفا للنكرة «تقول «جاءني رجل غيرك» .

وقوله تعالى: (غير المغضوب عليهم) إنما وصف بها المعرفة لأنها أشبهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة ، فعولت معاملتها ، ووصف بها المعرفة ، قال : ومن هنا اجترأ بعضهم فأدخل عليها الألف واللام ، لأنها لما شابهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة جاز أن يدخلها ما يعاقب الإضافة ، وهو الألف واللام .
ثم قال : «ولك أن تمنع الاستدلال وتقول : الإضافة هنا ليست للتعريف ، بل للتخصيص ، والألف واللام لا تفيد تخصيصا ، فلا تعاقب إضافة التخصيص ، مثل «سوى وحسب» فإنه يضاف للتخصيص ولا تدخله الألف واللام اهـ»

وهذا يفيد أنه يميل إلى القول بأنه لا يجوز دخول الألف واللام على «غير» .
(ج) ويؤخذ أيضا مما حكاه صاحب التاج «إذ كتب على قول المصنف : ولا تتعرف «غير» بالإضافة لشدة إبهامها مانصه : ونقل «النووي» في تهذيب الأسماء واللغات ، عن ابن أبي الحسين «في شامله» : منع قوم دخول

(١) حاشية الصبيان على الأشموني باب الإضافة ج ٢ ص ١٨٥ .

الألف واللام على «غير» و«كل» و«بعض» لأنها لا تتعرف بالإضافة ،
فلا تتعرف باللام ال : وعندى لا مانع من ذلك لأن اللام ليست
فيها للتعريف ، ولكنها اللام المعاقبة للإضافة نحو قوله تعالى : ﴿ فإِنْ
الْجَنَّةُ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ أى مأواه . اهـ .

هذا وكما أن هذا الذى نقله «النوى» عن «صاحب الشامل» يدل على أن هناك من يقول
بمنع دخول الألف واللام على «غير» هو يدل أيضا على أن هناك من يقول بجواز
دخولها عليها ، لكنها لا تكسبها تعريفا وإنما هى المعاقبة للإضافة التى يمكن أن تفيد
التخصيص ، وهذا هو القول الثانى إذا :

(القول الثانى) هو أنه يجوز دخول «أل» على «غير» ولكنها لا تفيد التعريف .

(القول الثالث) أنه يجوز دخولها عليها وأنها تكسبها تعريفا .

وهذا هو ما صرح به فى تنمة عبارة الشامل « التى نقلها النوى » فى تهذيب الأسماء
واللغات « وذكرها صاحب التاج » ونصها : « وعندى لا مانع من ذلك (أى من دخول
الألف واللام على «غير» وأخواتها » لأن اللام ليست فيها للتعريف ولكنها اللام المعاقبة
للإضافة ، نحو قوله تعالى : ﴿ فإِنْ الْجَنَّةُ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ أى مأواه .

ثم قال : « على أن «غيرا» قد تتعرف بالإضافة فى بعض المواضع أى فتكون اللام
التي تدخل عليها مفيدة تعريفا أيضا .

هذا هو القول الراجح المختار فى موضوع دخول «أل» على «غير» أنه يجوز دخولها
عليها ، وأن ذلك يكسبها تعريفا ، وذلك من وجهين :

(الأول) أن «أل» مساوقة للإضافة ، فحكمها حكمها فى المنع والجواز . حتى إن من يرى
أن «غيرا» لا تتعرف بالإضافة يقول : إنها لا تتعرف أيضا بالألف واللام ، لأن المانع
من تعريفها بالإضافة مانع من تعريفها بالألف واللام^(١) .

(١) - حاشية الصبان على الأشموني ج ٢ ص ١٨٥ .

فإذا كان الرأي الراجح في « غير » على ما قدمناه في المقام الأول أن إضافتها إلى المعرفة قد تكسبها تعريفاً بمعونة القرائن، فيلزم القول بأن دخول « أل » عليها قد يكسبها مثل هذا التعريف .

(الأمر الثاني) أنه قد تصاحب « أل » قرينة تدل على العهد ، فلا يكون مدلول « غير » معها حينئذ هو مطلق بغيره ، وإنما يكون المراد بغيره خاصة معهودا صاحبها . وإذا يكون دخول « أل » عليها مكسباً إياها تعريفاً من غير شك .

ولنضرب لذلك مثلاً من الواقع :

وقع خلاف في الرأي بين شخصين في مسألة ، وجرت بينهما فيها مناقشات ومحاورات شهدها وعلم بها ناس ممن يعنيه الأمر ، كانوا يحسنون الاستماع لما يجري من حوار ، وكان يهمهم أن يوقفوا على ما ينتهي إليه الأمر فيه . فإذا قال صاحب الحجة التولية الراجحة في هذا الخلاف : هذا قولي ، وهذه دعواي ، وهذه حجتى بينة واضحة : أما ما يدعيه « الغير » أو ما يدعيه « البعض » فليس شيئاً يعول عليه وليس له سند صحيح - إذا قال هذا فهل يشك أحد ممن سمعوا بذلك الخلاف أو شهدوا بعض وقائعه في أن المراد بذلك « الغير » أو ذلك « البعض » شخص معين ، هو ذلك الذي كان يعاند صاحب الحق القوي الغالب ، ويجادله بالباطل من غير أن يعتمد على حجة أو بينة ؟

إنه هو ذلك الشخص المعهود ، وقد عينته القرائن التي صارت بها « أل » للعهد . والله أعلم .

١٠ - إدخال «أل» على العدد المضاف دون المضاف إليه(*)

«يجوز إدخال «أل» على العدد المضاف دون المضاف إليه ، مثل الخمسة كتب ، والمائة صفحة ، والثلاثمائة دينار ، والألف كتاب ، استثناسا بورود مثله في الحديث ، كما في صحيح البخارى ، وبإجازة بعض النحاة لذلك كابن عصفور ، وإن عده الشهاب الخفاجى قبيحا . »

* صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين ، وبالجلسة الخامسة والعشرين من جلسات المجلس في الدورة نفسها ، وفيما يل البيان الخاص بالموضوع :

- عرض على اللجنة أن من الشائع على أقلام الكتّاب مثل قولهم : الخمسة أقلام ، والمائة كلمة ، والثلاثمائة ورقة والألف كتاب ، وأن نقاد اللغة يخطئون الكتاب في ذلك ، إذ يوجبون في مثل هذه العبارات تعريف المضاف إليه دون العدد المضاف ، أو تعريفهما معا بالألف واللام .

وقدم الأستاذ محمد شوقي أمين مذكرة في هذا الموضوع ، عرض فيها أقوال النحاة والنقاد اللغويين في القديم والحديث كما ذكر فيها ورود مثل هذا الأسلوب في صحيح البخارى وتعليق «ابن مالك» له ، وأن «ابن عصفور» حكى جوازه .

- ورجعت اللجنة إلى محاضر مجلس الدورة الجادية والعشرين ، إذ عرض فيها هذا الموضوع ، ولم تر الأغلبية في المجلس يومئذ الموافقة على الإجازة .

ومع هذا :

مذكرة الأستاذ محمد شوقي أمين ، وعنوانها :

«تعريف العدد المضاف نحو الخمسة أقلام ، والمائة كلمة ، والثلاثمائة ورقة ، والألف كتاب» .

تعريف العدد المضاف*

نحو: الخمسة أقلام ، والمائة كلمة ، والثلاثمائة ورقة ، والألف كتاب

١- من الشائع على أقلام الكاتبين ، مثل قولهم :

اشتريت خمسة أقلام .

وكتبت المائة ورقة .

وقرأت الثلاثمائة صفحة .

وهذا مشروع الألف كتاب .

وهو ما يكون فيه العدد المضاف معرّفاً بالألف واللام ، فإذا سئل جمهور النحاة في هذا الأسلوب ، لم تلق عندهم من جواب إلا أن القاعدة في العدد المضاف أن يعرف معدوده ، وذلك ما لا يقول بغيره البصريون بعامّة ، أو يعرف الجزءان معا ، وذلك ما يترخص فيه نحاة الكوفة بخاصة .

٢- على أن ما أجازه الكوفيون لا يستجيبه بعض نقاد اللغة من قديم ، فإن « ابن قتيبة » في « أدب الكاتب » ينقل عن « أبي زيد » : « أن من العرب من يقول : المائة درهم ، والألف درهم ، والخمس المائة درهم . وهو رديء في القياس ، وليس بلغة قوم فصحاء » .

ومن مسائل « درة الغواص » تنبيه « الحريري » على دخول أل على العدد المفرد ومعدوده ، مع إضافته إليه ، واختياره تعريف الأخير من كل عدد مضاف ، فيقال : ما فعلت ثلاثة الأثواب ، وفيم صرفت ثلاثمائة درهم ؟

٣- أما تعريف العدد المضاف بدخول أل عليه وحده دون المعدود ، فذلك من المأخذ التي لم يتسمح فيها تقاد اللغة قديماً بمقولة نحوى بصرى أو كوفى .

(*) بحث بقلم : الأستاذ محمد شوقي أمين - خبير اللجنة .

ولعل أقدم من نبه على ذلك « ابن قتيبة » في قوله في كتابه « أدب الكاتب »
« فأما في العشرة فمادونها ، والمائة وما فوقها ، فإدخال الألف واللام في الأول ، خطأ
في القياس » ، وفي قوله أيضا : « فلا يجوز العشرة أثواب ، والأربعة دراهم » .

وإلى ذلك أشار « الحريري » في « الدرة » إذ جاء فيها : « لو أنهم عرفوا الأول
وحده لتناقض الكلام ، لأن إدخال أل عليه يعرفه ، وإضافته إلى النكرة تنكره
وقد رد عليه « الشهاب الخفاجي » في ذلك : بأن إضافة الاسم إلى النكرة تخصصه ،
لا تنكره ، فأين التناقض والسماع يكفي ردا عليه ؟ يريد : أن مثل ذلك وقع في صحيح
البخارى .

ومن نقاد اللغة المحدثين الذين أنكروا هذا الأسلوب « إبراهيم اليازجي » في كتابه
« لغة الجرائد » و « محمد سليم الجندى » في تعقيبه عليه بكتابه « إصلاح الفاسد » ، فهما
كلاهما متفقان على أن ذلك الأسلوب لا وجه له .

على أن من اللغويين المحدثين من خرجوا على هذا الإنكار ، فإن صاحب « اللغويات »
الأستاذ محمد على النجار عرض لذلك الأسلوب في بحث مستوفى قال في ختامه : « لاعلينا
أن نجيزه ، لوروده من قديم ، وأخذ الكتاب به » .

٤- وقد عرض مجمع اللغة العربية « لهذه المسألة في مجلس الدورة الحادية والعشرين
فيما قدمه الأستاذ أحمد حسن الزيات ، مقترحا إجازة تعبير المائة جنيه ونحوه ، فلما نظرت
« لجنة الأصول » في ذلك أشارت إلى ما في (الهمع) من قوله : إن أل لا تدخل على أول المضاف
مع تجرد ثانيه بإجماع ، كما أشارت إلى ورود تعبير « الألف دينار » في الحديث النبوي ،
وإلى أن « ابن عصفور » حكى جوازه . وانتهت اللجنة من ذلك إلى أنها ترى إجازته . ولما
عرض الأمر على مجلس المجمع لم توافق الأغلبية على قرار اللجنة لمخالفته للقواعد المعروفة في
إضافة العدد .

٥- وبعد ذلك جاء هذا الأسلوب في مصطلحين مجمعين في مجلس الدورة السابعة
والثلاثين ، ففي الجلسة الثالثة ورد مصطلح فيه : « ذات الخمس الأصابع » ، فوجدت هذه
الجملة من ينكرها ، فاحتج لها محتج بقول « المتنبي » : « الخمسة الأشبار » ، فقيل :

هذا غير الأفصح ، وترتب على ذلك تغيير المصطلح ، فصارت الجملة : « ذات الأصابع الخمسة » . وفي الجلسة السادسة عشرة ورد مصطلح : « ذو الثلاث شطب » ، فأنكرها منكر ، وطالب بأن يقال : « الثلاث الشطب » فاستجيب له . ويلاحظ أنه في المصطلح السابق أنكر تعريف الجزأين ، وهو ما يجيزه الكوفيون ، فلم يجره المجلس ، وفي المصطلح الآخر طوّل بما يجيزونه ، فوافق المجلس عليه .

٦- فأما ورود مثل ذلك الأسلوب في الحديث النبوي - على ما سبقت الإشارة إليه - فقد ورد مرتين :

الأولى : ما أخرجه « البخاري » في باب الكفالة في القرض والديون وغيرها ، من كتاب الكفالة ، وهو قول « أبي هريرة » : « ثم قدم الذي كان أسلفه فأني بالآلف دينار » .

والأخرى : ما أخرجه « البخاري » أيضا في باب استعانة اليد في الصلاة ، من كتاب العمل في الصلاة ، وهو قوله : « ثم قام فقرأ العشر آيات » . وهذان الحديثان كانا إحدى المسائل التي بنى عليها « ابن مالك » كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) ، فقد جعل « ابن مالك » البحث الثالث عشر من كتابه هذا في توجيه قول من قال : جاء بالآلف دينار ، فذكر أن في وقوع دينار بعد الألف ثلاثة أوجه ، أحدها : وهو أجودها أن يكون أراد : بالآلف ألف دينار على إبدال ألف المضاف من المعرف بالآلف واللام ثم حذف المضاف وهو البدل لدلالة المبدل منه عليه ، وأبقى المضاف إليه على ما كان عليه من الجر . ويحتمل « فقرأ العشر آيات » أيضا على أن المراد فقرأ العشر عشر آيات ، على البدل . ثم حذف البدل ، وبقي ما كان مضافا إليه مجرورا . والوجه الثاني : أن يكون الأصل : جاء بالآلف الدينار ، والمراد بالآلف الدنانير ، فأوقع المفرد موقع الجمع ، ثم حذفت اللام من الخط لصيرورتها بالإدغام دالا ، فكتب على اللفظ . والوجه الثالث أن يكون الألف مضافا إلى دينار ، والآلف واللام زائدتان فلذلك لم يمتنع من الإضافة . ذكر جواز هذا الوجه أبو على الفارسي . ولقوله : « فقرأ العشر آيات » من هذا الوجه الثالث نصيب .

وأيا ما كان الأمر في هذه التعليقات ، فالمستفاد منها أن « ابن مالك » - وهو من هو في
 فقه العربية - لم ينكر ذلك الأسلوب ، بل توخى توجيهه ، وإن خالف المعروف من قواعد
 تعريف العدد ، اعتداداً منه بسماع ذلك الأسلوب في رواية الحديثين النبويين .

٧- والآن يستغنى أن نستخلص ما يأتي :

أولاً - ورود هذا الأسلوب في حديثين نبويين ، أخرجهما « البخاري » في صحيحه
 وعنى « ابن مالك » بتخريجه وتوجيهه في بحث خاص به بتوجيهات شتى .

ثانياً - إجازة بعض الكتاب له ، وتسجيل « أبي حيان » في كتابه « الارتشاف » لهذه
 الإجازة بقوله : « فأما الثلاثة أثواب ، بإضافة ذى اللام إلى نكرة ، فبعض الكتاب يجيز
 ذلك » .

ثالثاً - حكاية « ابن عصفور » جوازه ، فقد ذكر ذلك « الشهاب الخفاجي » في شرح
 الدرة ، وكذلك ذكره « ابن سعيد » في حاشيته على « الأشموني » بقوله : « أجازة قوم ،
 من الكتاب ، على ما نقل ابن عصفور » .

٨- ورعياً لهذا كله ، يتسنى القول بإجازة تعريف العدد المضائق ، مثل الخمسة كتب
 والمئة صفحة ، والثلاثمائة دينار ، والألف كتاب ، وما هو من هذا بسبيل .

* روجع في كتابة هذا البحث : المتداول من التصانيف النحوية ، وأدب الكاتب لابن قتيبة ، الدرة
 الحريري وشرحها للخفاجي ، وكشف الطرة للألوسي ، ولغة الجرائد للجازجي ، وإصلاح القاسم لمحمود سليم
 الجندى ، وشواهد التوضيح لابن مالك ، ولقويات لمحمد علي النجار ، إلى غيرها من المظان .

١١ - جواز صوغ فعلٍ دون تعريف كما في « دنيا »

« يستعمل الكاتبون صيغة فعلٍ مجردة من آل والإضافة ، في نحو قولهم :

« سياسة عليا ، ومكرمة جُلِيَّ ، ويدٌ طوليَّ » .

وترى اللجنة جواز أمثال هذه التعبيرات « على أن الصيغة فيها غير مراد بها التفضيل ،
وأنها مؤولة باسم الفاعل أو الصفة المشبهة » .

* صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثامنة والثلاثين وبالجلسة الثانية والعشرين من جلسات المجلس
في الدورة نفسها ، وبما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ - في الجلسة السادسة من جلسات مؤتمر الدورة الثالثة والثلاثين - وفي أثناء عرض أعمال لجنة الأصول - اقترح
الأستاذ الدكتور سليم النعيمي - عضو المجمع العلمي العراقي - أن نعيّن « فعل » مطلقاً سواء أريد بها التفضيل أولاً ،
وسواء اتصلت بال أولاً ، واستأنس لذلك بورود « دنيا » عن العرب على الرغم من تخريج النحاة لها بأنها أصبحت اسماً .
وقد أحيل هذا الاقتراح على لجنة الأصول .

٢ - درست اللجنة هذا الموضوع في اجتماع لها حضره الدكتور سليم النعيمي ومعه الدكتور عبد الرزاق محيي الدين رئيس
المجمع العلمي العراقي ، والأستاذ محمد تقى الدين الحكيم عضو المجمع المذكور ، واستمعت فيه إلى بحث قدمه الأستاذ محمد
شوقي أمين عرض فيه لمراحل بحث الموضوع في مجمع اللغة العربية ، واستعرض أقوال النحاة في « أفعل » التفضيل واستعمالاته ،
وتوجيهاتهم لما ورد من كلام العرب خارجاً عن قاعدتهم .

ثم انتهى في ختام البحث إلى أننا في حاجة إلى تسوية ما تجرى به أقلام المعاصرين من نحو قولهم : سياسة عليا ، ويد
طولي . إلخ ، ووضع بين يدي أعضاء اللجنة « صيغة » اقترح أن تكون قراراً في المسألة .

- ومع هذا مذكرة الأستاذ محمد شوقي أمين .

صيغة «فُعَلَى»

وجواز استعمالها مجردة من أل. (*)

١- في الجلسة السادسة من مؤتمر المجمع في دورته الثالثة والثلاثين سنة ١٩٦٧، وفي أثناء ماعرضته لجنة الأصول على المؤتمر من جمع الأفعال على الأفعال وتأنيثه على الفعل . عرض الأستاذ الدكتور سليم النعيمي أحد أعضاء المجمع العلمي العراقي الذين اشتركوا مع أعضاء «مجمع اللغة العربية» في هذا المؤتمر، لصيغة «فعلَى» مؤنث أفعال غير ملحقة بها أل وطالب بقبول هذه الصيغة ، طوعا لحاجتنا إلى التوسع ، وأشار إلى ورود كلمة «دنيا» عن العرب ، ولو أن تخريج النحويين لها أنها أصبحت اسماً أو علماً ، وقال : إنه ليس هناك ما يمنع من إجازة «فعلَى» سواء أكانت من أفعال التفضيل أم لم تكن ، اتصلت بآل أم لم تتصل .

٢- وقد عرض المجمع لمثل هذا في ماضيه وحاضره ، فقد ورد في الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الثالثة عشرة - منذ ربع قرن أن المجمع أقر مصطلحا هذا لفظه «حرارة عليا» . وقد وردت في الجلسة الثانية من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين في عامنا الحاضر ، مناقشة مصطلح هذا لفظه «سلع دنيا» ، فعارض الأستاذ عباس حسن عضو المجمع في صيغة هذا المصطلح ، قائلاً إن كلمة «دنيا» صيغة تفضيل مجردة من أل والإضافة ، فتلزم الأفراد والتذكير ، وليست كصغرى وكبرى في بيت أبي نواس المشهور ، لأن التصحيح فيه أساسه عدم التفضيل . أما هذه فسياق الكلام يدل على التفضيل ، فوجب التغيير ، كأن يقال : «السلع الدنيا» فوافق على ذلك المؤتمر .

٣- أما النحاة فيذكرون أن اسم التفضيل المجرد يلزم حالة الأفراد والتذكير ، وعلتهم في ذلك أنه يشبه فعل التعجب وزنا واشتقاقاً ودلالة على المزية ، ولذلك لزم لفظاً واحداً مثله ، وكذلك لأنه بقيت فيه بعض صفات الفعل ، وهى التنكير ، ولما كان الفعل

لا يثنى ولا يجمع التزموا في اسم التفضيل ما التزموا في الأفعال ، وهو الإتيان به على حالة واحدة ، ولم يؤنثوه ، وإن كانوا يؤنثون الفعل ، لأن الفعل يذكر قبل فاعله ، أما اسم التفضيل فيذكر بعد موصوفه ، فالتأنيث مستفاد من ذكر الموصوف قبل ذكر اسم التفضيل .

وينسب الجوهري في صحاحه إلى سيبويه قوله : : « لا يقال : نسوة صغر ، ولا قوم أصاغر ، إلا بالالف واللام .

٤- هذا ، وقد استعمل النحاة في عباراتهم : « صغرى » و « كبرى » فقالوا : « وقد تكون الجملة صغرى وكبرى » ، وقد نبه « ابن هشام » في كتابه « المغنى » إلى أنه إنما قال : صغرى وكبرى موافقة لهم ، (يعنى النحاة) ، وإنما الوجه استعمال فعلى أفعال بآل أو بالإضافة . ولذلك لحن من قال (وهو أبو نواس) :

كأن صغرى وكبرى من فقاقتها حصباء در على أرض من الذهب .

وأما قول بعضهم : إن « من » زائدة ، وإنما مضافان ، على حد قوله (وهو الفرزدق)
يامن رأى عارضاً أسر به بين ذراعى وجبهة الأسد

فيرده أن الصحيح أن « من » لا تقحم في الإيجاب ، ولا مع تعزيف المجزور ، ولكن ربما استعمل أفعال التفضيل الذى لم يرد به المفاضلة مطابقة مع كونه مجردة ، كما قال الفرزدق :

إذا غاب عنكم أسود العين كنتم كراماً وأنتم ما أقام الأثم

أى : لثام ، فعلى هذا يتخرج البيت ويتخرج قول النحويين « صغرى » و « كبرى » ، وكذلك قول العروضيين « فاصلة صغرى » و « فاصلة كبرى » .

٥- على أن للنحاة كلاماً في معنى اسم التفضيل مسلوباً معنى التفضيل ، فمنهم من أنكروه ، وقال إن هذه الصيغة لا تخلو من التفضيل بإطلاق ، ومنهم من جوز انسلاخها عنه .

والمجيزون يستشهدون بقول الفرزدق في بيته السابق ، ويقولون كذلك :

توسمعه لما رأيت مهابة عليه وقلت المرء من آل هاشم
ولأ فم آل المرار فإنهم ملوك عظام من ملوك أعظم

وفي خاتمة الخواتيم من « المصباح المنير » ينقل عن ابن السراج « قوله : « يراد بأفعل معنى فاعل فيثنى ويجمع ويؤنث ، وكذلك ينقل قوله عن « ابن الدهان » : « يجوز استعمال أفعل عارياً عن اللام والإضافة ومن ، مجرداً من معنى التفضيل مؤولاً باسم الفاعل أو الصفة المشبهة ، قياسياً عند المبرد ، سماعاً عند غيره »

٦- ونحن في الحق محتاجون إلى تسويغ ماتجرى به أقلام الكتاب المحدثين في استعمالاتهم العصرية ، ومن نحو قولهم :

هذه سياسة عليا ، وتلك مكربة جلي ، وله يد طولى ، ويخشى وقوع حرب عظمى ، وإليك كلمة أولى .

وإن في وسع المجمع أن يصدر في إجازة مثل هذه العبارات القرار التالى :

(يستعمل الكاتبون صيغة « فُعَلَى » مجردة من آل والإضافة ، كما في قولهم : سياسة عليا ، ومكربة جلي ، ويد طولى ، وحرب عظمى ، وأمثال هذه العبارات إنما تجاز على أن الصيغة فيها مسلوقة التفضيل ، مؤولة باسم الفاعل أو الصفة المشبهة ، بشرط ألا يتعين قصد التفضيل في سياق التعبير ، وإلا وجب التذكير) .

١٢ - جواز تقديم لفظ « النفس » أو « العين » على المؤكّد

«يجاز تقدم لفظ النفس أو العين على المؤكّد في معنى التوكيد ، ولكنهما لا يعربان توكيدا ، بل بحسب الموقع في الجملة ، وذلك لورود مثل ذلك في المأثور عن خاصة العلماء والكتاب ، وإجازة « الزمخشري » و « ابن يعيش » له ، ولتعقيب « الصبان » في حاشية الأشموني على مانعه .

• صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الأربعين ، وبالجلسة الثلاثين من جلسات المجلس في نفس الدورة ، وفيها على البيان الخاص بالموضوع :

- عرض محير اللجنة الأستاذ محمد شوق أمين عليها أن ما يشيع في الاستعمال المصري مثل قولهم : حضر نفس محمد وهذا عين ماقلت ، وحدث كذا في نفس الوقت ، وأن بعض النقاد يعيرون مثل ذلك بحجة أن لفظ النفس ولفظ العين إذا أريد التوكيد هما وجب تأخيرهما على المؤكّد ، فيقال : حضر محمد نفسه ، وهذا ما قلته مرته ، وحدث كذا في الوقت المناسب عنه أو نفسه .

- ورأى الأستاذ عباس حسن صحة هذا التعبير ، على أن يعتبر ذلك في معنى التوكيد ، وإن لم يكن من قبيل التوكيد التحوي المقنود له بابه بشروطه وبما يترتب عليه .

- وفيما عرضه الأستاذ محمد شوق أمين أن صاحب « المصباح » فسر « ذات الإله » بأنها « نفس الإله » . وأن الأب أنستاس ماري الكرمل تصدى للناعين على هذا التعبير في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، فساق أمثله له من أقوال القويين والعلماء المتقدمين ومنهم « سيبويه » إذ قال : « في نفس الحرف » (المجلد ١٨) .

- وكذلك عرض الأخير أن من النحاة من ساق هذا التعبير على أنه من باب إضافة الشيء إلى نفسه وذكر ، « الزمخشري » أن نحو قولهم عين الشيء ونفسه ليس مما أبوه من إضافة الشيء إلى نفسه . وقال « ابن يعيش » : إنه من باب تزييل المضاف منزلة الأجنبي من المضاف إليه ، والمراد بنفس الشيء وعينه : حقيقته أو كنهه أو خالصة أو نحو ذلك مما يبيح هذه الإضافة . فنزله من الشيء منزلة البعض من الكل ، والثاني منه ليس بالأول .

- وقد استند الأستاذ عباس حسن في صحة هذا التعبير إلى تعقيب « الصبان » في حاشية « الأشموني » على ما أنكره بقوله : « ويرد عليه نفس زيد ومن عمرو أي ذاتهما » ، وذلك في المسألة الثالثة من خاتمة باب التوكيد .

١٣ - صيغتا « افعل » و « تفاعل » الدالتان على الاشتراك

وجواز إسنادهما إلى معموليهما باستعمال « مع » أو « الباء »
في الصيغة الأولى ، واستعمال « مع » في الصيغة الأخرى

« يجوز - فيما يدل على الاشتراك من الأفعال التي على صيغة « افعل » - أن يجاء
بمع أو بالباء بدل واو. العطف .

كما يجوز في الأفعال التي على صيغة « تفاعل » - مما يدل على الاشتراك - أن يؤتى
بـ « مع » بدل العطف بالواو ، بناءً على أن مع والباء تفيدان معنى المعية والمصاحبة
والاشتراك في الحكم ، مما يدلُّ عليه بالحرف العاطف « .

* صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين ، وبالجلسة الثالثة والاربعين من جلسات الجمعية العامة
لنفسها ، وفيما يلي البيان المختصر بالموضوع :

١ - ناقشت اللجنة مثل قول الكاتبين : « اجتمع معه ، واجتمع به ، وتقام معه » .

٢ - استعملت إلى بحث للأستاذ محمد شوق أمين - محيز اللجنة .

صيغتا «افتعل» و «تفاعل» الدالتان على الاشتراك*

وجواز إسنادهما إلى معموليهما باستعمال «مع» أو «الباء»
في الصيغة الأولى ، واستعمال «مع» في الصيغة الأخرى

١- على أقلام الكتاب والأدباء في عصرنا الحديث ، يجرى استعمال الكلمات التي على صيغة «افتعل» أو التي على صيغة «تفاعل» الدالة على الاشتراك على وجه يخالف المأثور من استعمال الفصحاء في عهود العربية الأولى .

فالكتاب والأدباء اليوم يقولون على صيغة «افتعل» : اجتمع ، اتفق ، اتحد ، التقى ، اتصل ، اختلط ، اختلف ، اشتبه ، التحم ، اختصم ، ونحوها ، باستعمال «مع» في بعضها ، وبإستعمال «مع» ، أو «الباء» في أمثلة منها . فيكتبون مثلاً : «اتفق معه» أو «اختصم معه» أو «اختلف معه» - كما يكتبون مثلاً : «التقى به» و «اتصل به» و «اشتبه به» - وكذلك يكتبون مثلاً : «اجتمع معه» ، واجتمع به » و «اتحد معه» ، واتحد به » «والتقى معه» ، والتقى به » .

وهم يقولون أيضاً ، على صيغة «تفاعل» : تفاعل ، وتجاوب ، وتعاون ، وتعاقد ، وتسابق ، وتنازع ، وتلاءم ، وتناسب ، وتنافى ، وتعاهد ، باستعمال «مع» ، فيكتبون مثلاً : «تجاوب معه» ، و «تلاءم معه» و «تنافى معه» .

والفصيح المأثور في استعمال هاتين الصيغتين أن يجاء بواو العطف ، فمضى أسند الفعل إلى أحد الفاعلين عطف عليه الآخر بالواو ، فيقال مثلاً : «التحم فلان وفلان» ، و «اتحد هذا وذاك» ، كما يقال مثلاً : «تنازع فلان وفلان» و «تلاءم هذا وذاك» .

والكتاب والأدباء في أمثال هذه الاستعمالات يفرهم أن الواو تحمل معنى المعية ، وأن الباء تفيد معنى المصاحبة ، فهم حين يحلون «مع» أو «الباء» محل واو العطف لا يجدون في ذلك حرجاً في التدقيق البياني ، ولعلهم يجدون في استعمال «مع» أو «الباء» مرونة في تصريف الجملة ، ويسراً في دَرْج الكلام .

(*) بحث بقلم : الأستاذ محمد شوقي أمين - خبير لجنة الأصول .

٢- وإن ما يأتينس به كتابنا وأدباؤنا المحدثون في هذه الاستعمالات له نظير عند خواص الكتاب والأدباء في عصور العربية من قديم ، وأول من نبه على هذا - فيما علمت - « الحريري » في « ذرة الغواص في أوام الخواص » ، وذلك في القرن الخامس ، إذ قال : « إن وزن « افتعل » مثل « اختصم » و « اقتتل » ، وما كان أيضاً على وزن « تفاعل » مثل « تخاصم » و « تجادل » يقتضى وقوع الفعل من أكثر من واحد ، والعطف عليه بالواو لا غير وفي تعقيب « الخفاجي » في القرن العاشر ، على هذا أنه لا يمتنع في قياس العربية أن يقال : « اختصم زيد وعمراً » ، وفي الأمثلة المشهورة : استوى الماء والخشبة ، وواو المفعول معه بمعنى « مع » مقدرة بها ، و « استوى » في هذا مثل « اختصم » لأن المساواة تكون بين اثنين فصاعداً ، فإذا جاز في هذا دخول واو المفعول معه جاز دخول « مع » ثم جاء « الألوسي » في القرن الثالث عشر ، فردد في كتابه « كشف الطرة » ما قاله « الحريري » وما عقب به « الخفاجي » مطمئناً إلى سلامة التعقيب ولكن الشيخ « محمد علي النجار » في كتابه الذي جمع فيه محاضراته في الأخطاء اللغوية « أنكر جواز النصب على المفعولية في مثل « اختصم زيد وعمراً » ، إذ نص النحاة على امتناعه ، وإيجاب العطف ، وأما قولهم : « استوى الماء والخشبة » فالاستواء هنا لا يدل على الاشتراك ، فليس معناه التساوي ، ولو أريد الاستواء بمعنى التساوي لوجب الرفع »

والذي يبدو لي من تنفيذ « النجار » لاحتجاج « الخفاجي » أنه يظاهر « الحريري » في إنكاره لاستعمال « مع » في مثل « اختصم زيد وعمرو » ، لأنه اقتصر على تنفيذ التعليل المحتج به في تصويب الاستعمال ، ولم يضيف إلى التنفيذ تصويب الاستعمال بتعليل غير ذلك التعليل .

٣- وفي تتبعنا لمجرى النقاش حول هذا الاستعمال ، نجد الأستاذ « أحمد العوامري » سنة ١٩٣٤ - في الجزء الأول من مجلة مجمع اللغة العربية « يردد ما اشترطه النحاة في نصب الاسم على المعية ، وهو ألا يكون العامل مقتضياً للمشاركة ، لأن اقتضاءها يخرج ما بعد الواو عن كونه فضلة ، وأن « مع » لا تلي الفعل المقتضى للمشاركة إلا سماعاً . وقد سمع من ذلك « اتفق معه » كما جاء في « اللسان » .

ويطالعنا الأستاذ « مصطفى جواد » سنة ١٩٦٥ في كتابه « المباحث اللغوية في العراق » بتناوله لهذا الموضوع ، فيقول : إن الأفعال المشتركة إذا أدت إلى الاختلاط وما جرى مجراه حلت « مع » محل واو العطف أو التثنية ، وحلت « الباء » محل « مع » لإفادتهما معنى المصاحبة والمعية ، وإن كان الأصل في التعبير بفعل الاشتراك المسند إلى مرفوعين أو أكثر أن يجاء بالواو ، ولا يصح أن يكون أحد المسند إليها مفعولاً معه .

وفي مؤتمر الدورة الثالثة والثلاثين لمجمع اللغة العربية سنة ١٩٦٧ ألقى الأستاذ « مصطفى جواد » بحثاً له عرض فيه مقترحات متعددة ، أُحيلت إلى لجنة الأصول ، كان من بينها المطالبة بإجازة لإحلال « مع » محل واو العطف في صيغة « تفاعل » كما أبان في بحثه أن المولدين قالوا : « افعل مع » بمعنى افعلوا ، بإحلال « مع » محل واو العطف ، ثم جرى التطور مجراه ، فحلت « الباء » محل « مع » لأنها تفيد المصاحبة . وأورد في بحثه نقولاً يتردد فيها أمثلة من هذا في تعبيرات الكتاب والمؤلفين خلال عصور العربية المختلفة .

٤ - وإني مضيف إلى نص « اللسان » على استعمال « اتفق معه » ما في « الصحاح » من قوله : « وجامعه على أمر كذا : اجتمع معه » .

كذلك أضيف إلى أمثلة استعمال الباء بدل الواو مانقل صاحب « المصباح » في مادة جمع من قوله « ويقال لمزدلفة : جمع ؛ لأن آدم اجتمع هناك بحواء » وكذلك ورد في « الصحاح » : « اقترن به » .

٥ - ويسعنا - رعباً لما تقدم بيانه - القول بأن الأفعال التي على صيغة « افعل » مما يدل على الاشتراك يجوز فيها المجيء « بمع » أو « بالباء » بدل واو العطف ، وأن الأفعال التي على صيغة « تفاعل » مما يدل على الاشتراك يجوز فيها المجيء « بمع » بدل العطف بالواو . وتعليل هذه الإجازة أن « مع » و « الباء » تفيدان معنى المعية والمصاحبة والاشتراك في الحكم ، مما يُدل عليه بالحرف العاطف ، وأن استعمال ذلك في تعبير اللغويين والأدباء والكتاب جرى على تعاقب العصور العربية جريانا خليقاً أن يستأنس به في إجازة أمثال ذلك الاستعمال في التعبير الحديث .

٤١ - قياسية السين والتاء وكذلك قياسية الألف لإفادة « الدنو والحينونة »

« يجاز استعمال أفعل واستفعل لمعنى الحينونة والدنو ، وهو داخل في معنى الطلب ولو على سبيل المجاز » .

« صدر القرار بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الأربعين ، وكان قد عرض على المجلس قرار اللجنة الأصول بالجلسة الثلاثين من نفس الدورة فرأى المؤتمر تعديله وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

- عرض على اللجنة أن الدكتور مصطفى جواد قدم إلى مؤتمر الجمع في دورته الثالثة والثلاثين « مقترحات ضرورية في قواعد اللغة » فأحالها المؤتمر إلى لجنة الأصول ، وكان الاقتراح السابع « أن يبيح الجمع اشتقاق فعل واسم فاعله من وزن استفعل ، لمعنى حينونة الفعل وطلب فاعله فعله . وإن لم يكن من الأحياء المرادين ، فالإيماء بحينونة الفعل يؤذن بإمكان الكينونة . وذكر الأستاذ من أمثلة ذلك استجز الصوف واستحصد الزرع واستمر الجدار واسترفع الخوان واستحطب الكرم واستأخذ الدهر واستخرب الدماء واستهدم الحائط واستوقع السيف . وأشار إلى أن هذا الوزن فرع من فروع استفعل للطلب ، ويجوز إسناد الإرادة للجداد على المجاز ، كقوله تعالى : « فوجدوا فيها جدارا يريد أن ينقض » .

واستطرد الأستاذ من ذلك إلى القول بأن صيغة « استفعل » ضرورية للمصطلحات العلمية لتقابل الأسماء ذوات الكاسمة (Able) . وختم قوله بأن (أفعل) قريب من ذلك فيمكن الاستفادة به في المشتقات الاصلاحية .

وفي أثناء مناقشة المؤتمر للمقترحات أيد الأستاذ محمد القاسم هذا الاقتراح .

- وقد رجعت اللجنة إلى قرار الجمع في ترجمة الكلمات المنتهية بالكاسمة (Able) ، وقد رأى أن ترجمه بالفعل المضارع المبني للمجهول ، ويترجم الاسم منها بالمصدر الصناعي ، فيقال : يذاب ويؤكل ، ويقال : المذوية ، والمأكولية . والمقصود بذلك إفادة معنى القابلية أو الصلاحية .

- كذلك رجعت اللجنة إلى مناقشات الجمع في شأن هذه الكاسمة ، فتبين لها أن ما اقترح في ترجمتها صيغته : فعول ، أو فعيل .

- وقدم الأستاذ محمد شوقي أمين خبير اللجنة مذكرة في قياسية السين والتاء لإفادة معنى : حان ، أو كاد ، أوضح فيها أن الألف تزداد أيضا لهذا المعنى . فتقول : أحصد الزرع ، وأقطف العنب ، كما تقول : استحصد الزرع ، واستحطب الكرم . وزاد الخبير أن بعض الصرغيين يعتبر الحينونة بمعنى قرب الفاعل من الدخول في أصل الفعل داخل في معنى الصيرورة ، فتزيلا لقرب الشيء من نزلة وجوده ، فأحصد أي صار ذا حصاد .

- ورأى الأستاذ عباس حسن أن قرار الجمع في قياسية السين والتاء للطلب فيه كثافة ، وهذه القياسية قد دخل فيها الحينونة لأن الحينونة فرع من الضارب ، فلا داعي لزيادته .

ورأى الأستاذ محمد خلف الله أنه لا مانع من القول بإفادة السين والتاء والألف لمعنى الدنو والقرب ولما يستتبع ذلك من القابلية أو الصلاحية في المصطلح العلمي ، بشرط الاختصار على الضرورة ، دون إطلاق القياسية .

وقال الأستاذ عباس حسن إن زيادة السين والتاء مطردة في الاستفعال واحتج بما في الجمع ج ٢ ص ٢٢ : « تزداد، التاء باطراد في أول المضارع وفي باب التفعّل وتزداد مع السين في الاستفعال كالاستخراج وفروعه » .

- وبعد المناقشة انتهت اللجنة إلى ما يأتي :

(يجاز استعمال صيغة استفعل وأفعل لمعنى الحينونة والدنو ، وهو داخل في معنى الطلب ، ولو على سبيل المجاز ، ويمكن استعمال هذه الصيغة عند الحاجة في المصطلحات العلمية بجانب ما أقره الجمع من قبل في ترجمة الكاسمة (Able) للدلالة على القابلية أو الصلاحية أو نحو ذلك ، » .

- ومع هذا :

مذكرة الأستاذ محمد شوقي أمين في قياسية السين والتاء لإفادة معنى : حان ، أو كاد .

قياسية السين والتاء لإفادة معنى حان أو كاد(*)

١ - يتمثل النحاة بقياسية استعمال أحرف الزيادة لمعانيها التي ذكروها فيما بحثوا ، ولكن منهم من قال بقياسية بعض منها ، ومنهم من أشار إلى كثرة ما يرد من الصيغ على مثال بعض .

ومن أحرف الزيادة : السين والتاء ، وقد أوضح النحاة لها جملة معان ، وقد سبق للمجمع أن أقر قياسية هذه الزيادة لمعنيين

الأول : إفادة الطلب

الثاني : إفادة الصيرورة

ثم أقر من بعد قياسيتها لمعنى ثالث ، ذلك هو الجعل أو الاتخاذ ، فقال بقبول ما يصاغ من الكلمات على صيغة استفعل لهذا المعنى .

٢ - وأخيراً طالب الأستاذ الدكتور مصطفى جواد ، بأن تجاوز قياسية السين والتاء للحينونة ، وأشار في بحثه إلى أن الحينونة فيها معنى الطلب ، وإن كان إسناده إلى الجمام من طريق المجاز ، وأوضح أن هذه الصيغة تصلح لمقابل أجنبي متداول ، وهو ما يفيد القابلية أو الصلاحية .

٣ - وإذا بحثنا في معاني حروف الزيادة ، وجدنا أن الهمزة أيضاً تؤدي هذا المعنى الذي يراد التعبير عنه بالسين والتاء .

ففي متن اللغة كثير من الأمثلة ، نذكر منها :

أحصد الزرع .

أقطف العنب .

أركب المهر .

أقرن الدمل .

فالهمزة في هذه الجمل لإفادة ذلك المعنى ، فالزرع قارب حصاده ، والعنب حان قطافه ، والمهر كاد أن يصلح للركوب ، والدمل قارب أن يتفقاً .

(*) بحث بقلم الأستاذ محمد شوقي أمين - خبير لجنة الأصول .

واللفويون في تفسير الأفعال التي ترد من هذا الباب يستعملون فعل : دُنا أ
أو كاد .

٤- وكان الدكتور مصطفى جواد محققاً في ملاحظاته أن السين والتاء للمحنونة
معنى الطلب ، فقد ذكر « ابن سيده » في مخصصه في باب استفعلت أن الطلب هو
في استعمال السين والتاء ، وما تفرغ على ذلك من المعاني محمول عليه .

٥- بقي تأييد إسناد الطلب مجازاً إلى غير الإنسان ، فالاستعمال العربي الـ
لا ينكر إضافة الفعل إلى ما ليس بفاعل على الحقيقة ، فكثيراً ما يعبر عن ا
بفعل الإنسان ، ومنه قول الراجز : * امتلاً الحوض ، وقال قطني * .

وينسب الرواة إلى « أبي فراس » أنه سأل « الصولي » : هل تعرف العرد
لنهم إرادة غير مميز ؟ .

فأنشد « الصولي » قول الراعي :

في مهمه فلقنت به هاماتها فلق الفئوس إذا أردن نصولا

ومثل ذلك ما حدث به أبو محمد اليزيدي ، إذ قال : كنت والكسان
الفارسي ابن الحسن فجاء غلام له ، وقال : يامولاي ، كنت عند فلان فإذا هو
أن يموت ، فضحكنا ، فقال : مم ضحكنا ؟ لقد قال الله تعالى : ﴿ فوجدنا فيها ج
يريد أن ينقض فأقامه ﴾ وإنما هذا مكان : يكاد (*) .

٦- وعلى هذا يجوز أن يبيح المجمع استعمال السين والتاء لمعنى الحينونة أو الـ
أو المقاربة أو ما يكاد يكون ، تعويلاً على احتمال معنى الطلب ، وقبول إسناده إن أم
إلى غير الإنسان من باب إضافة الفعل إلى ما ليس له بفاعل على الحقيقة من طريق الـ
واستثناء بما ورد من أمثلة كثيرة على هذا الفرار .

(*) رجع في ذلك إلى مصادرتي في النحو منها : شرح الشافية ١ ص ٨٤ - المخصص ج ١٤ ص ١٨٠ - قرار الـ
في استعمل للطلب والصيرورة في الدورة الأولى - قرار المجمع في السين والتاء للاتخاذ أو الجعل في الدورة الحادية والثلاثين
قرار المجمع في استعمل الشيء بمعنى جملة هنا في الدورة الحادية والثلاثين - مذكرة الأستاذ الشيخ محمد علي النجار في الدورة الحاد
والثلاثين للمجمع ، بحث الدكتور مصطفى جواد في الدورة الثالثة والثلاثين للمجمع . (أبواب : دنو أوقات الأشياء وحينونته
وإضافة الفعل إلى ما ليس له بفاعل على الحقيقة ، وأنت الحينونة في فصل الألفات من فقه اللغة وسر العربية) .

١٥ - جواز استعمال (أى) للإبهام والتعميم

في مثل قول الكتاب « اشترأى كتاب »

« شاع بين الكتاب مثل قولهم : « اشترأى كتاب » باستعمال « أى » مضافة إلى اسم نكرة ، ومثل قولهم : « اشترأى الكتاب » بإضافتها إلى معرفة ، ومثل قولهم : « لأتبال أى تهديد » بإضافتها إلى مصدر ، والمقصود في كل هذه الاستعمالات الإبهام والتعميم والإطلاق . ولا بأس بتجوز ذلك كله استناداً إلى أن « أى » تجمل في مختلف دلالاتها - ومنها الوصفية - معنى الإبهام ، وأن حذف موصوفها مما قيل بجوازه ، ويجوز أن يضاف إلى معرفة ، وحينئذ يكون موصوفها معرفة ، ذكر أو حذف ، وأنها تدل على التبعيض في استعمالها نائبة عن المصدر ، ويمكن أن يقاس عليه أحوالها الأخرى .

* صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ - قدم الأستاذ عبد الحميد حسن إلى مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين بحثاً عنوانه « مسائل نحوية ولغوية تتطلب النظر » وكانت المسألة الأولى « أى » في مثل قول الكتاب : « اشترأى كتاب » فأباحثون ببحثونها ويقولون الصواب : اشترأى كتاباً ما . وحجتهم أن « أى » الوصفية لا تختلف موصوفها ، وذكر الأستاذ عبد الحميد حسن أن الأستاذ عبد القادر المغربي علل هذا التعبير بأن « أى » شرطية ، وأن الأستاذ إبراهيم مصطفى رأى تخريجاً على أن « أى » صفة لنكرة محذوفة .

وقد عقب الأستاذ عباس حسن بأن هذا التعبير مسوع في قول القائل :

إذا حارب الحجاج أى منافق
علاه بسيف كلما هز يقطع

وفي قول لعل : « اصحب الناس بأى خلق » . وبأن عواطف النحو لا تمنع حذف الموصوف قبل أى التعتية كما في تفسير قوله تعالى :

(« فعدلك في أى صورة ما شاء وكنك ») .

٢ - وقد نظرت اللجنة في هذه المسألة ، وكان فيها عرض من الآراء ما يأتي :

- أن ورود هذا التعبير في بيت من الشعر وفقرة من النثر كاف للاحتجاج له ، ففي ص ٣٤٥ من الوساطة : « نتكلم بما تكلموا به ، وواحدهم كالجمل ، والنفر كالقيلة ، فإذا سمعنا من عربي كلمة اتبعناها » .

- أن « أى » في قول الشاعر :

لعمرك ما أدرى وإني لأوجل
على أينما تعدو المنية أول

يمكن أن تكون إبهامية صفة لموصوف محذوف ، أى على أى واحد منا ، والقرينة تدل على المحذوف .

- أنه لا مانع من أن نضيف إلى معاني « أى » التي ذكرها النحاة معنى سادساً هو الإبهام .

٣ - مع هذا وذكر الأستاذ عطية الصوالحي ، وأخيراً للأستاذ عباس حسن .

« آى » الكمالية

وقولهم : اشتراى كتاب شئت ، أوقولهم اشتراى كتاب (*)

فى المغنى وشرح الدمامينى ج ١ ص ١٦٩ :

و (الرابع) من أوجه « آى » أن تكون دالة على معنى الكمال ، فتقع صفة للنكرة نحو (زيد رجل آى رجل) أى كامل فى صفات الرجال ، ونحو قول الشاعر :

دعوتُ امرأ آى امرئ فأجابنى * فكنتُ وإياه ملاذاً ومؤيلاً

وحالا من معرفة (كمررت بعبد الله آى رجل) وكقول الشاعر :

فأومأتُ إيماءً خفياً لحبتر * فله عيتا حبتر أيما فتى

قال فى التسهيل : ويلزمها فى هذين الوجهين الإضافة لفظاً ومعنى إلى ما يماثل الموصوف لفظاً ومعنى ، أو معنى لالفظا ، ومراده بالوصف ما تعلق به وصف فى الجملة أعم من أن يكون تابعاً أو غيره ، يشمل الموصوف الاصطلاحى وذا الحال ، ومثال الإضافة إلى ما يماثل معنى فقط فى الموصوف قولك : مررت برجل آى إنسان ، وأما ما يماثل معنى فى ذى الحال ، ومعنى ولفظاً فى الموصوف فقد مر التمثيل له . انتهى .

يؤخذ من هذا القول أمور هى فى الواقع شروط لاستعمال « آى » الوصفية :

١ - أحدها : أن تكون دالة على الكمال ، ويؤيد هذا قول الرضى فى شرح الكافية ص ٣٠٤ « فأى » إنما تقع صفة للنكرة فقط بشرط قصد المدح . ويريد بالصفة هنا النعت .

٢ - الثانى : أن ما تعلق به الوصف بأى الكمالية يكون نكرة إذا كان منغوتا ، ويكون معرفة إذا كان صاحب حال .

٣ - الثالث : لزوم إضافتها لفظاً إلى نكرة تماثل الموصوف لفظاً ومعنى أو معنى فقط .

(*) بحث للأستاذ عطية الصوالحي - عضو اللجنة .

ويزاد شرط رابع وهو : أنه لا يحذف موصوفها إلا شاذاً مسموعاً كما صرح به في التصوص الآتية :

(١) قال يس في حاشيته على التصريح ج ٢ ص ٦٥ في باب إعمال اسم الفاعل : « وأجاز - أى الكسائي - « أنا زيدا ضارب أى ضارب « دون » أنا ضارب أى ضارب زيدا ومقتضى قوله (دون كذا) أنه - أى اسم الفاعل - لا يعمل إلا إذا كان وصفه بعد العمل . وأول ابن مالك « أنا زيدا ضارب أى ضارب » على أن « أيا » خبر ثان ، وليس بشئ ، لأن « أيا » لا يحذف موصوفها إلا شاذاً مسموعاً ، لأنها لم تتمكن تمكن الصفات انتهى .

(ب) وفي الدرر اللوامع ج ١ ص ٧١ :

قالوا : فارقت « أى » سائر الصفات في أنه لا يجوز حذف موصوفها وإقامتها مقامه لاتقول « مررت بأى رجل » ، وذلك لأن المقصود بالوصف « بأى » إنما هو التعظيم والتأكيد ، والحذف يناقض ذلك . انتهى .

(ج) وفي شرح ابن يعيش المفصل ج ٣ ص ٤٨ :

وقالوا « مررت برجل أى رجل وأيا رجل » وبرجلين أى رجلين وأيا رجلين ، وبرجال أى رجال وأيا رجال ، أرادوا بذلك المبالغة ، « فأى » هنا ليس بمشتق من معنى يعرف ، وإنما يضاف إلى الاسم للمبالغة في مدحه مما يوجب ذلك الاسم فكأنك قلت : كامل في الرجولة :

وجاء في ص ٦٠ ج ٣ أيضاً :

« وهذا باب واسع » يعنى حذف الموصوف إذا كانت الصفة مفردة - أى غير جملة وغير شبهها - متمكنة غير ملبسة نحو قولك « مررت بظريف » ومررت بعاقل ، ومشبههما من الأسماء الجارية على الفعل .

فأما إذا كانت الصفة غير جارية على الفعل نحو « مررت برجل أى رجل » ، وأيا رجل ، فإنه يمتنع حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، لأن معناه كامل وليس لفظه من الفعل . انتهى .

ومما ورد فيه حذف موصوف «أى» شذوذا قول الفرزدق :

إذا حاربَ الحجاجُ أى مُنافِقٍ علاهُ بسيفٍ كُلما هذ : تَطْعَمُ

التقدير : حارب منافقا أى منافق . وقال أبو حيان : هذا عند أصحابنا في غاية الندور .

(الدرر اللوامع)

وقول نابغة بنى شيبان :

ألا رُبَّ ناهٍ عن أمورٍ وإنه بئى أمورٍ مثالها الجديرُ

التقدير : بأمرٍ أى أمورٍ ، أى عظيمة . (الديوان)

وقول جميل :

بُشَيْنَ الزمى «لا» إنَّ «لا» إنَّ لزمته على كثرة الواشين أى مُعين^(١)

يقول : نعم العون قولك : «لا» فى ردِّ الوُشاة وإن كثروا .

هذا :

ولم أعثر فى الكلام على نص يحتج به على جواز حذف موصوف أى الكمالية وإقامتها مقامه . أما «أى» فى قوله تعالى (فى أى صورة ما شاء ركبك) فقد اختلفوا فى حقيقتها على النحو الآتى :

ففى حاشية الشهاب على البيضاوى :

١ - (قوله أى ركبك) «أى» استفهامية ، والجار والمجرور متعلق بركبك و (ما) زائدة ، وجملة (شاء) صفة صورة ، والاستفهام مجاز للتعجب ، ومآله : إلى أنه وضعك فى صورة عجيبة اقتضتها مشيئته ، أو فى صورة متميزة متعينة ، أو الظرف حال أى ركبك كائنا فى أى صورة أرادها . وتعلق الظرف «بركبك» هو قول الجمهور كما قال أبو حيان فى البحر .

(١) فى اللسان (عون) روايته «أى معون» قيل أصله معونة حذف منه الهاء ، وهو شاذ لأنه ليس فى كلام العرب مفعول - بفتح الميم وفهم العين - بغير هاء قال الكسائى : لا يأتى فى المذكر مفعول - بضم العين - إلا حرفان جاءا نادريْن لا يقاس عليهما المعون والمكرم وأنشد بيت جميل : بُشَيْنَ الزمى «لا»

٢ - (قوله والله فصلة عدلك) أى على الشرطية - أى شرطية (ما) - لأن معمول ما فى حيز الشرط لايجوز تقديمه عليه ، واعترض عليه بأن (أى) اسم استفهام له الصدر ، فكيف يعمل فيه ما قبله ، وكونه فيه معنى التعجب أى صورة عجيبة كما فى الكشف لايسوغه كما لا يخفى ، والصواب أن يتعلق بمقدر .

والمعترض لم يفهم مراده ^(١) ، فيأته أراد أنها « أى » الدالة على الكمال وهى صفة هنا حذف موصوفها ، زيادة فى التفعيم والتعجيب ، وأصله : فى صورة أى صورة كما تقول : مررت برجل أى رجل ، و « أى » الكمالية منقولة من الاستفهام ، لكنها لانسلاخ مناه عنها بالكلية عمل فيها ما قبلها كما فى المثال المذكور ، وهذا لاشبهة فيه ، فمن توهم أنه هنا للاستفهام فقد وهم . لكن الكلام فى جواز حذف موصوف « أى » الكمالية . انتهى .

وهذا رأى الأخير ممرض بحذف موصوف أى ، وهو رأى لبعض المشاغلين كما صرح به أبو حيان فى البحر . فالآية ليست بحجة فى جواز حذف موصوف « أى » الكمالية ، لاحتمال كونها استفهامية للتعجب ، وهو الأظهر .

من هذا البيان يتضح أن قول الناس « اسلك أى طريق شئت ، وخذ أى كتاب أردت » ليست « أى » فيه كمالية لفقد شرطين من شروطها الأربعة السابقة أحدهما : عدم الدلالة على الكمال ، والآخر : حذف موصوفها الواجب ذكره .

لكن يمكن الحكم بصحة ذلك القول إذا قدرت فيه « أى » موصولة على مذهب ابن عصفور ، وابن الضائع فإنهما أجازا إضافة « أى » الموصولة إلى النكرة ، وجعلها من ذلك قوله تعالى (وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون) « فأى » عندهم موصولة و « يعلم » بمعنى يعرف ، والتقدير : وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذى ينقلبونه . التصريح ١ ص ١٣٥

ولقول ابن عصفور وابن الضائع وجه من القياس فقد قال الدمامينى فى حاشيته على المغنى (١ ص ١٧١) وقال يس (فى حاشيته على شرح الفاكهى لقطر الندى ١ ص ٢٣١) :

(١) أى مراد البيضاوى .

« قال بعض المتأخرين : القياس يقتضى جواز إضافة « أى » الموصولة إلى نكرة ، إذ ليس المراد بالإضافة تعريفها بالصلة كغيرها من الموصولات على القول المختار ، وإنما المقصود من إضافتها بيان الجنس الذى هى بعض منه . ، وذلك حاصل بالنكرة ، قال : فكأنهم أرادوا بالتزام كون المضاف إليه معرفة لإصلاح اللفظ ؛ كى لا يضاف ما أريد به التعريف إلى ماهو نكرة فيحصل تدافع فى الظاهر .

وقد ورد فى الكتاب (ج ١ ص ١١٧) تحت عنوان : « هذا باب ما يكون من المصادر مفعولا » « وتقول : سير عليه أيما سير سيرا شديدا ، كأنك قلت : سير عليه بعيرك سيرا شديدا ، وتقول سير عليه سيران أيما سير ، كأنك قلت سير عليه بعيرك أيما سير ، فجرى مجرى ضرب زيد أيما ضرب ، وضرب عمرو ضربا شديدا .

« فأى » فى هذه الأمثلة مبهمة : تحتل الدلالة على البعض وعلى الكمال ، وقد أشار السيوطى فى الهمع إلى دلالتها على البعض فقال فى ج ١ ص ١٨٧ فى مسائل اختصاص المصادر :

« الثالثة : يقول مقام المصدر المبين ما أضيف إليه من كل وبعض نحو « فلا تمليلوا كل الميل » ولته بعض اللوم ، وما أدى معناهما نحو ضربته أى ضرب .

ويؤخذ من كلام الرضى أنها فى مثل هذا بمعنى بعض ، قال فى شرح الكافية ج ١ ص ١١٥ فى المفعول المطلق المبين للنوع :

« وأما أن يكون اسما صريحا مبينا كونه بمعنى المصدر : إما بمن نحو ضربته أنواعا من الضرب ، وإما بالإضافة ، وذلك إما فى « أى » نحو ضربته أى ضرب ، وإما فى أفعل ، التفضيل نحو ضربته أشد الضرب ، وقدمت خير مقدم ؛ لأن « أيا » وأفعل التفعيل بعض ما يضافان إليه » ثم قال : « ويجوز أن يكون هذا مما حذف موصوفه : أى ضربا أى ضرب ، وضربا أشد ضرب » وعلى قول الرضى الأخير تكون « أى » كمالية ، لا بمعنى « بعض » ويكون معنى قوله « ضربته أى ضرب » ضربته ضربا عنيفا ، ولعل الذى سوغ حذف ، الموصوف حينئذ اشتغال الفعل على حروفه ، ودلالته على معناه ، فكأنه مذكور ،

وفي بعض أمثلة سيبويه ما يشير إلى هذا المعنى ، وبما بين به قول الرضى يفسر قول ابن يعيش في ج ١ ص ١١٢^(١) .

« والحق فيها أنها صفات حذف موصوفها » وإلا كان مناقضا نفسه ، فقد صرح في ج ٣ ص ٦٠ بامتناع حذف موصوف « أى » وساق علة المنع كما هو مذكور فيما سلف من هذه المذكرة .

ويؤخذ من أقوال هؤلاء العلماء أن « أيا » حين تستعمل نائبة عن المصدر النوعى في باب المفعول المطلق تكون مقصورة في دلالتها على بعض المضاف إليه^(٢) ، دون معنى زائد عليه كالاستفهام والشرط وغيرهما ، فإذا قيل (ضربته أى ضرب) كان المعنى : ضربته بعض الضرب .

ولما كان هذا البعض مبهما مجهولا كما يقول صاحب المصباح في مادة « أى » كان الدال عليه وهو « أى » مبهما مجهولا أيضا . وعلى هذا تكون « أى » النائية عن المصدر النوعى مبهمة وحينئذ يقاس عليها ما يجرى في الأساليب الشائعة بين الناس ، كقولهم أعط فلانا أى عطاء ، ولا تعباً بأى تهديد ، وليس عندى أى مانع . « فأى » في هذه الجمل مبهمة ، لدالتها على بعض مجهول القدر ، هذا إذا كانت « أى » مضافة إلى نكرة كما سبق ، فإن كانت في كلامهم مضافة إلى معرفة أو مقطوعة عن الإضافة كقولهم (نخذ من الكتب أيها ، وادفع من الثمن أيا) ونحو ذلك كانت موصولة محطوفة الصلة ؛ إما لفهم معناها كقول الشاعر :

إذا ما قيل أيهما لأى تشابهت العبدى والصميم^(٣)

(١) قال : فأما قولهم (ضربته أنواعا من الضرب ، وأى ضرب وأيما ضرب) فهذه تعمل فيها الأفعال التي قبلها ، وانتصابها على المصدر ، والحق فيها أنها صفات قد حذفت موصولاتها فكأنه إذا قال : ضربته أنواعا من الضرب فقد قال : ضربته ضربا متنوعا أى مختلفا ، وإذا قال : أى ضرب ، وأيما ضرب ؛ فقد قال ضربته ضربا أى ضرب وأيما ضرب على الصفة ، ثم حذف الموصوف ، وأقيم الصفة مقامه . أ هـ .

(٢) ويؤيد دلالتها على البعض « ما نقله صاحب التاج عن ابن جني في المحتسب » قال : ومعنى « أى » أنها لبعض من كل ، فهي تصلح للأزمة صلاحها لغيرها ، إذا كان التبعض صالحا لذلك كله . أ هـ .

(٣) العبدى مقصور ، والعبداء ملود ، والمعبوداء بالمد ، والمعبدة : أسماء جموع لعبد ، كما في اللسان ، والصميم : الخالص ؛ يقال : هو من صميم قومه إذا كان من خالصهم ، اللسان .

قال في اللسان : فتقديره : إذ قيل : أيهم لأى ينتسب ، فحذف الفعل لفهم المعنى .

وإما لقصد الإبهام كما يقال « لا يعرف أيا من أى » إذا كان أحقق (اللسان) وفي حذف الصلة بهذين الغرضين - وإن لم تكن صلة أى - يقول صاحب التصريح ج ١ ص ١٤٣ : « يجوز حذف الصلة إذا دل عليها دليل ، أو قصد الإبهام ولم تكن صلة (أل) فالأول كقوله :

نحن الألى فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا

أى نحن الألى عرفوا بالشجاعة .

والثاني : كقولهم « بعد اللثا والى : أى بعد الخطة التى من فضاء شأنها كيت وكيت ، وإنما حذفوا ليوهموا أنها بلغت من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة عن كنهه » والحذف للإبهام لايحتاج للدليل كما قال يعس (قوله أو قصد الإبهام) ظاهره أنه لايحتاج حينئذ للدليل .

وأما نحو قولهم (اشتر الكتاب أيا كان ثمنه) فأى فيه شرطية حذف جوابها لتقدم مايدل عليه إذ المعنى : أيا كان ثمن الكتاب فاشتره .

والخلاصة : أن كل ما يجرى على ألسنة الناس من أساليب « أى » له وجه صحيح قريب أو بعيد في لغة العرب ، وبعد .

فهذا الذى تقدم هو آخر ما وصل إليه بحثي ، أتقدم به إلى لجنة الأصول الموقرة لترى رأيها فيه .

والله الموفق ، والسلام عليكم ورحمة الله .

حول تعبير «أشتر اى كتاب»^(٥)

١- من أحكام «أى» النعتية وجوب إضافتها لفظا ومعنى ، وأن يكون «موصوفها» نكرة في الأغلب ، وأن تكون هذه النكرة مذكورة ، ومن الشاذ الذى لا يقاس عليه - فى رأى كثير من النحاة - حذفها ، كالذى ورد فى قول شاعرهم :

إذا حارب الججاج أى منافق علاه بسيف كلما هز يقطع

ويقول السيوطى فى الهمع^(١) إن «هذا فى غاية النذور» فلا يصح عندهم محاكاته ثم يزيدون التعليل لتأييد رأيهم بما نقله صاحب الدرر اللوامع^(٢) ، وينتهون منه إلى وجوب ذكر المنعوت .

لكن رأيهم هذا مردود بما يأتى :

١- السماع نظما ونثرا . فمن النظم البيت القديم السالف الذى حكموا عليه بالشذوذ ، غافلين عما يدعمه من أمثلة فصيحة أخرى ، ولا سيما النثرية ، كقول على ابن أبى طالب : «أصبح الناس بنأى خلق شئت يصحبوك بمثله»^(٣) يريد : بخلق أى خلق . وهى لا تصلح هنا أن تكون موصولة ، لأن الموصولة لا تضاف فى رأى جمهور النحاة إلى نكرة ، كما لا تصلح أن تكون نوعا آخر . فورود موصوفها محذوفاً فى الشعر وفى نشر الإمام على أفصح البلغاء يبيح الحذف الذى يُعد قليلاً بالنسبة للإثبات ولكن هذه القلة النسبية لا تمنع القياس - كما هو معروف - وبخاصة إذا عرفنا أن الضوابط النحوية العامة لا تمنع الحذف واعتبار «أى» صفة لموصوف محذوف ، ولا ضعف فى هذا ، ولا شئ يمنع من الأخذ به ، قياساً على ما جاء فى القرآن الكريم^(٤) وما صرح به المفسرون على الوجه المبين فى القول التالى :

٢- قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّبَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾^(٥)) للمفسرين فى هذه الآية آراء ، يعنىنا منها ما قاله الألوسى ونصه :

(*) بحث للأستاذ عباس حسن - عضو اللجنة .

(٢) ج ١ ص ٧١

(١) ج ١ ص ٩٣

(٤ و ٥) فى سورة الانقطار .

(٣) راجع ص ٧٨ من كتاب سبع الحام فى حكم الإمام .

(في أيّ صورة ما شاء ركبك) أيّ : ركبك ووضعك في أيّ صورة اقتضتها مشيئته تعالى ، وحكمته جل وعلا ، من الصور المختلفة ، في الطول ، والقصر ، ومراتب الحسن ، وتحوها .

فالجار والمجرور متعلق «بركبك» و «أيّ» للصفة ، مثلها في قوله :
أرأيت أيّ سوائفٍ وخيـلٍ برزت لنا بين اللوى وزرودٍ
ولما أريد التعميم لم يذكروا وصفها ، وجملة : «ما شاء» صفة لها ، والعائد محذوف ، و«ما» مزيدة وجاز

وقيل : «أي» موصولة ، صلتها «ما شاء» كأنه قيل : ركبك في الصورة التي شاءها . لكن صرح أبو علي في التذكرة بأن «أيّا» الموصولة لا تضاف لنكرة ، وقال ابن مالك في باب الإضافة من ألفيته :

. واختصصن بالمعرفة موصولة أيّا ، وبالعكس الصفة

«و إلى أن قال : «ويجوز أن يكون الجار متعلقا «بعدلك»
وحينئذ يتعين في «أيّ» الصفة ، كأنه قال : فعذلك في صورة أيّ صورة ، أي في صورة عجيبة ، ثم حذف الموصوف ، زيادة للتفخيم . و «أيّ» هذه منقولة من الاستفهامية لكنها لا تسلاخ معناها عنها بالكلية عمل فيها ما قبلها ، ويكون : «ما شاء ركبك» كلاما مستأنفا . وما موصولة ، أو موصوفة ، مبتدأ ، أو مفعولا مطلقا «لركبك» أي ما شاء من التركيب ركبك فيه ، أو : تركيبا شاء ركبك) اهـ ألوسي .

وحسبنا أن ينطبق على كلامنا ما ينطبق على القرآن الكريم أفصح كلام عربي ، وأن تجد بين النحاة وغيرهم من يقول : أن حذف الموصوف بأيّ الوصفية سائغ (كما قال الهمع في باب الموصول^(١)) .

(١) ج ١ ص ٩٧ ونص عبارته : (تقع «أي» شرطا ، واستفهاما ، وصفة نكرة حذفها نادر ، وقيل سائغ . . .) اهـ .

١٦ - حقوق علامة التثنية أو الجمع

بالفعل الذى فاعله اسم ظاهر

(طلب المؤتمر سحب هذا القرار)

« لا مانع من لحقوق علامات التثنية والجمع بالفعل الذى فاعله أو نائب فاعله اسم ظاهر مثنى أو مجموع ، وذلك استنادا إلى ما ورد فى القرآن الكريم مما ظاهره إجازة ذلك ، مثل قوله تعالى : ﴿ وأسروا النجوى الذين ظلموا ﴾ ، وقوله سبحانه : ﴿ ثم صموا كثيرا منهم ﴾ ، وفى قوله صلى الله عليه وسلم « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » وسمى ابن مالك هذه اللغة لغة « يتعاقبون فيكم » والتأويل فى الآيتين الكريميتين وفى الحديث الشريف خلاف الأصل ، ولا مقتضى له ، وقد ثبت أن هذه لغة جمع من قبائل العرب ، منهم طى وأزد شنوءة ، وقد ورد هذا كثيرا فى الشعر العربى المحتج به ، كما ورد فى شعر فحول الشعراء فى العصر العباسى ، كأتى تمام وأبى نواس والبحرئى والشريف الرضى والمتنبى وأبى العلاء وأبى فراس ، وقد احتج بكلامهم الرضى فى شرح الكافية ، وكذلك احتج به غيره من علماء العربية . وأما التأويل بجعل الاسم الظاهر بدلا أو مبتدأ مؤخر ، فإنه يخرج الأسلوب عن كونه لغة قوم بأعيانهم ، لأن بدل الاسم الظاهر من الضمير ، وتأخير المبتدأ عن خبره لا يختص بلغة قوم معينين ، وقد نص العلماء على أن ذلك الأسلوب لغة قوم بأعيانهم . أما تأويل الحديث بأنه قطعة

• وافق المؤتمر فى الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة السادسة والثلاثين على أن يطلب إلى مقرر اللجنة سحب هذا القرار وفيما يلى البيان بالموضوع :

١ - فى البحث الذى قدمه الأستاذ عباس حسن إلى مؤتمر الجمع فى دورته الخامسة والثلاثين بعنوان « بعض الشواهد فى النحو » التمثيل لذلك بما منحه النحاة من اتصال علامة التثنية أو الجمع بالفعل إذا كان فاعله اسما ظاهرا ، مع ورود ذلك فى آية قرآنية وفى أبيات من الشعر ، ولكن النحاة يؤولون ذلك لخالفته لقاعدة هى عندهم ثابتة ركنية . وقد أحيل البحث إلى لجنة الأصول . وقد نظرت اللجنة فى ذلك ، وعرض الأستاذ الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد أن ابن هشام فى أوضح المسالك يسجل أن ليس فى الأمر تأويل ، وإنما هو لغة لقبائل بأعيانها مثل : طى وأزد شنوءة ، وأما القول بأن ذلك على تقديم خبر أو على الإبدال فإن هذا لا يختص بلغة قوم بأعيانهم . وأضاف الأستاذ الشيخ محي الدين أنه جمع من هذه اللغة أكثر من عشرين شاعدا لشعراء جاهليين وامويين وعباسيين ومحدثين ، فلم تكن هذه اللغة مهجورة فى الاستعمال ولا بعيدة من الفصاحة .

٢ - لما عرض هذا القرار على المؤتمر رضى سحبه ، فوافق على ذلك .

٣ - ومع هذا مذكرة للأستاذ الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، وعنوانها : « الشواهد على حقوق علامة التثنية والجمع بالفعل الذى فاعله أو نائب فاعله اسم ظاهر » .

مختصرة من حديث مطول رواها مالك في «الموطأ»، والمطول هو: «إن الله ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » فتأويل غير مستساغ ؛ لأن العلماء أجازوا للمتمكن من اللغة أن يروى الحديث بالمعنى .

لذلك تقرر اللجنة ما يأتي :

«يجوز إذا كان الفاعل اسما ظاهرا مثنى أو مجموعا جمعا للمذكر أو مؤنث ، أو ما يدل على أحدهما ، أن تلحق الفعل المسند إلى أحدهما علامة الثنية أو علامة الجمع ، كما ألحق جميع العرب علامة الثنائي بالفعل المسند إلى المؤنث »

الشواهد على لحوق علامات التثنية والجمع بالفعل الذى فاعله أو نائب فاعله اسم ظاهر مثنى أو مجموع (*)

(أ) من القرآن الكريم :

- ١- قوله تعالى : «وَأَسْرُوا أَنْجُوى الَّذِينَ ظَلَمُوا» .
- ٢- قوله سبحانه : «ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ» .

(ب) فى الحديث النبوى الشريف :

- ١- قوله صلى الله عليه وسلم : «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» .
- ٢- فى صفة سجود النبي صلى الله عليه وسلم عن وائل بن حجر : «فوقعتا ركبتاه قبل أن تقعا كفاه» .
- ٣- قوله صلى الله عليه وسلم : «يخرجن العواتق وربات الخدود» .
- (نقل الحديثين الآخرين أبو القاسم السهيلي على أنهما يرويان فى الصحاح) .

(ج) فى الشعر :

١- الجاهلي :

قول عمرو بن ملقط .

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أَوَّلَى فـ أَوَّلَى لَكَ ذَا وَاقِيَّة

٢- الأموى :

نَسِيَا حَاتِمَ ثَمَّ أَوْسَ لَدُنْ فـ ضَبَّ عَطَايَاكَ يَا ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ

وقول الآخر .

يَلُومُونَنِي فِي أَشْءٍ سَرَّاءَ الذِّخْرِ لَأَهْلِي ، فَكُلُّهُمْ يَمْلِكُ

(*) مذكرة الأستاذ الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد - عضو اللجنة .

وقول يزيد بن معاوية :

يدورون لى فى ظل كل كنيسة فينسُوننى قومي ، وأهوى الكنائسا

وقول عبد الله بن قيس الرقيات :

فإن نفن لا يبقوا أولئك بعدنا لدى حرمة فى المسلمين حريم

وقول الآخر :

نصروك قومي ، فاغتررت بنصرهم ولو أنهم خدكوك كنت ذليلا

وقول العتبي :

رأين الغواني الشيب لاح بعارضى فأعرضن عني بالخدود النواضر

وقول الفرزدق :

ولكن دياق أبوه وأمه يحوران ، يعصرن السليط أقاربهم

وقول أعرابي :

لئن ظن أياي بحـزوى لقد أتت على ليالى بالعقيق قصارى

وقول عمرو بن مبرد العبدى :

وأدركنه جداته فخلجنه ألا إن عرق سوء لا بد مدرك

٣- فى شعر العباسيين :

قول أبي فراس الحمداني :

نتج الربيع محاسنا ألحقنها غر السحاب

قول أبي تمام :

أغرت حموى ، فاستلبن فضولها ونمن على فضول وسادى

وقوله أيضا :

وغدا تبين كيف غب مدائحى إن ملن بي همى إلى بغداد

وقول أبي نوانس :

كأن سعدى إذ تودعنا وفد اشرب الدمع أن يكفا
رشأ تواصين القيان به حتى عقدن بأذنه شنفأ

وقوله أيضا :

الحمد لله ، ليس لى نسب قد خف ظهري وفل زوارى
وأحسن نفس التعمزى عن شىء فولى ، وبتن أوطارى

وقول الشريف الرضى :

نهضت وفد قعدن بي الليالى فلا خيل أعن ولا ركاب

وقوله أيضا :

أوردنه أطراف كل فضيلة شيم تساندها علا ومناقب

وكثرة مجيء ذلك فى شعر فحول البلقاء من المحدثين ، يدل على أن هذه اللغة لم تكن
مهجورة فى الاستعمال ولا بعيدة من الفضاحة .

طبع بمطابع دار أخبار اليوم